

جامعة 8 ماي 1945 – قالمة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان

أثر السياسات الإقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

دراسة حالة الجزائر (2000 – 2019)

إشراف الأستاذ:

إعداد الطلبة:

الدكتور: عبد الحليم جدي

✓ شيماء بلعز

✓ إيمان زمالي

السنة الجامعية: 2021/2020

جامعة 8 ماي 1945 – قالمة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان

أثر السياسات الإقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

دراسة حالة الجزائر (2000 – 2019)

إشراف الأستاذ:

الدكتور: عبد الحليم جدي

إعداد الطلبة:

✓ شيماء بلعز

✓ إيمان زمالي

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر وتقدير

الحمد لله الذي جلت نعمته وتقدست أسماؤه، فبفضله وتوفيقه تم إنجاز هذا

العمل

وإنطلاقاً من قوله عليه الصلاة والسلام "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" فإنه

يطيب لنا بأن نتوجه بعبارات الشكر والتقدير إلى مشرفنا الفاضل

الدكتور عبد الحلیم جدي

الذي لم يدخر جهداً في مساعدتنا، وتقديم التوجيه والنصح والإرشاد، وتفضل

بالإشراف علي عملنا

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبول مناقشة المذكرة

ونتوجه بجزيل الشكر إلى طاقم عمل مكتبة الكلية وعلى رأسهم السيد درابلة

خليل

وأخيراً نشكر كل من قدم لنا يد المساعدة لإنجاز هذا

البحث من قريب أو بعيد

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة رحمة الله عليها؛

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أعز وأغلى إنسان في حياتي الذي أنار دربي، كان بحرا يفيض عطاؤه، إلى من زين حياتي بضياء البدر وشموع الفرح، إلى من منحني القوة والعزيمة لمواصلة مشواري الدراسي، إلى الغالي على قلبي

أبي

إلى إخوتي فاطمة الزهراء، خيرالدين وبلال إعزازا وإحتراما

إلى جميع زملائي في العمل بالإقامة الجامعية غولي إبراهيم

إلى مدير الإقامة غولي إبراهيم السيد الفاضل رواغي عمار الذي دعمني وساندني

خلال فترة الدراسة

إلى كل من ساعدني شكرا وعرفانا

إلى كل من ذكرت إهدي هذا العمل المتواضع

شيماء

إهداء

إلى ملاكي الموقر نبع الحنان والمحبة والعطاء، التي أضاءت لي نور طريقي وأسعدتني
طول حياتي وتحملت من أجلي مشقة الحياة، إلى صديقتي وجنتي "أمي الغالية"
أطال الله في عمرها

إلى من عله الله بالهيبة والوقار كبير المقام، إلى من كلت أنامله لي قدم لنا لحظة
سعادة إلى من دفعني إلى العلم وأمن بقدراتي وبه أزداد إفتخارا
"أبي الحبيب" أطال الله في عمره

إلى أخي وأختاي سندي ومشاطري أفراحي وأحزاني
إلى زوجي الحبيب سندي في الحياة

إلى كل من نيسهم قلبي وضمهم قلبي

إيمان

قائمة المحتويات

الصفحة	المضمون
I	شكر
II	إهداء
VI	قائمة المحتويات
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
أ - ث	المقدمة
الفصل الأول: الأسس النظرية لتقييم الأداء المالي و البنوك التجارية 28 -2	
2	المبحث الأول: مفاهيم حول الأداء المالي و البنوك التجارية.
3	المطلب الأول: مدخل الى الأداء المالي.
3	الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي و اهميته.
4	فرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي.
5	فرع الثالث معايير الأداء المالي.
6	المطلب الثاني: ماهية البنوك التجارية.
6	الفرع الأول :مفهوم البنوك التجارية.
8	الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية.
9	الفرع الثالث :موارد و استخدامات البنوك التجارية.
10	المبحث الثاني: ماهية تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية.
10	المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية و أهميته.
10	الفرع الأول :مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية و أهميته.
11	الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي.
13	المطلب الثاني: الأهداف و المصادر اللازمة لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.
13	الفرع الأول :أهداف تقييم الأداء المالي.
13	الفرع الثاني: مصادر اللازمة لتقييم الاداء المالي.
15	المطالب الثالث: القواعد و المراحل الأساسية لتقييم الأداء المالي.

15	الفرع الأول: قواعد اساسية لتقييم الأداء المالي.
16	الفرع الثاني: مراحل تقييم الأداء المالي.
17	المبحث الثالث: أساليب تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.
17	المطلب الأول: مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.
17	الفرع الأول: مؤشرات الربحية.
19	الفرع الثاني: مؤشرات السيولة.
20	الفرع الثالث: مؤشرات ملاءة رأس المال.
21	الفرع الرابع: مؤشرات توظيف الأموال.
22	المطلب الثاني: نماذج أخرى لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.
22	الفرع الأول: بطاقة الأداء المتوازن.
23	الفرع الثاني: نموذج العائد على حقوق الملكية.
26	الفرع الثالث: نموذج الحیطة الكلية و نموذج القيمة الاقتصادية المضافة
28	خاتمة الفصل
	الفصل الثاني الإطار المفاهيمي للسياسة الاقتصادية وانعكاساتها 69 - 30
30	مقدمة الفصل الثاني
31	المبحث الأول: أساسيات حول السياسة الاقتصادية الكلية
31	المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية ومبادئها
31	الفرع الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية:
32	الفرع الثاني: مبادئ السياسة الاقتصادية
33	المطلب الثاني: أنواع السياسة الاقتصادية
33	الفرع الأول: حسب الأجل
36	الفرع الثاني: حسب التأثير على النشاط الاقتصادي
36	المطلب الثالث: أهداف وأدوات السياسة الاقتصادية
37	الفرع الأول: أهداف السياسة الاقتصادية
38	الفرع الثاني: البحث عن النمو الاقتصادي:
38	الفرع الثالث: البحث عن التشغيل الكامل

39	الفرع الرابع: البحث عن التوازن الخارجي -توازن ميزان المدفوعات-
39	الفرع الخامس: استقرار المستوى العام للأسعار -التحكم في التضخم-
39	الفرع السادس: أدوات السياسة الاقتصادية
40	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السياسة المالية
40	المطلب الأول: تطور ومفهوم السياسة المالية وأنواعها
40	الفرع الأول: تطور السياسة المالية
41	الفرع الثاني: مفهوم السياسة المالية
43	الفرع الثالث: أنواع السياسة المالية
44	المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية
44	الفرع الأول: النفقات العامة
48	الفرع الثاني: الإيرادات العامة
52	الفرع الثالث: الموازنة العامة
55	المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية والية عملها
55	الفرع الأول: أهداف السياسة المالية
56	الفرع الثاني: آلية عمل السياسة المالية
57	المبحث الثالث: نظرة عامة حول السياسة النقدية
57	المطلب الأول: تطور السياسة النقدية ومفهومها
57	الفرع الأول: تطور السياسة النقدية
59	الفرع الثاني: مفهوم وأسس السياسة النقدية
61	الفرع الثالث: أنواع السياسة النقدية
62	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
62	الفرع الأول: إستراتيجية السياسة النقدية
63	الفرع الثاني: الأهداف الأولية
64	الفرع الثالث: الأهداف النهائية
64	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية
65	الفرع الأول: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية
67	الفرع الثالث: الأدوات المساعدة للسياسة النقدية:

69	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: أداء البنوك الجزائرية وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية (2000 – 2019) 98 - 71
71	تمهيد:
72	المبحث الأول: الاصلاحات البنكية في الجزائر و أهم المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء البنوك الجزائرية.
72	المطلب الأول: لمحة عن الاصلاحات البنكية في الجزائر (2000-2017)
72	الفرع الأول: تعديلات قانون النقد و القرض
73	المطلب الثاني: هيكل القطاع المصرفي الجزائري حاليا
74	المطلب الثالث: أهم المؤشرات المعتمدة لتقييم أداء البنوك الجزائرية خلال 2005-2017:
74	فرع الأول: مؤشر كفاءة رأس المال خلال 2005-2015.
76	الفرع الثاني: مؤشرات الربحية خلال 2005-2017
77	الفرع الثالث: مؤشرات السيولة خلال 2011-2017
79	المبحث الثاني: السياسة النقدية و المالية في الجزائر خلال 2000-2019
79	المطلب الأول: عرض السياسة النقدية في الجزائر خلال 2000 – 2019:
79	الفرع الأول: طبيعية السياسة النقدية في الجزائر خلال العشرية الأخيرة:
79	الفرع الثاني: تطور أدوات السياسة النقدية: 2000-2019
82	المطلب الثاني: معالم السياسة النقدية في الجزائر 2000-2019:
83	الفرع الأول: تطور معدل التضخم
83	الفرع الثاني: تطور سعر الصرف خلال 2000-2019
85	الفرع الثالث: تطور العرض النقدي خلال 2000-2019:
85	المطلب الثاني: عرض السياسة المالية في الجزائر خلال 2000-2019:
86	الفرع الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر في ظل البرامج التنموية الاقتصادية 2000-2019.
89	الفرع الثاني: تحليل برنامج الانفاق العام في الجزائر 2000-2019:
92	المبحث الثالث: علاقة مؤشرات تقييم أداء البنوك الجزائرية بالسياسة النقدية المالية.
92	المطلب الأول: السياسة النقدية و علاقتها بتقييم أداء البنوك الجزائرية
92	الفرع الأول: علاقة الوسائل الكمية بالاحتياطات النقدية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-

	2014
94	الفرع الثاني: علاقة الوسائل النوعية بتقييم أداء البنوك الجزائرية:
96	المطلب الثاني: السياسة المالية و علاقتها بتقييم أداء البنوك الجزائرية:
97	الفرع الأول: خطر البنكوت
97	الفرع الثاني: خطر التضخم.
98	خاتمة الفصل
102 - 100	الخاتمة
111-104	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
9	ميزانية البنك التجاري	(1-1)
26	النسب المالية	(2-1)
33	مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية	(1-2)
76	نسبة الملاءة في البنوك العمومية و البنوك الخاصة (2009-2005)	(1-3)
76	تطور معدل كفاية رأس المال خلال الفترة 2014-2010	(2-3)
85	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.	(3-3)
86	تطور العرض النقدي M2	(4-3)
87	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي.	(5-3)
91	تطور بنود الميزانية الى الناتج الداخلي الخام p/B للجزائر للفترة 2017-2000	(6-3)
93	تطور معدل إعادة الخصم مع المؤشرات المعتمدة في البنوك الجزائرية خلال (2014-2005)	(7-3)
94	تطور نسبة الاحتياطي القانوني مع المؤشرات المعتمدة في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2014-2005)	(8-3)
95	معدل تطور التضخم مع مؤشر معدل كفاية رأس المال	(9-3)
96	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال (2014-2005)	(10-3)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
8	البنك كوسيط مالي	(1-1)
16	الفوائد الأساسية لتقييم الأداء.	(2-1)
34	مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش	(1-2)
35	مخطط توضيحي لسياسة الانكماش	(2-2)
35	مخطط توضيحي لسياسة التوقف ثم الذهاب	(3-2)
37	المربع السحري لكالدور	(4-2)
77	هامش الربح في القطاع المصرفي الجزائري (2009-2005)	(1-3)
78	مؤشرات الربحية خلال الفترة 2010-2014	(2-3)
79	نسب السيولة للقطاع المصرفي خلال (2011-2017)	(3-3)
81	تطور معدل اعادة الخصم بعد 2000	(4-3)
82	تطور معدل الاحتياطي القانوني	(5-3)
84	معدل التضخم (2000-2019)	(6-3)
88	توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	(7-3)
89	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014	(8-3)

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تعتبر السياسات الاقتصادية عصب القرارات الاقتصادية للدول، حيث تضم كافة الإجراءات التي تتخذها السلطات العامة لتصحيح "الاختلالات" الاقتصادية التي تعتبر في بعض الأحيان ضارة ومشوهة للحياة الاقتصادية وتوصف بأنها خاطئة، يجب أن يستند تقييم "الخطأ"، من حيث المبدأ، إلى النظرية الاقتصادية، تقدم النظرية مثالا مباشرا للواقع الاقتصادي بأكمله، حيث إنه يجعل من الممكن التنبؤ بالآثار المتوقعة من إجراء معين للسياسة العامة.

إن الهدف من هذه القرارات الاقتصادية هو دعم النمو، وخلق فرص العمل، واستقرار الأسعار، وتحقيق التوازن في الأرصدة المالية للدولة. كما يمكن أن تشمل استدامة التنمية الاقتصادية، وتوزيع الدخل والأصول، والتوجه القطاعي للاقتصاد، وتنشيط القوى الدافعة للنمو (الابتكار، رأس المال البشري)، حسن سير الأسواق، وأهمية اندماج الاقتصاد الوطني في العولمة.

فالسياسات الاقتصادية هي هدف مبتكر، لا تقوم السلطات في بعض الأحيان بتغيير النموذج فحسب، بل تتوقع، قبل كل شيء، مثلا: أدوات جديدة من حيث السياسة المالية (الضرائب الجديدة)، والسياسة النقدية (التيسير الكمي، وأسعار الفائدة السلبية، وما إلى ذلك)، والسياسة التجارية (الأشكال الرمادية الحمائية...).

فالسياسات الاقتصادية بما يشمل السياسة النقدية والمالية والتي هي إحدى عناصر بحثنا تؤثر في الحياة الاقتصادية، وعلى التوجهات المستقبلية للأعوان الإقتصاديين، والبنوك أو القطاع المصرفي هو أحد تلك الجهات التي تتأثر بها، فالبنوك التجارية تتأثر بالسياسات المالية والنقدية التي تفرضها الحكومة. وبالتالي يتأثر أداؤها.

الإشكالية والأسئلة الفرعية

بناء على ما سبق التقدم به يمكن إبراز إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

كيف يمكن أن تتأثر مؤشرات تقييم أداء البنوك التجارية في الجزائر بالسياسات الاقتصادية ؟

وتندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية التي يمكن صياغتها في التالي:

- ما المقصود بتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية ؟ وما هي أهم المؤشرات التي تدخل عملية تقييمه ؟
- ما المقصود بالسياسة المالية والنقدية ؟
- ماهي الإجراءات و القواعد لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؟
- ما هي العلاقة الموجودة بين مؤشرات تقييم أداء البنوك الجزائرية و السياسات الاقتصادية للدولة ؟

فرضيات الدراسة

ولمعالجة والإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: تتأثر مؤشرات تقييم الأداء لدى البنوك التجارية بمعدلات صرف العملة المحلية، من خلال حجم الودائع، كما أن أداء البنوك يتأثر بعرض النقود أو عرض النقود حيث يرتبط بالسياسة

مقدمة عامة

النقدية الإنكماشية أو التوسعية، بالإضافة لمعدلات التضخم التي توجه الأفراد نحو طرق أخرى للإستثمار دون الحاجة للإتجاه نحو البنوك التجارية، كما أن معيار السيولة يحدد الأداء المالي للبنوك التجارية، حيث يجب على هذه الأخير الوفاء برغبات الزبائن في الإيداع أو السحب.

الفرضية الفرعية الأولى: يمثل الأداء المالي الوضع المالي للبنك التجاري، ويتمثل أهم مؤشرات الربحية، السيولة، النمو، إدارة الأصول.

الفرضية الفرعية الثانية: يقصد بالسياسة النقدية جميع الوسائل التي تنفذها دولة أو سلطة نقدية للعمل في النشاط الاقتصادي من خلال تنظيم عملتها، أما السياسة المالية فهي تلك الجهود الدائمة لتعبئة الموارد المالية للدولة.

الفرضية الفرعية الثالثة: تعمل الدولة على تطبيق مجموعة من الإجراءات و القواعد مستخدمة مجموعة من الأدوات لها تأثير هام على المتغيرات الاقتصادية.

الفرضية الفرعية الرابعة: هناك علاقة تأثر لمؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك التجارية بالسياسة النقدية والمالية للدولة.

أهمية الدراسة: تستمد أهمية الدراسة من دور ومكانة البنوك التجارية في الحياة الاقتصادية للدولة، بالإضافة إلى أهمية كل من السياسة النقدية والمالية وإنعكاساتهما على الأعوان الإقتصاديين

أهداف الدراسة: تكمن أهداف الدراسة في:

- التعرف على مؤشرات قياس الأداء المالي في البنوك التجارية؛
- محاولة الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية؛
- معرفة العلاقة الموجودة بين مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك والسياسات النقدية والمالية المنتهجة.

أسباب إختيار موضوع الدراسة: بالإضافة للأسباب الذاتية المتمثلة في الميول الشخصي للطالبين في دراسة موضوع مرتبط بالسياسة المالية والنقدية، وتخصص المسار الدراسي، هناك جملة من الأسباب الموضوعية التي دفعتنا لإختيار هذا الموضوع:

- المكانة التي تكتسبها السياستين المالية والنقدية ضمن القرارات الإقتصادية؛
- الرغبة في إثراء الجانب التطبيقي المرتبط بالقطاع المصرفي في الجزائر؛
- التعرف على أهم المؤشرات التي تحدد الأداء المالي في البنوك الجزائرية.

حدود الدراسة:

من أجل الإحاطة بجميع جوانب الموضوع تم تحديد مجال الدراسة في:

مقدمة عامة

الحدود المكانية: إقتصرت دراستنا على عرض حالة الجزائر، دون التطرق لدراسة حالة لبنك تجاري، نظرا للحالة الوبائية وعدم قدرة البنك على إستقبال المتربصين ضمن البرتوكول الصحي.

الحدود الزمنية: شمل الإطار الزمني للدراسة على الفترة من 2005 – 2014 بسبب غياب معطيات عن المؤشرات المتعلقة بالأداء المالي في البنوك الجزائرية.

الدراسات السابقة:

- دراسة (بشرى عبد الباري احمد، 2013)

وهي عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة كركوك للعلوم الإقتصادية والإدارية، وهدفت الدراسة إلى محاولة تقدير أثر السياستين النقدية والمالية في أداء المصارف التجارية باستخدام طريقة الإنحدار المتعدد المراحل، حيث تم تجميع بيانات لسلسلة زمنية تمتد من 1980- 2004 عن متغيرات البحث ، لعينة تضم 25 سنة، وقد توصلت الدراسة إلى:

- أن متغير الإيرادات العامة قد اثر من جانب الربحية في البنك العربي، أكثر من أي متغير آخر من متغيرات السياسة المالية؛

- يعتبر متغير الرقم القياسي للأسعار المتغير الوحيد من بين المتغيرات المستقلة لسياسة النقدية الذي اثر في أداء البنك العربي من جانب السيولة؛

- هناك تأثير متساوي للسياستين النقدية والمالية في أداء البنك العربي في الأردن، حيث أن كل السياستين ساهمت بمتغير واحد لتأثير على أداء البنك سواء كان من جانب الربحية أو جانب السيولة؛

- إن زيادة الإيرادات العامة أدت إلى رفع مؤشرات الأداء في المصارف التجارية؛

- أما الرقم القياسي للأسعار فقد ارتبط هذا المتغير بعلاقة عكسية مع مؤشرات الأداء في المصارف التجارية، وبذلك فان انخفاضه يؤدي إلى زيادة مؤشرات الأداء.

- دراسة (إكرام بن عزة، فتحي بلدغم، 2018)

وهي مقال منشور في مجلة مجاميع المعرفة، تحت عنوان أثر السياسة النقدية على البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر - بنك البركة ومصرف السلام، حيث هدفت الدراسة إلى بيان أثر السياسة النقدية على البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من خلال توضيح علاقة البنك المركزي الجزائري بالبنوك الإسلامية، حيث استعرض البحث أدوات السياسة النقدية والتشريعات التي تنظم عمل المصارف الإسلامية في الجزائر، ثم أهم المشكلات التي تواجهها البنوك الإسلامية مع البنك الجزائري مع اقتراح بعض الحلول والتوصيات التي تساعد على انتشارها وزيادة ربحيتها، وتوصلت الدراسة إلى

مقدمة عامة

- أن البنوك الإسلامية في الجزائر تواجه العديد من العقبات أهمها غياب نصوص قانونية توضح قواعد عمل هذه البنوك، والتي تواجه بالمقابل منافسة من طرف البنوك الربوية التي تملك أفضلية التعامل مع بنك الجزائر؛
- أن أبرز التحديات التي تفرضها السياسة النقدية التي ينتهجها بنك الجزائر تتمثل فيما يتعلق أداة سعر الخصم وما يتعلق بسياسة السوق المفتوحة.

- دراسة (سوسن بركاني، 2018)

وهي مقال منشور في المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، تحت عنوان أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني لبعض البنوك العاملة في الجزائر، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز تأثير السياسة النقدية لبنك الجزائر على التوسع الائتماني لبعض البنوك الجزائرية، وذلك خلال الفترة من 2008 - 2015، وقد تطرقت الباحثة إلى أدوات السياسة النقدية وتأثيرها على التوسع الائتماني، حيث تم إستغلال البيانات المتعلقة بسعر إعادة الخصم والإحتياطي القانوني، وحجم الإئتمان الممنوح، وتوصلت الدراسة إلى النتيجة التالية: وجود علاقة تكامل بين السياسة النقدية المتمثلة في أداة الإحتياطي القانوني والتوسع التمويلي في البنوك التجارية.

منهج الدراسة:

إعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالسياستين المالية والنقدية في الجزائر وكذا الأداء في البنوك التجارية، وتحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك وعلاقتها بالسياسة النقدية والمالية.

صعوبات الدراسة:

تبرز صعوبات البحث في عدم القدرة على الحصول على البيانات المتعلقة بمؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية في الجزائر، وغياب معطياتها في تقارير بنك الجزائر في السنوات الأخيرة.

هيكل الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، تطرقنا في الفصل الأول إلى انطلاقا مما سبق سيتم التطرق بهذا الفصل إلى: مفاهيم حول البنوك التجارية و الأداء المالي، وكذا ماهية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، بالإضافة إلى أساليب تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، حيث حمل عنوان الفصل الأسس النظرية الأداء المالي و البنوك التجارية.

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه للإطار المفاهيمي للسياسة الاقتصادية وانعكاساتها من خلال التطرق للسياسة النقدية والسياسة المالية.

مقدمة عامة

أما الفصل الثالث والتطبيقي فقد تم تناول العناصر التالية: الاصلاحات البنكية في الجزائر وأهم المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء البنوك الجزائرية، السياسة النقدية والمالية في الجزائر، بالإضافة إلى علاقة مؤشرات تقييم أداء البنوك الجزائرية بالسياسة النقدية والمالية خلال الفترة (2005-2014).

الفصل الأول

الأسس النظرية الأداء المالي و

البنوك التجارية

تمهيد:

تكتسب عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية أهمية كبيرة و متزايدة لما تحظى به من مكانة هامة و متميزة على الساحة الإقتصادية من خلال دورها المتميز في توفير الموارد.

و يهدف تقييم الأداء المالي و البنوك الى قياس مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة لديها، و يختلف تقييم الأداء من بنك لآخر و هذا حسب الغرض من التقييم و نوعية المستفيدين منه، حيث يركز المدعون على السيولة و المساهمون على الربحية و هذا ما يجعل تقييم الأداء يزداد أهمية يوما بعد يوم و من خلال هذا:

سوف يتم التطرق الى الأداء المالي و تقييمه في البنوك التجارية و كذلك بعض المؤشرات و النماذج التي يمكن قياس الأداء من خلالها:

انطلاقا مما سبق سيتم التطرق بهذا الفصل إلى:

- ✓ المبحث الأول: مفاهيم حول البنوك التجارية و الأداء المالي.
- ✓ المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.
- ✓ المبحث الثالث: أساليب تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.

المبحث الأول: مفاهيم حول البنوك التجارية و الأداء المالي.

تلعب البنوك التجارية دور بالغ الأهمية في النظم الاقتصادية و المالية المعاصرة حيث تعتبر المسؤولة على أداء وظيفة جمع المدخرات الكافية لتمويل التنمية الاقتصادية بطريقة كقوة على المشاريع الاستثمارية المختلفة. و يعتبر الأداء المالي من المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين بمختلف اتجاهاتهم الفكرية، أما من الناحية العملية فقد اهتمت جميع المؤسسات بالأداء المالي، و لقد سعت قديما و حديثا الى تحقيق أهدافها المتمثلة في الكفاءة و الفعالية التي تمثل عنصرا هاما لاستمراريتها و تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية من أقدم البنوك نشأة فهي تمثل عصب النشاط الاقتصادي من خلال توفير التمويل اللازم للأفراد و المؤسسات و بالتالي فهي الركيزة الأساسية للنظام البنكي.

الفرع الأول: مفهوم البنوك التجارية:

يعود أصل كلمة بنك الى اللغة الإيطالية و هي كلمة "BANCO" و تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي فوقها عد و تداول العملات، ثم أصبحت أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة و تجري فيه المتاجرة بالنقود⁽¹⁾.

و قد تم تعريف البنوك التجارية من وجهات عدة نستعرض منها مايلي:

و هي المؤسسات أو المنشآت الائتمانية التي تقوم بحفظ النقود المودعة لديها بصفة أمانة قابلة للسحب عند الطلب أو بعد أجل قصير مع منح الإئتمان قصير الأجل.

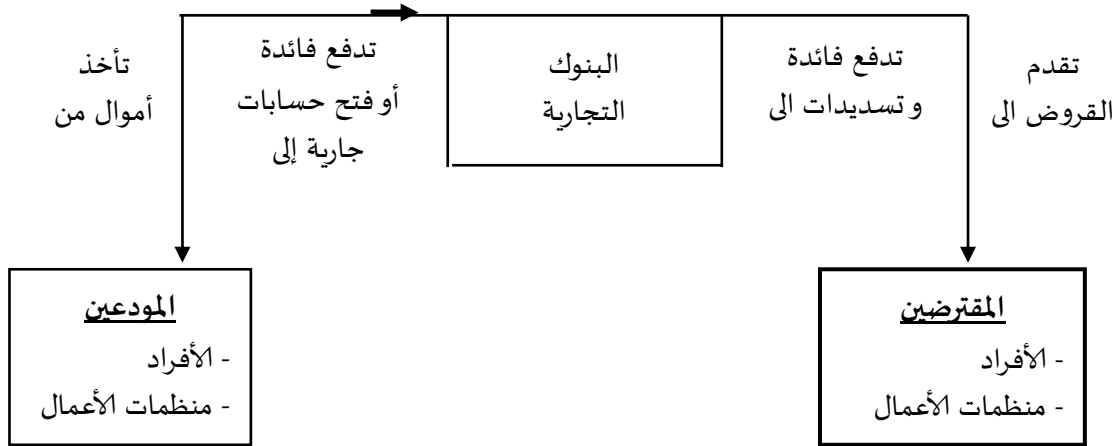
و تخصص هذه البنوك في تقديم الائتمان قصير الأجل و يرجع ذلك بسبب أن معظم ودائعها أو نسبة كبيرة منها و دائع تحت الطلب لذلك لا تستطيع البنوك التجارية أن تسرف في توظيف الأموال في الاستثمارات طويلة الأجل⁽²⁾.

هي تلك البنوك التي تعمل كوسيط مالي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو الأجل محددة و تزاوّل عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و تقوم بعمليات الادخار و الاستثمار و تمويله و ما يتطلبه ذلك من عمليات مصرفية و تجارية و مالية و ذلك وفقا للأوضاع التي يقررها البنك كوسيط مالي:

(1) - شاكرا القزويني، محاضرات في اقتصادات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر: 1992، ص 24.

(2) - نفس المراجع السابق، 24.

شكل رقم (1-1): البنك كوسيط مالي



مصدر: محمد الصبرفي، ادارة المصارف، دار الوفاء لدينا، ط1، الاسكندرية، 2008، ص 08.

من التعريف السابق يمكن تقديم تعريف شامل للبنوك التجارية: البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بعمليات جمع الودائع (الأموال) و منح القروض وكذا توفير وسائل الدفع اللازمة للزبائن و التصرف فيها.

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية:

يطلق الكثير من الاقتصاديين على البنوك التجارية اسم بنوك الودائعوربما يتبع ذلك من الوظيفتين الأساسيتين لهذه البنوك وهي قبول ودائع الأفراد و منح القروض إلا أن هناك وظائف أخرى تقوم بها هذه البنوك (1).

أما الوظائف الحديثة، فنذكر أهمها والتي تتمثل فيمايلي(2):

1- ادارة محافظ الاستثمار: حيث تعمل البنوك التجارية على شراء و بيع الأوراق المالية لحسابها و لحساب العملاء، وكذلك متابعة حركة الأسهم و السندات من خلال تطور الأسعار...إلخ.

2- خصم الأوراق التجارية و تحصيلها: فقد يحدث أن يقع حاملو الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم الى اللجوء للبنوك نتيجة تلك الأوراق مقابل عمولة التي تعتبر بمثابة المقابل الذي يتحصل البنوك نتيجة تحويل الأخطار اليها.

3- تمويل العمليات التجارية الخارجية: حيث تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين و المصدرين، من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات العادية.

(1) -شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص23.

(2) -حورية حسني، أليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفقا ليهاد مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك و تامينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005-2006، ص 23.

4- التعامل بالعملات الأجنبية: حيث تتم عمليات شراء و بيع العملات الأجنبية عاجلا أو آجلا و قد تخصص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، اذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود و لأغراض معينة كالدراسة أو العلاج...إلخ.

5- تقديم الدراسات و الاستثمارات لحساب الغير: حيث أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين لإنشاء مشاريعهم و يتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل و كذا طريقة السداد و تواريخها.

6- تحصيل الشيكات: حيث تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها، كما تقوم البنوك التجارية بوظائف أخرى تعود عليها بفوائد معتبرة كخدمات الكمبيوتر تأجير الخزائن الحديدية، سداد المدفوعات نيابة عن العملاء تمويل الاسكان الشخصي...إلخ.

الفرع الثالث: موارد و استخدامات البنوك التجارية:

إن من ميزانية البنك التجاري هي عبارة عن قائمة مكونة من عمودين متساويين على القيمة عمود خاص بالخصوم أي خاص بالموارد الحالية الموجودة في حوزة البنك التجاري و هي عبارة عن ذمم على عاتق البنك و عمود آخر خاص بالأصول أي خاص بالاستخدامات و يبين كيفية الاستفادة من الخصوم⁽¹⁾.

من خلال الجدول الآتي نبين العناصر الأساسية المكونة لميزانية البنك التجاري (الاستخدامات و الموارد)

جدول رقم (1-1): ميزانية البنك التجاري:

الموارد	الاستخدامات
1- الموارد الذاتية:	1- الأرصدة النقدية الحاضرة
- رأس المال المدفوع.	- نقود حاضرة في خزينة البنك التجاري.
- الاحتياطات.	- أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي.
- احتياطات القانوني.	- شيكات و حوالات و أوراق مالية تحت التحصيل.
- احتياطات الخاص.	2- حوالات محصومة.
2- الموارد غير الذاتية:	- أوراق تجارية.
1- شيكات و حوالات مستحقة الدفع.	أذونات الخزينة.
2- مستحق للبنوك.	3- محفظة الأوراق المالية (استثمارات البنك).

(1) - ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر الجزائري، 1992، ص 274.

-3- الودائع:	- أوراق مالية خاصة أسهم وسندات خاصة.
- ودائع لأجل.	- أوراق مالية عامة (سندات تكوينية)
- ودائع توفير.	4- قروض و سلفيات.
- حسابات جارية	- قصيرة الأجل.
	- متوسطة الأجل.
	- طويلة الأجل.

المصدر: بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية عمليات، تقنيات وتطبيقات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 10.

المطلب الثاني: مدخل الى الأداء المالي:

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته:

أولاً: مفهوم الأداء المالي:

نظراً لتنوع أهداف و اتجاهات الباحثين في دراسة المواضيع المرتبطة بالأداء المالي فقد نتج عن هذا التنوع عدة مفاهيم و يمكن النظر إليه من عدة زوايا و قبل التطرق الى مختلف التعاريف نشير الى معنى الأداء "إن أصل كلمة الأداء ينحدر الى اللغة اللاتينية أين توجد كلمة (Performance) التي تعني إعطاء و ذلك بأسلوب كلي الشكل لشيء ما، و بعدها اشتقت اللغة الانجليزية منها لفظت (Performance) و أعطيناها معناها انجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ به لتحقيق أهدافه"⁽¹⁾.

تعريف 01: يعرف الأداء المالي بأنه: العوائد التي تحصل عليها الشركة من الموارد التي تتحكم فيها و هذه العوائد تكون متوفرة من حساب الأرباح و الخسائر وتوفر الوسائل لتقييم أداء الادارة المالي وكيفية استخدام الموارد بصورة فعالة و القدرة على توليد تدفقات نقدية⁽²⁾.

تعريف 02: النتائج التي تحاول المؤسسة تحقيقها من المنظور المالي، وهي بذلك الأهداف التي يمكن استخدامها كمعايير لقياس كفاءة الخطة المالية⁽³⁾.

تعريف 03 : يمثل الأداء المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف و يعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة حيث

(1) -عبد المليك مزهودة، مفهوم الأداء بين الكفاءة و الفعالية، مجلة الانسانية، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، ص 86.

(2) -مصطفى مصطفى محمد جاسم محمد السندي، اثر الاندماج على الأداء المالي، جامعة مؤتة، الأردن، 2015، ص 312.

(3) -السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريح للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 31.

أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد الشركة بفرض استثمارية في ميادين الأداء المختلفة و التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم⁽¹⁾.

بأنه يمثل الجانب الكمي للأداء في المؤسسات، كما يقيم انطلاقاً من المستندات المحاسبية أي الاعتماد على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية (الميزانية و قائمة الدخل)⁽²⁾.

و مما سبق فإن الأداء المالي يعتبر أداة تحفيز لإنجاز القرارات الاستثمارية و أيضاً أداة لتدارك الثغرات و المشاكل التي قد تظهر و من العوامل المؤثرة في المردودية المالية أثر السياسات المالية و تحقيق فوائض من الأرباح مدى تغطية مستوى النشاط للمؤسسات العامة و هو مفهوم واسع و نشاط شمولي مستمر بالمؤسسة يهدف الى استغلال مواردها المالية و البشرية و المادية و بما يلائم مع الظروف البيئية الداخلية و الخارجية و بكفاءة و فعالية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

ثانياً: أهمية الأداء المالي:

تتمثل أهمية الأداء المالي في عملية متابعة أعمال المؤسسات و بفحص سلوكها و مراقبة أوضاعها و تقييم مستويات أدائها و فعالية و توجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح و المطلوب من خلال المعوقات و بيان أسبابها و اقتراح إجراءات التصحيحية و ترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات و استثمارها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسات و المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية و البقاء و المنافسة⁽³⁾. حيث أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية⁽⁴⁾.

أ- يمكن المستثمر من متابعة و معرفة نشاط الشركة و طبيعته و كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة و تقدير مدى تأثير أدوات الاداء المالي من ربحية و سيولة و نشاط و مديونية و توزيعات على سعر السهم.

ب- يساعد المستثمر في اجراء عملية التحليل و المقارنة و تفسير البيانات المالية و فهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات و منه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات و اختبار السهم الأفضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للشركات.

و يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية تقييم ربحية الشركة، تقييم سيولة الشركة، تقييم تطور نشاط الشركة تقييم مديونية الشركة.

(1)-محمد محمود الخطيب، الأداء المالي، دار حامد للنشر، عمان، 2010، ص 37

(2)-آية خالد ابراهيم غربية، تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية و التقليدية، مذكرة ماجستير في تخصص المحاسبة و التمويل، كلية الدراسات العليا في الجامعة الهاشمية، الأردن، 2019/12/22، ص 18.

(3)-حاضر صباح شعير، أحمد خيضر أحمد، أثر النظم الخبيرة في تحسين الأداء المالي لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق المالي، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية و الادارية، العدد 40، المجلد 4، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة تكريت، ص 2007.

(4)-محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 47.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة الداخلية على الأداء المالي:

يتأثر الأداء المالي للمؤسسة بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي يجب علمها معرفتها و مدى تأثيرها عليه و فيمايلي سنقوم بالتطرق الى هذه العوامل على النحو التالي:

أولاً: العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي:

تمثل العوامل الداخلية جميع المتغيرات و العناصر الداخلية التي يمكن لشركة التحكم بها و تؤثر على أدائها المالي و تمثل عناصر البيئة الداخلية التي يمكن توضيحها فيمايلي:

أ- الهيكل التنظيمي: هو الوعاء او الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات و أعمالها فنية تتحد أساليب الاتصالات و الصلاحيات و المسؤوليات و أساليب تبادل الأنشطة و المعلومات و يؤثر على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال و النشاطات التي ينبغي القيام بها و من ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة الى تحديد الأدوار في المؤسسات و المساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل للإدارة المؤسسات اتخاذ القرارات بأكثر فعالية⁽¹⁾.

ب- المناخ التنظيمي: هو وضوح التنظيم و كيفية اتخاذ القرار و أسلوب الإدارة و توجيه الأداء و تنمية العنصر البشري و يقصد بوضوح التنظيم، ادراك العاملين مهام الشركة و أهدافها و عملياتها و نشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، و أما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية و تقييمها و مدى ملائمة المعلومات لاتخاذها أسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء أما توجيه الأداء هو مدى تأكد العامل من أدائه و تحقيق مستويات عالية من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءة من ناحيتين الادراية و المالية و إعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة الأداء و التعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركة⁽²⁾

ج- حجم المؤسسة: يعتبر من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأدائها، حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا و منع يصبح أدائها أقل فعالية و إيجابيا من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد حجم المحللين الماليين المهتمين بها⁽³⁾.

المتغيرات و القوى المتعلقة بالجانب التقني للمؤسسة، كالموقع الجغرافي و نوعية المنتج و شكله...إلخ.

(1)–عبد الباقي بضياف، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية، مجلة الباحث ISSN112-3613، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 552ق(ق)

(2)–محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 49-50.

(3)–فلاح الحسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي و استراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 230.

ثانيا: العوامل الخارجية:تواجه المؤسسة مجموعة من التغييرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن للإدارة المؤسسة السيطرة عليها، و انما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه التغييرات، محاولة إعطاء خطط لمواجهةها و التقليل من تأثيرها و تشمل هذه العوامل (1):

- التغييرات العلمية و التكنولوجية المؤثرة علة نوعية الخدمات.
- القوانين و التعليمات ابتي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة و قوانين السوق.
- السياسات المالية و الاقتصادية للدولة.

و بصفة عامة يمكن القول أن أداء المؤسسة كتوافق بين كفاءتها و فاعلية استخدام مواردها يتأثر بعوامل كثيرة جدا منها يصعب التحكم فيه و منها ما يصعب أو يتعذر الحكم فيه، و نشير الى أن معيار الفصل بين العوامل حسب التحكم فيما يبقى بدوره صعب الضبط و التدقيق و هو ما جعل بعض العوامل يصعب ادراجها ضمن هذه المجموعة أو تلك (2)

الفرع الثالث: معايير الأداء المالي:

توجد مجموعة من المعايير تتمثل في:

أولاً: المعايير التاريخية: تعتمد هذه المعايير على الحكم علة أداء المؤسسة الحالي انطلاقا من دراسة أدائها في الماضي و يكون مقارنة قيمة المقياس الحالي مع قيمته في الماضي عند نفس المؤسسة الاقتصادية (3)

ثانيا: المعايير المستهدفة: هذه المعايير تعتمد على نتائج الماضي مقارنة بالسياسات و الموازنات كذلك الخطط التي تقوم المصارف بإعدادها أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة فعلا لحنة زمنية ماضية و يستفاد من هذه المعايير في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع المصارف بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية (4).

ثالثا: المعايير المطلقة: يقيس كفاءة سيولة المؤسسة في الاجل القصير و يأخذ شكل قيمة ثانية في ضوءها تقارن القيمة المماثلة للمؤسسة مع هذه القيمة مثل نسبة التداول و النسب السريعة (5).

رابعا: المعايير القطاعية: (الصناعية): تشير هذه المعايير الى معدل أداء مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية لمؤسسة بالنسب المالية المساوية لها في الحجم و في طبيعة تقديم الخدمة و يستفاد بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في عملية التحليل المالي، الا أنه يعاب على هذا المعيار عدم الدقة بسبب التعاون من

(1)–حجاج نفيسة، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الأداء المالي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و محاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017، ص 16.

(2)–مزهودة عبد المليك، مرجع سبق ذكره، ص 94.

(3)–نسرين قطاع، أثر نظم المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 22، جامعة البويرة، ص 500.

(4)–علاء فرحان طالب، ايمان شيجان المشهداني، الحكومة المؤسسية، ط1، دارصفاء للنشر، عمان، 2001، ص 74.

(5)–عدنان تايه النعيمي، التحليل و التخطيط المالي، دار اليسوري، 2008، ص 30.

حيث الحجم و طبيعة الأنشطة خاصة و أن الكثير من المؤسسات أخذت بمبدأ التنوع في تقديم الخدمة لتقليل من المخاطر المحتملة⁽¹⁾.

المبحث الثاني: ماهية تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية:

يحتل التقييم الأداء المالي أهمية كبيرة للمؤسسات خاصة في الفترة الحالية نظرا لما يشهده العالم من تغييرات متسارعة و إفلاس العديد من المؤسسات الكبرى، و يهدف التقييم الأداء في البنوك المقياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها دور يختلف تقييم الأداء من بنك الى آخر حسب الغرض من تقييم و نوعية المستفيدين منه.

حيث يركز مودعين على السيولة و المساهمون على الربحية و هذا ما يجعله يزداد أهمية.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي و أهميته.

تطرقنا في هذا المطلب الى مفهوم تقييم الاداء المالي و أهميته.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي:

نظرا لتنوع أهداف و اتجاهات الباحثين في دراسة المواضيع المرتبطة بتقييم الأداء المالي فقد نتج عن هذا التنوع عادة مفاهيم اضافة الى التقييم يتصف بالشمولية و يمكن النظر اليه من عدة زوايا:

- يعرف على أنه وحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة بالاضافة الى معرفة الأسباب التي أدت الى النتائج أعلاه و اقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول الى أداء جيد في المستقبل⁽²⁾.

- أما عملية تقييم الأداء المالي للمصارف فينظر اليها بأنه "عملية متكاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية و غيرها للتعرف على الوضع الحالي المالي للمصرف و تحديد الطريقة المناسبة التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة⁽³⁾.

- و يعرف كذلك على مستوى البنك بأنه "الحكم على مدى فعالية القرارات المالية مدى كفاءة و فعالية الأنشطة و السياسات المختلفة لمستخدمه بالبنك (كسياسة السيولة و الودائع،....، و غيرها) في التأثير على ربحية البنك و مركزه التنافسي، و الاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فاعلة للاداء المستقبلي في البنك⁽⁴⁾.

(1) -علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، المرجع نفسه، ص 74.

(2) -سارة محمد زايد التميمي، أثر ادارة رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية، ط1، دار أمجد لنشر، عمان، 2017، ص 65.

(3) -أحمد عباس حسين، تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، العدد 39، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة ميسان، ص 166.

(4) -نعمان محصول، سراح موصو، تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، العدد 3، المجلة 3، مخبر مالية محاسبة و تأمين، جامعة سوق أهراس، ص 123.

- هو عملية متكاملة و اداة رقابة فاعلة تعمل للتأكد من أن النتائج المحققة من عمليات المصرف و أنشطته المختلفة خلال فترة معينة، سنة عادة، مطابقة للأعمال المنجزة و مقارنتها بتلك النتائج و الأهداف المخطط لها و الوقوف على الانحرافات و تشخيص أسبابها من أجل تحسين و تطوير الأداء في المصرف⁽¹⁾.

-على المستوى الاستراتيجي فإن تقييم الأداء هو تشخيص لنقاط القوة و نقاط الضعف بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء و صياغة مخطط قرارات ادارة أصول و خصوم المصرف⁽²⁾.

- نلخص الى ان عملية تقييم الأداء المالي هي حكم عن سلامة المركز المالي للبنك و تحديد مدى كفاءة البنك و فاعليته في تحقيق ذلك مقارنة مع غيره من البنوك و عبر مختلف فترات النشاط.

- يتخلف تقييم الأداء في البنوك التجارية بحسب المستوى الذي يتم فيه التقييم بأدائها و تتمثل هذه المستويات أساسا في⁽³⁾.

أ- المستوى القومي: و في هذا المستوى يظهر دور البنوك التجارية في توفير الموارد التمويلية اللازمة للاقتصاد القومي باعتبارها عصب الحياة الاقتصادية في المجتمع.

ب- المستوى القطاعي: يتضمن هذا المستوى الجهاز المصرفي بأكمله و على رأسه البنك المركزي و يتم تقييم أداء البنوك التجارية في هذا المستوى من ناحية تناسق قرارات السلطات النقدية القائمة على أمور هذه البنوك و السياسات النقدية و الائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي.

ج- مستوى البنك التجاري في حد ذاته: و فيه تركز الادارة البنكية على تحقيق الأهداف المخططة و المرسومة لها من تنظيم الربحية و تحقيق التحسن و الرشد في أداء الخدمة حيث تضع البنوك عدة مؤشرات أو نسب مالية تكون صالحة لتقييم أدائها و تمكن هذه المؤشرات الى حد كبير من تعبير على المستويات الثلاثة السابقة.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

أولاً: ان الجدير بالذكر بأن عملية تقييم الأداء للبنوك تحظى بأهمية بارزة و كبيرة و في جوانب و مستويات عدة مختلفة يمكن ابرازها في الآتي:

أ- يساعد لاسيما على المستوى المالي في التأكد من توفر السيولة و قياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمارات و التمويل و ما يصاحبها من مخاطر فضلا عن مقسوم الأرباح في اطار السعي لتنظيم القيمة الحالية للمصرف باعتبار أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة المصرف الحالية و المحافظة على السيولة لحماية من خطر الافلاس⁽⁴⁾.

(1)-علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 75-76

(2)-شعوبي محمود فوزي، أ التجاني إلهام، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، أبحاث اقتصادية و ادارية، العدد 17، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 32.

(3)-صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك و منظمات الأعمال، تقييم أداء البنوك و المخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث، مصر، ط1، 2011، ص 232

(4)-علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص76.

ب- يساعد على ايجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والادارات والمنشآت المختلفة وهذا بدوره يدفع البنك لتحسين مستوى ادائه (1).

ج- يوفر تقييم الأداء المالي للبنك معلومات لمختلف المستويات الادارية بالبنك وهو ما يتيح لهم استخدامها لأغراض التخطيط، الرقابة و اتخاذ القرارات استنادا لأسس علمية و موضوعية كما يتيح للأطراف الخارجية المتعاملة مع البنك امكانية الاستفادة من هذه المعلومات (2).

ثانياً: تظهر أهمية تقييم الأداء فيما يلي (3):

أ- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك ضمن اطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها و من ثم تحديد الأولويات و حالات التغيير المطلوبة لتحسين مرزه الاستراتيجي.

ب- تساعد عملية التقييم في الافصاح عن درجة الملائمة والانسجام بين الأهداف و الاستراتيجيات المعتمدة و علاقتها بالبيئة التنافسية للبنك.

ج- يوضح كفاءة تخصيص و استخدام الموارد المتاحة للبنك.

د- يقدم ايضاحاً للعاملين حول كيفية أداء مهامهم الوظيفية و يعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح المستهدف الذي يمكن قياسه و الحكم عليه.

و- يساعد لاسيما على المستوى المالي في التأكد من توفر السيولة و قياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار و التمويل و ما يصاحبها من مخاطر فضلاً عن مفهوم الأرباح في اطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمصرف باعتبار أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة المصرف الحالية و المحافظة على السيولة ل حمايته من خطر الافلاس (4).

ي- يوفر تقييم الأداء المالي للبنك معلومات لمختلف المستويات الادارية بالبنك وهو ما يتيح له استخدامها لأغراض التخطيط، الرقابة و اتخاذ القرارات استنادا لأسس علمية و موضوعية، كما يتيح للأطراف الخارجية المتعاملة مع البنك امكانية الاستفادة من هذه المعلومات (5).

س- يساعد على ايجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والادارات والمنشآت المختلفة وهذا بدوره يدفع البنك لتحسين مستوى ادائه (6).

(1) - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنياً بالفشل دار الوراق، عمان الأردن، ط2، 2000، ص 84.

(2) - مصطفى يوسف الكافي، ادارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص 539.

(3) - زاهر صبيح بشناق، علي عبد الله شاهين، تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية و التقليدية باستخدام المؤشرات المالية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و التمويل ، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2011، ص 21.

(4) - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنياً بالفشل ، دار الوراق، عمان، الأردن، ط2، 2010، ص 84.

(5) - مصطفى يوسف الكافي، ادارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص 539.

(6) - نفس المرجع السابق ، ص 539.

ح- يمكن المستثمرين من متابعة و معرفة نشاط المؤسسة و طبيعته بالاضافة الى متابعة الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة و معرفة مدى تأثير مؤشرات الأداء المالي من ربحية و سيولة و نشاط⁽¹⁾.

المطلب الثاني: أهداف و المصادر اللازمة لتقييم الاداء المالي للبنوك التجارية:

الفرع الأول: أهداف تقييم الأداء المالي.

إن عملية تقييم الأداء المالي تسمح بمعرفة وضعية البنك من حيث :

- 1- قياس مدى كفاءة البنوك التجارية في استخدام الموارد المتاحة لديها و تعتبر المقارنة الزمنية و النشاطية لأداء البنك التجاري من اهم أدوات تقييم الأداء المالي.
- 2- قدرة البنك على تحقيق أرباح كافية و قادرة على تغطية فوائد المقرضة.
- 3- الكشف عن مواصلة الخلل و الضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية و اجراء تحليل شامل لها و بيان مسبباتها و ذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها و تصحيحها و إرشاد المنفذين الى وسائل تساعد مستقبلا⁽²⁾.
- 4- تصحيح الموازنات التخطيطية و وضع مؤشراتهما في المسار الصحيح بما يوازن بين الهدف و الموارد المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات و الخطط البعيدة عن التقديرات غير الواقعية.
- 5- تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني و ذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الأدائي لكل مشروع.

6- تشخيص المجالات التي تكون بحاجة الى اجراءات تصحيحية و العمل على معالجتها.

7- التأكد من أن المسؤولين يتحفزون نحو تحقيق أهداف المخطط لها من قبل⁽³⁾.

الفرع الثاني: مصادر اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية:

تعتبر عملية جمع المعلومات أول التي جمعها أن تتميز بالمصداقية و الموثوقية و يجب أن تتوفر في الوقت المناسبة من أجل الاعتماد عليها في تقييم الأداء و هي تتوفر في عدة مصادر متمثلة في⁽⁴⁾:

اولا: مصادر خارجية: يتحصل البنك كغيره من المؤسسات على هذا النوع من المعلومات من محيط الخارجي و يمكن تصنيفها الى نوعين من المعلومات:

(1) -أسيا جنوحات، ياسمين لعلايبيبة، فعالية الحكومة في تحسين أداء المؤسسة و أثرها على الافصاح المحاسبي، الملتقى الدولي حول الحكومة في تحسين أداء المؤسسات، جامعة الوادي، ص 16.

(2) -نعمان محصول، سراج موصود، مرجع ذكره، ص 123.

(3) -مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار حامد، الأردن، ط1، 2000، ص 32

(4) -عادل عثي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم - دراسة حالة مؤسسة صناعية الكوابل -بسكرة- 2000-2002، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001، 2002، ص 39.

أ- المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية حيث تبين الوضعية الحالية للاقتصاد في فترة زمنية معينة التي تأثر على نتائجها (كالتضخم التدهور الاقتصادي... إلخ).

ب- المعلومات القطاعية: التي تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات و البنوك في اجراء الدراسات المالية الاقتصادية، فهذا النوع عموما تحصل على المعلومات عليه المؤسسة من احدى الأطراف التالية النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية المجالات المتخصصة.

ثانيا: المصادر الداخلية: تتمثل المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبية وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية التي تعبر عن مجموعة مصادر أموال المؤسسة الخصوم و استخدامات الأموال الاصول، جدول حسابات النتائج: وهي وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا و تتمثل في جدول يجمع مختلف التكاليف و الارادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة و يعد وسيلة جد مهمة للمسيرين لدراسة و تحليل نشاط المؤسسة و هو دفع الاساسي هو تكملة و توضيح فهم الميزانية و جدول حسابات النتائج.

يمكن تحديد مصادر البيانات و المعلومات و الاحصاءات التي يعتمد عليها في عملية تقييم الاداء المالي بصفة عامة فيمايلي⁽¹⁾.

1- القوائم المالية و المرفقات، و تتضمن مجموعة معلومات متكاملة تضم قائمة المركز المالي و قائمة الدخل و الكشوفات التحليلية المساعدة لها.

2- المؤشرات التاريخية للقوائم المالية التي تحتاجها عملية تقييم الأداء لأغراض الدراسة و التحليل و عقد المقارنات.

3- الموازنة التخطيطية: وهي البرنامج و الخطة الشاملة لنشاط الوحدة الاقتصادية لفترة زمنية مقبلة.

4- التقارير الدورية: سواء كانت تقارير داخلية أو خارجية حيث تشكل البيانات الواردة فيها قاعدة معلوماتية مهمة في تقييم الأداء.

5- الاستبيانات التي تجرئها الوحدة الاقتصادية لغرض التعرف على جانب أو أكثر من جوانب نشاطها سواء كانت هذه الاستبيانات تجرى داخل الوحدة أو خارجها حيث يتوفر بذلك معلومات مفيدة لأغراض تقييم الأداء.

6- الزيارات الميدانية التي تقوم بها الادارة العليا في الوحدة الاقتصادية أو مدراء الأقسام فيها أو أي فريق آخر لأغراض الوقوف على حركة نشاط معين في الوحدة و التعرف على المشاكل التي تواجهه و ما الى ذلك.

7- البيانات و المعلومات الاحصائية عن نشاط الوحدات الاقتصادية المشابهة.

(1)- زاهر صبحي بشناق، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24

المطلب الثالث: القواعد و المراحل الأساسية لتقييم الأداء المالي:

في البنوك التجارية لضمان نجاح عملية تقييم الأداء المالي لا بد من توافر مجموعة من المتطلبات أو القواعد التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها.

الفرع الأول: تحديد الأهداف لغرض تقييم كفاءة الأداء:

في البنوك التجارية لتقييم الأداء المالي يتطلب مايلي:

أولاً: تحديد الأهداف لغرض تقييم كفاءة الأداء: و يتطلب التعرف الى الأهداف التي يريد تحقيقها الوحدة الاقتصادية و التي يريد تحقيقها الوحدة الاقتصادية و التي يتعين تحديدها بشكل واضح و دقيق مستعين بالارقام و النسب و التوظيف الملائم كالربحية و القيمة المضافة المطلوب تحقيقها، حجم و نوع السلع و الخدمات التي تنتجها و غير ذلك فالوحدة الاقتصادية عند ما ترسم السياسات على الهدف العام لنشاطها يجب أن تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها.

ثانياً: وضع برنامج لانجاز الأعمال: حيث يتم في ضوء الأهداف المحددة وضع خطة متكاملة لانجاز الأعمال بشكل تفصيلي و لكل مجال من مجالات النشاط في الوحدة الاقتصادية، توضح فيها الموارد المالية و البشرية المتاحة للوحدة و تحديد مصادرها و كيفية الحصول عليها و الأساليب الفنية الادارية و التنظيمية التي تتبعها في ادارة و استخدام هذه الموارد و طبيعة الانتاج و كيفية التسويق و نوع التقنية المستخدمة و أساليب اعداد القوى العاملة و تدريبهم⁽¹⁾.

ثالثاً: تحديد مراكز المسؤولية: يقدر بمركز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين و لها سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها ادارة جزء من نشاط الوحدة الاقتصادية و تحديد النتائج التي سوف تحصل عليها.

و على هذا الأساس يجب أن تحدد مسبقاً مسؤولية كل مركز من العملية الانتاجية لأجل الوقوف على مستوى الأداء في كل مركز و الانحرافات التي وقعت خلال عملية التنفيذ سواء كانت في مركز معين أو مراكز عدة.

رابعاً: تحديد معايير الأداء: تتطلب اجراءات تقييم الأداء وضع معايير لهذا الغرض و هي مجموعة المقاييس و النسب و الأسس التي تقاس بها الإنجازات التي حققتها المنشأة.

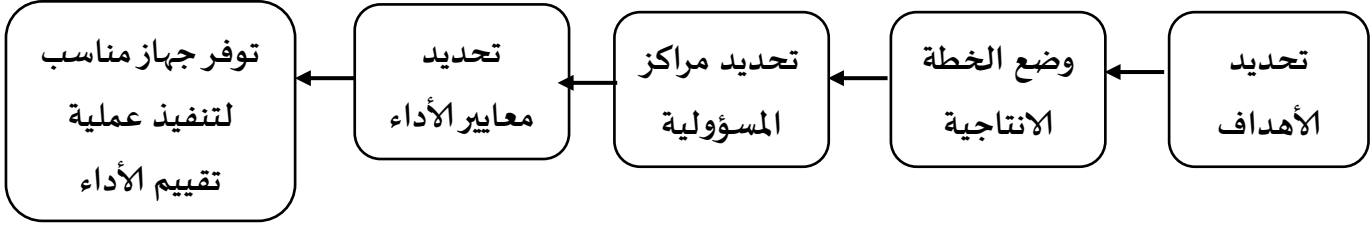
خامساً: توفر جهاز مناسب لتنفيذ عملية تقييم الأداء: و هذا هو أساس العملية اذ يفترض وجود جهاز للرقابة و جمع المعلومات و المتابعة ليقوم بتسجيل النتائج يتمحص عنها التنفيذ باستخدامها في الأغراض المحددة التي تراها الادارة⁽²⁾.

(1) -سارة محمد زايد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص

(2) -علي فاضل جابر، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء، بحث مقدم من متطلبات شهادة الماجستير، تخصص العلوم المحاسبية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2006، ص 14.

و من خلال ما سبق نلخص قواعد تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): الفوائد الأساسية لتقييم الأداء.



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات السابقة.

الفرع الثاني: مراحل عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية:

تتضمن عملية تقسيم الأداء المالي في البنوك التجارية الى خمس مراحل مكملية لبعضها غياب واحدة منها تعرقل العملية ككل ويمكن توضيحها كالآتي:

أولاً: جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم: تمثل هذه المرحلة في جمع كافة المعلومات و البيانات الضرورية المتعلقة بالبنك موضوع التقييم و تتمثل في مختلف مصادر من وثائق المالية و المحاسبية و غيرها من الاحصاءات⁽¹⁾.

ثانياً: قياس الأداء الفعلي: يقصد بقياس الأداء الفعلي كافة الموارد المالية المتاحة، و هذا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعض البعض لأجل التعرف على الاختلالات التي تحدث و قياس درجة و مستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الانتاجية و هذا يتطلب تحليل المؤشرات المالية الفعلية للسنة المالية المعنية و تطوراتها عبر الفترات المحددة خلال السنة، و على ضوء ما تكشفه المعايير و النسب المالية التحليلية المعتمدة في البنك و مقارنتها مع المؤشرات و الأرقام المخطط و ذلك يتم من خلال هذه المرحلة⁽²⁾.

ثالثاً: اجراءات عملية تقييم: باستخدام النسب أو المؤشرات الملائمة للنشاط الذي تمارسه البنوك على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للبنك أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل الى حكم موضوعي و دقيق يمكن الاعتماد عليه⁽³⁾.

(1) -عادل العشي، مرجع سبق ذكره، ص30.

(2) -نفس المرجع السابق مباشرة.

(3) -مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

رابعاً: مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المخطط له: وتتم هذه المرحلة التحقيق و السياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية و هذا وفق فترات زمنية دورية، فيمكن أن تكون ان تكون شهرية أو فصلية أو نوية و ربما تكون لفترات متوسطة المدى من ثلاث الى خمس سنوات و يهدف اظهار مدى التطور في الاداء الفعلي للأنشطة⁽¹⁾.

خامساً: دراسة الانحرافات و اصدار الحكم: و تسمى أيضا بمرحلة تحديد الانحرافات و الهدف منها معرفة الفروق و الانحرافات بين الاداء الفعلي و الاداء المتوقع و معرفة الأسباب التي أدت الى حدوث الانحرافات و تحليلها كما يتم في هذه المرحلة معالجة الانحرافات لتجنبها في الفترة القادمة و هي ما تسمى بالتغذية العكسية⁽²⁾.

المبحث الثالث: أساليب تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

يتم تقييم البنوك التجارية باعتماد على مجموعة من الأنابيب المتمثلة في المؤشرات و نماذج واضحة لنجاح هذه العملية التقييمية من اجل الوقوف على وضعية البنك و الحكم على أدائه و ذلك في ظل تعدد و تنوع هذه المؤشرات و النماذج و من بينها مؤشرات الربحية، السيولة، ... و نموذج العائد على حقوق الملكية، نظام CAMEL و سيتم توضيح ذلك من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

تعد النسب أو "المؤشرات المالية" واحدة من أفضل الأسس التي تدخل في عملية تقييم أداء المصارف ذلك ان نجاحها يعتمد بدرجة واسعة على دقة و سلامة تلك المؤشرات و قدراتها على تقييم الأداء نحو سليم كذلك تستخدم من قبل الادارة لتحليل القوائم المالية من أجل التعرف على سلامة التنظيم المالي و ربحية المؤسسات فضلا عن ذلك فإن استخدام تلك النسب في عملية التحليل المالي يعد وسيلة أو أداة مهمة لمساعدة ادارة المصارف على المعرفة المسبقة لموقف السيولة لديه و موقف الأموال المتوفرة للتوظيف⁽³⁾.

و من المعلوم أن هناك عدد كبير من المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي للبنوك و من أهمها مايلي:

الفرع الأول: مؤشرات الربحية:

يعتبر مؤشر الربحية من المؤشرات المهمة للحكم على القدرة التنافسية للبنوك، اداؤها وكفاءتها المالية و قد استخدم هذا المؤشر من قبل العديد من الباحثين و الدارسين لهذا المجال و ركزت معظم الدراسات التي تطرقت الى مؤشر ربحية البنوك على استخدام أساليب التحليل المالي و تحديد النسب المالية، و أهم هذه النسب نذكر:

(1) -محمد عبد الوهاب العزاوي، نظام تقويم أداء المصارف باستخدام بطاقة الدرجات المتوازنة، مجلة الرشيد المصرفي، العدد 5، ص 17.

(2) -سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد، سوسن احمد، تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة و الربحية بالتطبيق على مصرف الموصل لتنمية و الاستثمار، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، ص 118.

(3) -أحمد عباس حسين، مرجع سبق ذكره، ص 167.

أولاً: معدل العائد على الأصول (ROA)⁽¹⁾.. تشكل الأصول أساس دخل أو عائد العمليات التشغيلية في البنك إذ يتناسب إجمالي العائد طردياً مع حجم الأصول المستثمرة في القروض والاستثمارات البنكية ويعبر عن العائد لفترة زمنية معينة (سنة واحدة) بالمبالغ الاجمالية لاستغلال البنك ماله من أصول ومدى الكفاية التي يتمتع بها في استغلالها و اجمالاً يقاس معدل العائد على الأصول وفقاً للصيغة التالية:

$$\text{العائد على الأصول} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{متوسط مجموع}$$

ثانياً: معدل العائد على حقوق الملكية⁽²⁾: يقيس معدل العائد على حقوق الملكية ما يحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم لأموالهم في نشاط البنك و تتمثل تلك الاموال في رأس المال و الاحتياطات و الأرباح المحتجزة و فيمايلي كيفية حساب هذا المعدل:

$$\text{معدل العائد على الحقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ثالثاً: هامش صافي الفوائد (NIM)⁽³⁾: تقيس هذه النسبة صافي العائد من الفائدة على الأصول المولدة للدخل لذلك يستعان بهاد في تقييم قدرة البنك على ادارة مخاطر معدل الفائدة.

كما أنه يعبر عنها بصيغة النسب المئوية اذ يعتبر صافي الدخل من الفائدة بإحتساب الفرق بين دخل الفائدة و مصاريف الفائدة (يعني الفرق بين ايرادات الفوائد المقبوضة و الفوائد المدفوعة) كبسط لنسبة المقسوم على الموجودات المحققة لهذا الدخل (تسمى كذلك بالموجودات المربحة و التي تدخل فيها كل من الاستثمارات و القروض) و يحسب هذا المؤشر كمايلي:

$$\text{NIM} = \text{دخل الفائدة} - \text{مصاريف الفائدة} / \text{الموجودات المولدة للدخل}$$

(1) - حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة، دار البازوري، عمان، 2011، ص ص

149-148

(2) - عبد الغفار الحنفي، تقييم الأداء المالي و دراسات الجدوى، الدار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 77.

(3) - شعوبي محمد فوزي، التجاني إلهام، مرجع سبق ذكره، ص 34.

الفرع الثاني: مؤشرات السيولة:

تقيس مؤشرات السيولة مدى قدرة البنك على تحويل أصوله إلى نقدية جاهزة دون التعرض لخسائر كبيرة كما تعني أيضا مدى مقدرته على الوفاء بالالتزاماته قصيرة الأجل وتتمثل أهم هذه المؤشرات في (1).
أولا: نسبة التداول: تهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة البنك على مواجهة التزاماته المستحقة في موعدها كما تعتبر هذه النسبة كمعيار متفق عليه في التعاملات المصرفية في معظم البنوك التجارية كمعيار الصناعة و تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

ثانيا: نسبة الأصول السائلة (النقدية): على اجمالي الأصول: عموما ارتفاع هذه النسبة انما يدل على انخفاض قيمة الاستثمارات لدى المؤسسة البنكية معناها أنها تستثمر جزءاً كبيراً من أموالها في أصول سريعة للتحويل إلى نقدية في المدى القصير بينما العكس عند انخفاض نسبة سيولة الأصول بالنسبة لمجموعها فذلك دليل على أن البنك له القدرة على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل، و تحسب كالتالي (2).

$$\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ثالثا: نسبة الأصول السائلة إلى اجمالي الودائع (3). تدل على قدرة البنك النقدية على مواجهة السحب من الودائع فهي تقيس إلى مدى يعتمد البنك على استخدام الودائع في تلبية احتياجات و طلبات العملاء و ارتفاع هذه النسبة دلالة على كفاءته في ذلك و هذه النسبة هي المفضلة في قياس السيولة و تحسب كالتالي:

$$\text{نسبة الأصول السائلة إلى اجمالي الودائع} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{مجموع}}$$

(1) -نعمان محصول، سراح موصو، مرجع سبق ذكره، ص 125.

(2) - خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي، داروائل للنشر، عمان، 2010، ط1، ص 625

(3) - شعوي محمد فوزي، الهام التجاني، مرجع سبق ذكره، ص 35

رابعاً: نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل الى مجموع الودائع:

و تعكس هذه النسبة قدرة الاستثمارات قصيرة الأجل على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع جميعها⁽¹⁾ و تحسب:

الاستثمارات قصيرة الأجل
مجموع الودائع

الفرع الثاني: مؤشرات كفاية رأس المال:

تعرف بمدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة مختلف عمليات التمويل و الاستثمار التي تقوم بها و ذلك عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب التمويل و الاستثمار التي يقوم بها و ذلك عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب المصرف و بعبارة أخرى يمكن النظر الى هذه النسب على رأس مال البنك كافيًا لدعم مخاطر الميزانية العامة⁽²⁾. و من أهم هذه النسب مايلي:

أولاً: حقوق الملكية الى مجموع الأصول: تعكس هذه النسبة مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية (الأموال الخاصة) في تمويل الأصول و تحسب كمايلي⁽³⁾.

$$\text{حقوق الملكية الى مجموع الأصول} = \text{حقوق الملكية} / \text{اجمالي الأصول}$$

ثانياً: حقوق الملكية الى مجموع الاستثمارات: حيث تقيس مدى قدرة المؤسسة البنكية على إدارة مخاطر الاستثمار بأنواعها فانخفاض قيمة الاستثمارات لأي سبب يؤثر على حقوق و التزامات المصرف تجاه الغير و يتم حسابها كمايلي⁽⁴⁾:

$$\text{حقوق الملكية الى مجموع الاستثمارات} = \text{حقوق الملكية} / \text{اجمالي الاستثمارات المالية}$$

(1)–نعمان محصول، سراح موصو، مرجع سبق ذكره، ص 125.

(2)–طبيب بولحية، عمر بوجمعية، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الرابع عشر، جامعة الشلف – الجزائر، ص 05.

(3)–زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 273.

(4)–زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 273

ثالثاً: حقوق الملكية الى القروض الممنوحة: و تقيس هذه النسبة قدرة البنك على تغطية الخسائر الناتجة عن قيامه بمنح قروض، نسبة المخاطرة فيما عالية من الأموال الممنوحة و تحسب كمايلي⁽¹⁾..:

$$\text{حقوق الملكية الى القروض الممنوحة} = \text{حقوق الملكية} / \text{القروض الممنوحة}$$

رابعاً: حقوق الملكية الى مجموع الودائع: تقيس هذه النسبة قدرة البنك على رد الودائع من رأس المال، و تفيد في معرفة الأهمية النسبية لكل من حقوق الملكية و الودائع كمصدر للتمويل، و ابعاد المخاطر التي قد يتعرض لها كل من المساهمين و المودعين و تعد كهامش أمان للمودعين و يجب على كل بنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الاموال لمواجهة هذه النسبة كالاتي⁽²⁾..:

$$\text{نسبة قدرة البنك على رد الودائع من حق الملكية} = \text{حقوق الملكية} / \text{إجمالي الودائع}$$

الفرع الثالث: مؤشرات توظيف الأموال:

تستهدف هذه المؤشرات الحكم على كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في اطار السياسة الائتمانية للبنك و سياسة استخدام الأموال المتاحة و تقيس هذه المؤشرات أداء البنوك التجارية في استخدام الأموال المتاحة و انتاجية العمالة و العائد الذي حققته البنوك نتيجة للاستثمار في المجالات المختلفة⁽³⁾.. و من أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة البنك التجاري في توظيف الاموال هي:

أولاً: مؤشر إجمالي الإيرادات الى إجمالي الموجودات:

حيث يوضح المصرف التجاري في تشغيل الموارد المالية المتاحة كفاءته في تشغيل الامكانيات البشرية و المادية الأخرى في اداء الخدمات المصرفية كافة التي يتمثل عائدها أو جزء كبير منها في العمولات و الفوائد المحققة و كلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلاً على الاستغلال السليم لتلك الموجودات و تحسب كمايلي⁽⁴⁾..:

$$\text{مؤشر إجمالي الإيرادات الى إجمالي الموجودات} = (\text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الموجودات}) \times 100\%$$

(1)–عبد الغفار حنفي عبد السلام أبو قحف، تنظيم و ادارة البنوك، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ص23
(2)–عزوزة أماني، تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية خلال (2008، 2013) دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 04، المجلد 01، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مهري، جوان، 2017.

(3)–صلاح الدين حسن السبيبي، نظم المحاسبة و تقييم الأداء في المصارف و المؤسسات المالية، دار الميسر للنشر، ط1، عمان، 2000، ص 257.

(4)–نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 32.

ثانياً: مؤشر اجمالي الايرادات الى اجمالي الاستثمارات: يبين مدى كفاءة البنك في الاستثمار و كلما ارتفع هذا المؤشر ارتفعت معه حصيلة الايرادات التي يحصل عليها البنك من الاستثمارات المختلفة وهو من بين أهم المؤشرات التي يجب على البنك أن يراقبه باستمرار و أن يكون هذا المؤشر مرتفع دائماً لأن ذلك يعني التوجه بالاستثمار دائماً نحو الأفضل و يحسب وفق العلاقة التالية⁽¹⁾:

$$\text{مؤشر اجمالي الايرادات الى اجمالي الاستثمارات} = (\text{اجمالي الايرادات} / \text{اجمالي الاستثمارات})$$

المطلب الثاني: نماذج أخرى لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

الى جانب الأساليب التقليدية السابقة الذكر المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك ظهرت العديد من الأساليب الحديثة تتعرض فيمايلي لبعض منها:

الفرع الأول: بطاقة تقييم المتوازن:

يعتبر (كابلان و تورتون، 1992) من المطورين لنظرية بطاقة الأداء المتوازن حيث وجدوا أنه من المسلم به أن القرارات الادارية العليا لا بد أن تعتمد على أهداف واضحة و أن تركيز الاهتمام بالأداء على المجالات الحيوية بالمؤسسة، و من ثم فإن بطاقة المتوازن هي مجموعة من التدابير التي يقدمها كبار المديرين و لكنها تقدم رؤية شاملة للعمل، و تشمل التدابير المالية و نتائج الاجراءات التي اتخذت بالفعل و منذ بداية عرض كابلان و تورتون) نموذج قياس الأداء من أجل تعزيز و توفر الاطار العام لنظرية القيمة لعملية قياس الاداء في جميع الأعمال و اجراءات المؤسسات كما ان بطاقة الأداء المتوازن تمثل نموذج لوصف نوايا المنظمة و لانجازاتها⁽²⁾.

تتمثل مكونات بطاقة التقييم المتوازن في أربع محاور أو أبعاد رئيسية و هي كالتالي:

أولاً: البعد المالي: يمثل مقياس للمخاطر اذ تتمثل أهداف المقاييس المالية في بطاقة الأداء المتوازن ببناء قيمة للوحدة، ففي الهدف النهائي لبطاقة الأداء المتوازن فمؤشرات الأداء المالي تقدمت المقاييس التقليدية و التي لا تحدد مستوى أداء الوحدة بعيداً عن المؤثرات الخارجية (أي إنها تتأثر بالتغيرات في البيئة المحيطة و السوق)، كما أنها تمثل مقاييس للأداء الحالي و لا تركز على المستقبل و لكنها تعد جزء مهم من أجزاء بطاقة الأداء المتوازن اذ تمثل نتائج الجهود المبذولة لإنجاز باقي أنشطة و مهام الوحدة و ترتبط بها⁽³⁾.

(1) -ماهر الأمين، لطيف زيود، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي، دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة الدراسات و البحوث العلمية، العدد 4، سوريا، ص 10.

(2) -دهاني عبد الرحمن العمري، منهجية تطبيق بطاقة قياس الأداء المتوازن في المؤسسات السعودية المؤتمر الدولي للتنمية الادارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الادارة العامة "المملكة العربية السعودية، 2009، ص 12

(3) -بان ماجد صادق صادق، حازم بد حافظ الخطيب، اثر استخدام بطاقة الاداء المتوازن على الربحية دراسة حالة بنك الاسكان للتجارة و التمويل، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص 34.

ثانيا: بعد العملاء: يعتبر أحد الأبعاد الهامة لبطاقة الأداء المتوازن حيث أن إدارة المنظمة تسعى في الوصول من خلاله الى تحقيق أعلى درجة لارضاء العملاء اذ أن درجة الرضا تؤثر تؤثر في سنة الحصول على عملاء جدد و امكانية المحافظة على العملاء الحاليين من ثم حصة البنك في السوق، و تستطيع المنظمة من خلال هذا البعد أن تحصل على الاجابة عن الكيفية التي ينظر لها العملاء اليها⁽¹⁾.

ثالثا: بعد العمليات الداخلية: ويقصد به جميع الأنشطة و العمليات الداخلية التي تتميز بها المنظمة عن غيرها، و يقيم هذا البعد درجة نجاح المنظمة و مدى قدرتها على تلبية متطلبات الزبائن إذ يقيس درجة قياس الأداء الداخلي للمنظمة و ان لنظم المعلومات أثر في مساعدة منظمات الأعمال الالكترونية على تحقيق ذلك بالدقة و السرعة المطلوبة⁽²⁾.

رابعا: بعد التعلم و النمو: يرتكز هذا البعد على الاهتمام بالقدرات الفكرية للعاملين و مستويات مهارتهم و نظم المعلومات و الاجراءات الادارية للبنك و العمل اذ كلما كانت النسبة المرتفعة كان هذا مؤشر نذر بالخطر و العكس و كذلك يمكن القياس من خلال انتاجية العاملين فضلا عن تدريب العاملين و تطورهم و تحفيزهم لذلك فإن قدرة البنك على تحقيق أهدافها الطموحة من خلال البعد المالي و العمليات الداخلية و العملاء تعتمد بصورة كبيرة جدا على قدرتها في بعد التعلم و النمو لتوفير القاعدة الأساسية أن تعينها لخلق تحسين و نمو طويل الأجل⁽³⁾.

تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن: ان المتغيرات البيئية المحيطة بالنظام المحاسبي عموما و المحاسبة الادارية خصوصا و مانتهج عنها من تنافس عالي متزايد و تطورات تكنولوجية فائقة و ما صاحب ذلك من ثروة معلوماتية زادت حاجة الادارة الى ضرورة اعداد أساليب تقييم جديدة مثل رضا الزبون و القدرة على الاحتفاظ به و رضا العاملين و مهاراتهم بحكم أن المقاييس المالية لوحدها غير كافية لتوجيه و تقييم كيفية عمل البنوك و ظهر تطور جديد في اسلوب الرقابة و تقييم الأداء ألا و هو بطاقة الأداء المتوازن و التي تعتبر احدي تقنيات المحاسبة الادارية الاستراتيجية و يتميز هذا الأسلوب عن غيره من أساليب الرقابة و تعتبر الأداء في الجمع بين مقاييس الأداء المالي و مقاييس الأداء فير المالي التي تتصف بسهولة تتبعها و ربطها باستراتيجية البنك⁽⁴⁾.

الفرع الثالث: نموذج العائد على حقوق الملكية:

اعتبر هذا النموذج لفترة طويلة مؤشرا متكاملًا لوصف و قياس العلاقة المتبادلة بين العائد و المخاطرة و قد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دايفيد كول، كاجراء لتقييم

(1) -أحمد ابراهيم ادغيش، بهاء الدين أحمد العربي، مدى امكانية تطبيق الأداء المتوازن لتقييم أداء شبكة الأقصى بغزة، 2016، ص 19.

(2) -علاء أحمد حسن، ميسون عبد الله أحمد، قياس جامعة الموصل و تقييمه باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 28، المجلد 7، 2011، ص 175.

(3) -أثمار عبد اله الرزاق، استراتيجية التكامل و إعادة الهندسة و أثرهما على الأداء الاستراتيجي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، دار حامد، الأردن، 2015، ص 278

(4) -سلمى سدائرية، كوشي مراد، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مذكرة مكملة ضمن متطلبات تمثيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية و بنوك جامعة أم البواقي، 2013-2014، ص 54.

أداء المصارف و ذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر و حجم أرباح المصارف الخاصة معدل الفائدة، مخاطر رأس المال و مخاطر التشغيل.

و يمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب، مجموعة تتعلق بقياس العائد و الربحية و مجموعة تقيس المخاطر المختارة⁽¹⁾.

أولاً: المجموعة الأولى: قياس العائد و الربحية:

فيما يلي يتعلق بالمجموعة الأولى يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال:

- نظام متكامل يعرف (بنظام ديون)، حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة و الانتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول كما يبين قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حق الملكية الى مستوى أعلى من العائد على الأصول.

يتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين هما:

- هامش الربح: الذي يعكس مدى الكفاءة في ادارة و مراقبة التكاليف.

- منفعة الأصول و يسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي انتاجية الأصول.

- يقاس هامش الربح بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$\text{العائد على الأصول} = (\text{الدخل الصافي} / \text{إجمالي الإيرادات}) \times (\text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي})$$

هذه الصيغة تركز الانتباه الى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيء

- المساهمة الثانية لنموذج Dupont هي شرح و توضيح العلاقة بين مؤشر العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية) من استعمال الرافعة المالية إذ عن طريق ضرب العائد على الأصول بمضاعف الملكية أو ما يعرف بالرافعة المالية:

$$\text{مضاعف حق الملكية} = (\text{اجمالي الأصول} / \text{حقوق الملكية})$$

(1)-محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية، خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، العدد 03، 2004، ص-ص 90-91

فإنه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = (\text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الأصول}) \times (\text{الدخل الصافي} / \text{إجمالي الإيرادات}) \times (\text{إجمالي الأصول} / \text{حقوق الملكية})$$

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = (\text{مضاعف حقوق الملكية} \times \text{هامش الربح} \times \text{منفعة الأصول})$$

و يمتاز هذا النموذج بمرونة أكبر حيث تحليل كل مؤشر الى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي.

ثانيا: المجموعة الثانية: قياس المخاطر المختارة:

أما المجموعة الثانية: فهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي مصرف و يمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة و يمكن تلخيص بعض النسب للمؤشرات في الجدول التالي:

جدول رقم (2-1): النسب المالية

النسب	العلاقة
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض.....(19)
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية / إجمالي الأصول(20)
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول(21)
مخاطر رأس المال	الأموال الخاصة (حقوق الملكية) / الأصول.....(22)
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف / عدد العمال

المصدر: محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة قاصدي مرياح،

2004، ص 91.

الفرع الثالث: نموذج الحيطة الكلية (نموذج Camels) و نموذج القيمة الاقتصادية المضافة:

ان نموذج Camels هو أداة لتقييم أداء البنوك و نظام للانداز المبكر عن الأزمات فيما يعمل على تحليل الوضعية المالية لهذه البنوك و إعطائها درجة تصنيف معينة تمكنها من تحديد الاجراءات الوقائية اللازمة و ذلك من خلال تقييم ست محاور رئيسية⁽¹⁾:

و تتمثل هذه المحاور أو المؤشرات ستة في العناصر التالية⁽²⁾:

- كفاية رأس المال (Capital adequacy).

- جودة الأصول (Assets quality).

- ادارة الربحية (Earnings management)

- السيولة (Liquidity)

- الحساسية اتجاه مخاطر السوق (Sensitivity to market risk)

حيث يرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين و تغطية المخاطر و الحرف A لجودة المنتوجات و ما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل و خارج الميزانية و مدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها، بينما يرمز الحرف M للإدارة و مستوى كفاءتها و تعمقها و التزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي و مدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي و المؤسسي و وجود سياسات و تخطيط مستقبلي، أما حرف E فيرمز لمستوى الربحية و مدى مساهمتها في نمو المصرف و زيادة رأس المال و يرمز حرف L لقياس سلامة السيولة و مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته الحالية و المستقبلية المتوقعة و أخيرا يرمز الحرف S لحساسية المصرف اتجاه السوق.

ثانيا: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة:

مع التطور الذي شهده النشاط المصرفي خلال العشريتين الأخيرتين أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية لا يعني بغرض تقييم الأداء الكثير من البنوك خاصة الأمريكية و قام كل من Joelm.stem و gebernnetstevent بتحديث EVA و تطبيقها في بعض المؤسسات الأمريكية.

و قد ظهر مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة بوصفة أداة قياس تركز على الجانب الاقتصادي و تأخذ في الاعتبار العائد و المخاطرة معا، و تستند الى إعادة صياغة المبادئ المحاسبية من خلال وضع مجموعة جديدة من القواعد محل القواعد القائمة حاليا، و هدفها هو قياس ما إذا كان صافي الدخل فوق تكلفة رأس المال و تقيس القيمة الاقتصادية المضافة ربح المصرف، على اعتبار أن جميع المنشآت لها هدف واضح و معلن يتمثل في زيادة ثروة الملاك فهناك عدة طرق يمكن تبنيها لتحقيق هذا الهدف فقد حاول (Mouritsem) أن يبرهن أن القيمة الاقتصادية

(1) - إيتسام قويدر، حسين يحيوش، استخدام نموذج Camels في قياس الأداء المصرفي - دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي -، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 354.

(2) - د/ البيب بولحية، عمر بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.

المضافة تعتبر قياسا تفصيليا أفضل من العائد الاستثمار و العائد على حقوق الملكية، لكن (paulo) قد أكد أنه يهدف تحقيق الأهداف المالية، فإن على المنشأة أن تركز على طرق القياس من منظور مالي و طرق قياس من منظور غير مالي مثل العميل على سبيل المثال الذي سيؤثر في نهاية الأمر على تحسين الأداء المالي للمنشأة⁽¹⁾.

(1) –سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد جميل، مرجع سبق ذكره، ص 124.

خلاصة الفصل:

إن اعتماد قياس و تقييم الأداء المالي من قبل البنك يتيح له امكاني تحديد الأخطاء و الانحرافات و كذلك تحديد أسبابها و البحث عن الطريقة أو الكيفية لمعالجتها بالاضافة الى رسم سياسات مناسبة لرفع و تحسين الأداء، على عكس في حالة عدم ممارسة التقييم داخل البنك و خاصة في ظل التطورات و الظروف السائدة في اقتصاد السوق و المنافسة و التقلبات و الأزمات كما يسمح للبنوك التجارية لعب الدور المرسوم من خلال توفر مناخ اقتصادي سائد و طبيعة السياسات المنتهجة فبدون السياسات الاقتصادية سليمة و مستقرة لا يمكن تحقيق أداء جيد للبنوك التجارية و من خلال هذا سيتم التطرق الى السياسات الاقتصادية بتفصيل في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للسياسة

الاقتصادية وانعكاساتها

تمهيد:

يتعرض الاقتصاد إلى مجموعة من التقلبات تؤثر سلباً على أدائه مما ينعكس مباشرة على مستوى معيشة الأفراد والمجتمع، وتحاول الدولة التدخل من خلال السياسة الاقتصادية لحل هذه المشكلات وتحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع وتعد كل من السياسة المالية والنقدية من بين أهم أجزاء السياسة الاقتصادية التي تستطيع الدولة من خلال التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي حسب الوضعية التي يكون فيها من خلال مجموعة من الأدوات.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تبيان أهم الجوانب المتعلقة بالسياسة الاقتصادية ودور الدولة في النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى التطرق إلى ماهية كل من السياسة المالية والنقدية، تبيان أدواتهما وأهدافهما، وللإلمام بكل هذا فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كمايلي:

- ✓ المبحث الأول: أساسيات حول السياسة الاقتصادية ومقوماتها.
- ✓ المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السياسة المالية.
- ✓ المبحث الثالث: نظرة عامة حول السياسة النقدية.

المبحث الأول: أساسيات حول السياسة الاقتصادية الكلية

تهتم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بالتأثير على النشاط الاقتصادي محاولة من خلال ذلك الوصول إلى أهداف معينة حسب الوضع الذي يمر به الاقتصاد، وللوصول إلى ذلك تطبق الدولة سياسة اقتصادية معينة تستخدم أدوات معينة تناسب مع الوضع السائد في الاقتصاد، ومن خلال هذا الجزء سيتم التطرق إلى مفهوم السياسة الاقتصادية ومبادئها وكذلك لمختلف أنواعها وأهم الأدوات وأهداف السياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية ومبادئها

الفرع الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية: هناك عدة تعاريف للسياسة الاقتصادية نبرزها فيما يلي:

1- لغة: تستعمل كلمة سياسة في لغة العرب مصدر للسياسة يسوس، وتطلق بإطلاقات يدور حول تدير الشيء والتصرف فيه بما يصلحه، كما يقصد بها تدير أمر عام في جماعة ما تديرها يغلب الإحسان ويقصد بها منذ أن استعملها الإغريق تدير أمر الدولة، كما استخدمت بمعنى علم إدارة الدول ومنها أنها طريقة الحكم، كما عرفت أنها أبعاد ومبادئ وقواعد إدارة المجتمع كالسياسة المالية، السياسة التجارية، السياسة النقدية.¹

2- اصطلاحاً: تم وضع تعريف محدد للسياسة الاقتصادية الكلية في بداية الأربعينات في القرن العشرين تزامناً مع ظهور مصطلح الاقتصاد الكلي كتابات الأدب الاقتصاد بحيث ظهرت البطالة والتضخم عقب حدوث أزمة الكساد العالمي خلال الفترة 1929-1933 وتعرف السياسة الاقتصادية الكلية بأنها: - الوسيلة أو الوسائل التي يتم التعامل بها لمعالجة المشكلات والقضايا الاقتصادية التي تواجه اقتصاد ما ومن هذه المشكلات أو القضايا: مشكلة البطالة، ارتفاع المستوى العام للأسعار، تحقيق الرفاهية الاقتصادية وغيرها. ومن خلال التعريفات السابقة نتضح لنا النقاط التالية:²

- يرتبط مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية بثلاث تساؤلات تتمثل في: كيف نفكر في السياسة الاقتصادية الكلية المناسبة؟ وكيف نبحت في اختيار الأدوات الملائمة؟ ثم كيف نحقق الأهداف الاقتصادية التي نصبو إليها من خلال تسبيق هذه السياسة؟

- هناك مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تسعى السياسة الاقتصادية إلى تحقيقها تتمثل في النمو والاستقرار.

- تستخدم السياسات الاقتصادية مجموعة من الأدوات والمتغيرات في سبيل تحقيق هذه الأهداف كالسياسة المالية والسياسة التجارية، والسياسة النقدية.

- تعتبر السياسة الاقتصادية التي تتمثل بمجموعة الإجراءات والوسائل التي تعتمدها السلطة الاقتصادية، وذلك من أجل أن تقوم بتحقيق جميع الأهداف المرغوبة مثال على هذا تلجأ الدولة إلى حماية السوق المحلية وذلك فوائدها

¹ السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في بريق التنمية الاقتصادية: التوزيع العادي لدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط النظم، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993، ص 15.

² سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات النقود والبنوك، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر، 2004، ص 98.

للضرائب الجمركية على الواردات وأيضا تشجيع المنتجات الوطنية وأيضا من سقف السعري للسلع الأساسية لدعم المستهلكين.

-إذن فان السياسة الاقتصادية لابد لها ان أرادت النجاح أن تركز على أساس نظري حيث يؤدي إلى عدم تعارض لتشريع الاقتصادي الصادر من جهات لها سلطة الإلزام مع القوانين الاقتصادية التي تعبر عن اتجاهات العامة للسلوك الجماهيري تجاه تلك الظواهر الاقتصادية حيث يشمل بهذا المعنى السياسة الاقتصادية تدخلا واعيا وهادفا من السلطة في الحياة الاقتصادية غالبا ما تسعى هذه السياسة الاقتصادية بالعديد من الأدوات النقدية وعندما تستخدم السلطة أدوات مالية مثل الضرائب وكذلك الإنفاق العام نسي هذه السياسة بالسياسة المالية.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة الاقتصادية هي حل الندوات التي تتخذها الدول للتأثير على مقومات اقتصادياتها، للوصول إلى أهداف اقتصادية محددة سلفا من خلال استخدام مجموعة من الأدوات.

الفرع الثاني: مبادئ السياسة الاقتصادية

لسياسة الاقتصادية مجموعة من المبادئ نورد أهمها فيما يلي¹:

أولاً: التساوي العددي بين الأهداف والأدوات: يجب أن يكون عدد أدوات السياسة الاقتصادية مساويا لعدد الأهداف المراد تحقيقها، فمثلا، إذا كانت السياسة الاقتصادية لدولة ما تهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف فيجب توفر ثلاث أدوات لتجسيدها إذ لا يجب تحديد الأهداف أكبر من الأدوات المتوفرة . فإذا كانت الأهداف المسطرة تفوق الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة فإن ذلك يحول دون تحقيق هذه الأهداف ، وبالتالي يحول دون تنفيذ السياسة الاقتصادية، أما إذا كانت الأهداف المنشودة أقل من الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة فإن ذلك يؤدي إلى قصور عمل السياسة الاقتصادية ، وبالتالي بقاء جزء من الموارد الاقتصادية معطلة مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني

ثانياً: التناسق بين الأهداف: وهذا يعني ضرورة عدم تخصيص أداة معينة لتحقيق هدف معين، ولكن يجب التنسيق بين عدد من الأدوات لتحقيق نفس العدد من الأهداف .

ثالثاً: الترتيب الهرمي للأهداف: ويقصد به التفرقة بين الأهداف الرئيسية والأهداف الفرعية، بحيث يجب أن تعمل الأهداف الفرعية على تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف الرئيسية.

رابعاً: معالجة التناقض بين الأهداف: حتى لا تكون أهداف السياسة الاقتصادية متناقضة يتطلب على الدولة إما الزيادة في الأدوات أو اللجوء للاختيار والتفاضل بين الأهداف بوضع الأولويات وبنسب متفاوتة .

خامساً: اختيار الوسائل: حيث ترتبط الوسيلة المختارة بالهدف المراد تحقيقه، وتتكون هذه الوسائل من فروع السياسة الاقتصادية كالسياسة النقدية والسياسة الجبائية وسياسة الصرف.

¹ سلامي تومي، ميزانية الدولة كوسيلة لتجسيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص ص08.09.

سادسا: الواقعية والشمولية: يقصد بالواقعية أنه عند بناء أية سياسة اقتصادية لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع .

اما الشمولية فإنها تستوجب عند تصميم الدولة لسياستها الاقتصادية يشترط أن تشمل جميع القطاعات الاقتصادية وجميع المتغيرات الاقتصادية، ذلك لأن الاقتصاد الوطني وحدة مترابطة ومتكاملة الأجزاء الأ لا يمكن تخطيط جزء منه وا أخرى.¹

سابعا: المرونة: يقصد بمبدأ المرونة قابلية السياسة الاقتصادية المخططة للتعديل سواء كان ذلك بسبب ظهور خلل في تصميم السياسة الاقتصادية أم بسبب ظهور بعض المتغيرات لم تؤخذ بعين الاعتبار عند تصميم السياسة الاقتصادية.

المطلب الثاني: أنواع السياسة الاقتصادية

يمكن تصنيف السياسة الاقتصادية الى عدة أنواع، يمكن التقسيم حسب الأجل إلى نوعين. ويوجد تصنيف آخر على أساس التأثير على النشاط الاقتصادي والتي بدورها تنقسم إلى سياسة مالية، سياسة نقدية وسياسة تجارية.

الفرع الأول: حسب الأجل

حسب هذا التصنيف الذي يعتمد على المدة الزمنية ، حيث نجد السياسة الاقتصادية الظرفية وتهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل، بينما السياسة الاقتصادية الهيكلية تهدف إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل. وتلخص أهم الفروقات في الجدول التالي:²

جدول رقم (1-2) : مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية

السياسة الظرفية	السياسة الهيكلية
المدة	الأجل القصير
الهدف	استرجاع التوازنات
الآثار	كمية
	نوعية

المصدر: وليد عبد المجيد عايب، الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق الحكومي- دراسة تطبيقية لنماذج التنمية

الاقتصادية-، مكتبة حسن العصرية، بيروت ط 1، 2010، ص 77.

¹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006، ص، 1.

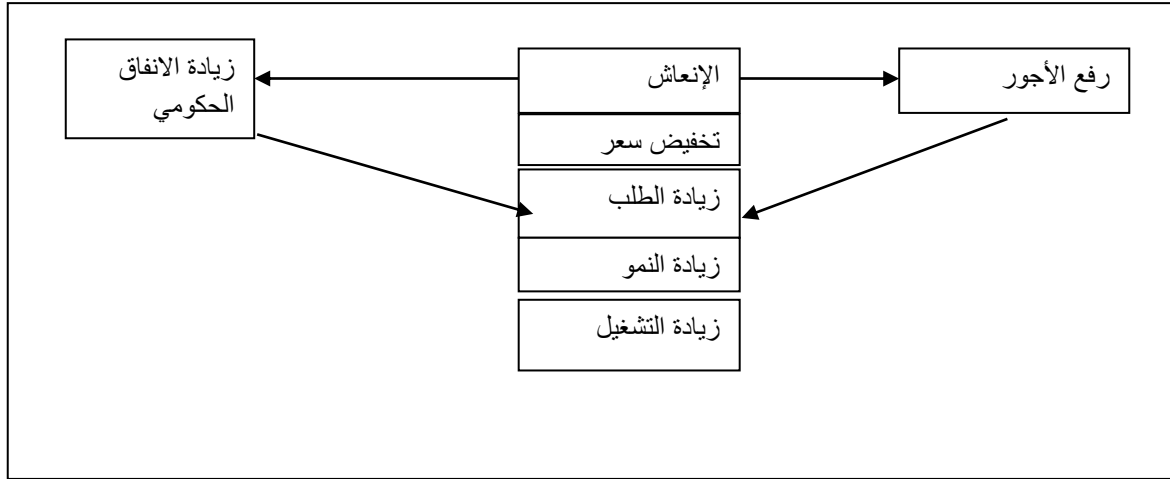
² وليد عبد المجيد عايب، الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق الحكومي- دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية-، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2010، ص77.

وتهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الكلية في الأجل القصير، وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف نذكر منها:¹

أولاً: سياسة الضبط: تتعلق بالمحافظة على التوازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف الشامل. هذا بالمفهوم الضيق أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموعة التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه – تقليص الضغوط الاجتماعية، السياسات المضادة للازمة-.

ثانياً: سياسة الإنعاش: وهي السياسة التي تهدف إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية لإنعاش النشاط الاقتصادي ، وتصحيح النقص في الطلب الإجمالي عن طريق استخدام وسائل التحفيز كالسياسة النقدية والمالية التوسعية ، التي من شأنها رفع مستوى التشغيل وزيادة حجم الإنتاج. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1-2) : مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش

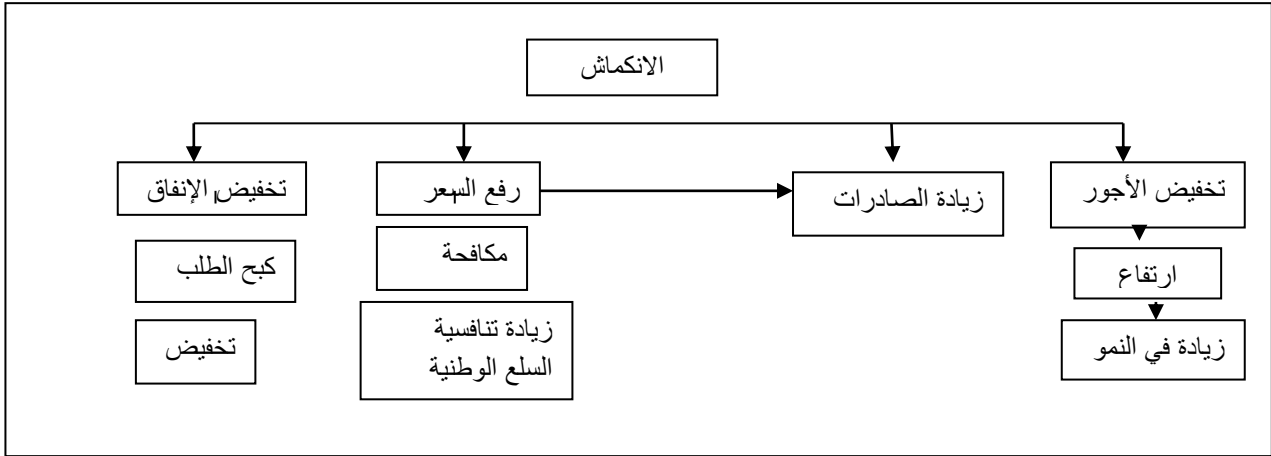


المصدر: وليد عبد المجيد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، المرجع السابق، ص 79.

ثالثاً: سياسة الانكماش: وهي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل: الاقتطاعات الجبرية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

¹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.

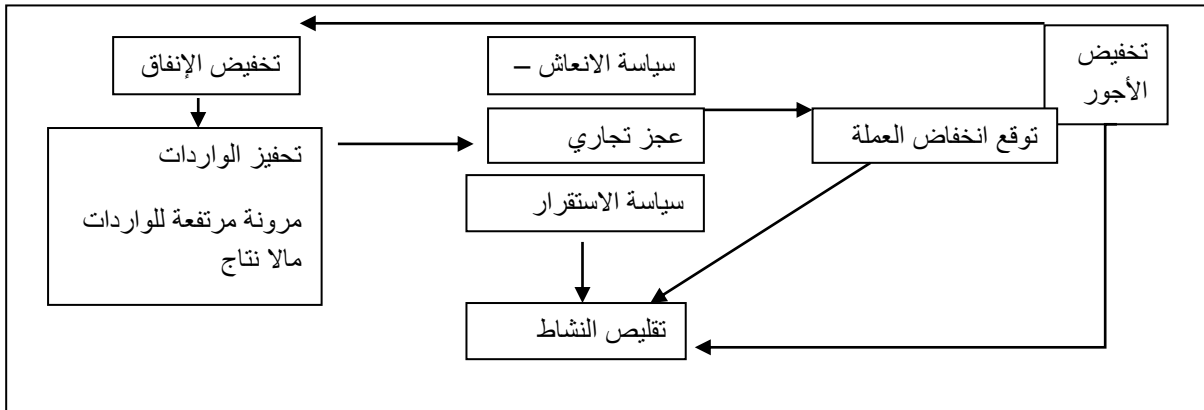
شكل رقم (2-2) : مخطط توضيحي لسياسة الانكماش



المصدر: وليد عبد المجيد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، المرجع السابق، ص 79.

رابعاً: سياسة التوقف ثم الذهاب: وهي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (2-3) : مخطط توضيحي لسياسة التوقف ثم الذهاب



المصدر: وليد عبد المجيد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، المرجع السابق، ص 79.

2- السياسة الاقتصادية الهيكلية:

تهدف هذه السياسة إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي وإزالة القيود التي تواجهها السياسات الطرفية، فهي تمس كل القطاعات الاقتصادية ويكون تدخل الدولة في هذه الحالة من خلال تأطير آليات السوق، الخصوصية، سيادة قانون المنافسة وتحرير علاقات العمل وجعلها أكثر مرونة. ويمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق تدخلا بعديا من خلال دعم البحث و التنمية، دعم التكوين ودعم التجديد والابتكار. على العموم فان هذه السياسات تمثل المحاور الكبرى لأية سياسة اقتصادية هيكلية في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادية مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فإن السياسة الاقتصادية وفق هذه البرامج انقسمت إلى سياسات . فالاستقرار على الأجل القصير وسياسات التصحيح الهيكلي على الأجل المتوسط

والطويل و ما يلاحظ على هذه السياسات أنها تعارض سياسات الإنعاش التي تقوم على التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق العمومي¹.

الفرع الثاني: حسب التأثير على النشاط الاقتصادي

تطور الدولة في النشاط الاقتصادي ومدى فعاليتها في التحكم في هذا الأخير أدى إلى إتباع الدولة لمجموعة من السياسات . هناك ثلاث سياسات اقتصادية فعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي ، وتتمثل في: السياسة المالية، السياسة النقدية والسياسة التجارية.

أولاً: السياسة المالية: مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة. وتلك الأهداف تتلخص في الاستقرار الاقتصادي وعلاج التضخم والكساد، ولتحقيق هذه الأخيرة تعتمد السياسة المالية على مجموعة من الأدوات لها تأثير هام على المتغيرات الاقتصادية .وسيتم التطرق لهذه الأدوات بالتفصيل في المبحث الثاني.

ثانياً: السياسة النقدية: تعتبر من أهم السياسات التي تتبعها السلطات النقدية في ضبط العرض النقدي ومراقبة حجم الائتمان. حيث تتحكم السلطة النقدية - البنك المركزي- في التأثير وضبط المعروض النقدي من اجل وضع الاقتصاد في حالة استقرار وهذا عن طريق مجموعة من الأدوات الكمية والكيفية. وسوف نتطرق إلى أهم هذه الأدوات في المبحث الثالث.

ثالثاً: السياسة التجارية: تعتبر من بين السياسات الاقتصادية التي تعطي الحق للمشاركة الدولية في العلاقات الاقتصادية الدولية فهي تعتبر جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الدولية².

يمكن تعريفها على أنها سياسة اقتصادية مطبقة في مجال التأثير على الصادرات والواردات. بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة معتمدة في ذلك على مجموعة من الوسائل التي تنقسم إلى ثلاث أنواع وهي³ : وسائل سعريه وكمية وتنظيمية.

المطلب الثالث: أهداف وأدوات السياسة الاقتصادية

تعمل الدولة على تطبيق مجموعة من الإجراءات والقواعد لتحقيق الأهداف الاقتصادية للبلاد مستخدمة في ذلك مجموعة من الأدوات والتي لها تأثير هام على المتغيرات الاقتصادية بهدف تحقيق استقرار اقتصادي.

¹ عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص205.

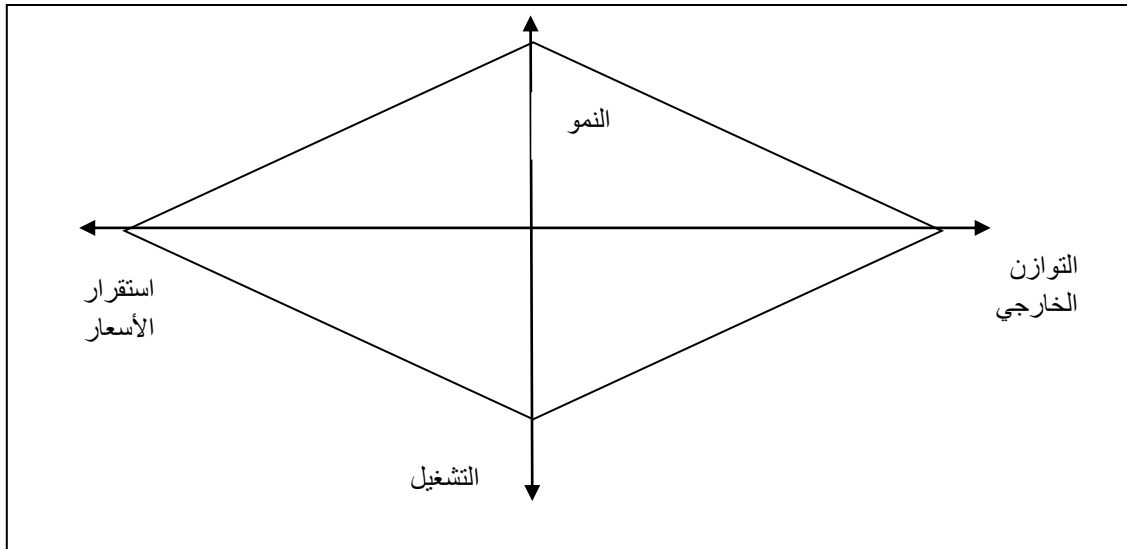
² محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، بدون دار نشر، 2010، ص300 .

³ فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية- دراسة حالة الجزائر واتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية- ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص62.

تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية على أن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة إلا أن هذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى، لاختلاف الدول فيما بينها واختلاف طبيعة النظم الاقتصادية بها، ورغم من هذه الاختلاف لا يمنع من وجود أهداف مشتركة بين اغلب السياسات الاقتصادية الكلية يكاد يتفق عليها معظم الاقتصاديين ويمكن تلخيصها في أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري لكالدور وهي:

- البحث عن النمو الاقتصادي.
- البحث عن التشغيل الكامل.
- البحث عن التوازن الخارجي – توازن ميزان المدفوعات.
- استقرار المستوى العام للأسعار- التحكم في التضخم.

شكل رقم (2-4) المربع السحري لكالدور



المصدر: عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره ، ص34

يلخص الشكل رقم 2-4: لنا الوضعية الاقتصادية لأي بلد عن طريق المربع السحري ذي الأربعة مؤشرات معدل النمو، معدل البطالة، معدل التضخم، رصيد ميزان المدفوعات الحسابات الخارجية. وفقا لهذا النموذج تكون الوضعية الاقتصادية لأي بلد أفضل كلما كانت مساحة المربع اكبر، ويمكن دراسة مدى تحقيق هذه الأهداف بإجراء مقارنة على محور الزمن للبلد محل دراسة ورصد التطورات الحاصلة من سنة إلى أخرى ومدى إمكانية تحقيق هذه الأهداف مجتمعة، أو يكون تحقيق بعضها على حساب الأخر، والتي تمثل مؤشر من مؤشرات الاقتصاد الكلي لأي اقتصاد¹.

¹ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق الحكومي- دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ، ص82.

يعتبر النمو المرآة العاكسة لنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، وقد كان محل اهتمام العديد من الاقتصاديين أولهم -روبرت مالتوس- سنة 1958 في كتابه مبدأ الأمة وتبعه بعد ذلك العديد من الباحثين الاقتصاديين بشكل يعكس الأهمية الكبرى التي يعبر عنها النمو الاقتصادي من عدة جوانب. ويمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه: حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي. وهذا مايسمح من تحسين قدرته الشرائية. وهذا فان كل دول تسعى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية. إلا انه يشترط أن يكون معدل النمو الاقتصادي اكبر من معدل النمو الديمغرافي حتى ينعكس إيجابا على مستوى معيشة الأفراد أو مستوى الحياة.¹

ويتم حساب معدل النمو الاقتصادي بواسطة إجمالي الناتج المحلي باعتباره أداة لقياسيه، إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الانتاج ويمكننا التعبير عنه من خلال العلاقة التالية:

الناتج المحلي الخام =

مجموع القيم المضافة + مجموع الرسم على القيمة المضافة + مجموع الحقوق الجمركية

الفرع الثاني: البحث عن التشغيل الكامل

ويقصد به زيادة العمالة وتحقيق أقصى ما يمكن من توظيف، والعمل عند ادني مستوى ممكن من البطالة، وهذا يعني رفع مستوى العمالة من اجل زيادة الإنتاج وتعظيم النمو الاقتصادي، لان ارتفاع معدل البطالة فيه خسارة اقتصادية لأنها تنطوي على طاقة عاطلة، ناهيك على الآثار الاجتماعية والسياسية والنفسية للبطالة.

لكن التشغيل الكامل لا يعني بالضرورة أن معدل القوة العاملة يساوي 100 بالمئة أو معدل البطالة يساوي الصفر، ذلك ان قدرا من البطالة يوجد كل لحظة ولا يمكن تفاديه، إذ يسود في حالة التشغيل الكامل معدل البطالة الطبيعي والذي يتراوح عادة ما بين 4 بالمئة و 5 بالمئة من إجمالي قوة العمل.²

ولتقدير حجم البطالة في المجتمع يتم التمييز بين:³

- إجمالي السكان ويضم فئتين من السكان: النشيطين وغير النشيطين، وينقسم النشيطين إلى عاملين وعاطلين، ومنه فان معدل البطالة يحب كما يلي: معدل البطالة = عدد العاطلين / مجموع السكان النشيطين

¹ بودخدخ كريم، اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم الجزائر العاصمة، 2010، ص 67.

² مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، 2007، ص 183.

³ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره، ص 37.

الفرع الثالث: البحث عن التوازن الخارجي -توازن ميزان المدفوعات-

من بين الأهداف هو العمل على تحقيق التوازن الخارجي أي التوازن في علاقتها الدولية مع العالم الخارجي. وبمعنى آخر تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والذي يعبر عن بيان موجز للمعاملات الاقتصادية كافة التي تجري بين احد البلدان وبقية العالم خلال فترة زمنية معينة، وتشمل هذه المعاملات الصادرات والاستيراد من السلع والخدمات وجميع حركات رؤوس الأموال المختلفة.

ويتبلور هدف السياسة الاقتصادية في الأثر الايجابي على ميزان المدفوعات في ضرورة تعظيم الصادرات والعائد منها، وتحقيق هيكل معين من الواردات وتخفيض تكلفتها وذلك بتفادي المشاكل الاقتصادية مثل مشكلة المديونية وتخفيض العملة¹.

الفرع الرابع: استقرار المستوى العام للأسعار -التحكم في التضخم-

وهو هدف لا بد أن يؤخذ في عين اعتبار عند وضع أي سياسة اقتصادية في أي نظام اقتصادي، فعدم استقرار الأسعار يعرض البيان الاقتصادي لهزات أو أزمات كبيرة بسبب تقلبات الرواج والكساد، فتعرض العملة لتدهور قيمتها في حالة التضخم، كما تحدث بطالة في حالة كساد كما يلحق أضرارا وخيمة على عملية التنمية الاقتصادية.

الفرع السادس: أدوات السياسة الاقتصادية

تسعى السياسة الاقتصادية لتنظم أوضاع الاقتصاد وإعادته إلى الوضع الأنسب من خلال تطبيق مجموعة من التدابير والأدوات ومن بين هذه الأدوات التي تسعى الدولة الى تطبيقها. والمتمثلة فالسياسة النقدية والمالية اللذان يعتبران أهم مكونات السياسة الاقتصادية. وسيتم تم التطرق إليها بالتفصيل والتركيز على أهم الأدوات المستخدمة فيهما.

تعد السياسة المالية من بين الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية التي يمكن التأثير على الاقتصاد من خلال مجموعة من الأدوات تتمثل في الإنفاق العام والإيرادات العامة والموازنة العامة للدولة. ففي حالة رواج تتبع الدولة سياسة مالية انكماشية وأما في حالة وجود كساد فيحدث العكس.

وتسعى السياسة النقدية في أي اقتصاد عن طريق البنوك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف مستخدمة أدواتها المختلفة والتي تنقسم إلى أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة وأخرى مساعدة، حيث تتوقف فعالية السياسة النقدية حسب عدة شروط يجب توفرها في الأدوات لتحقيق الأهداف الأساسية للسياسة النقدية. وسيتم التطرق بالتفصيل إلى السياسة المالية والنقدية في المبحثين الثاني والثالث.

¹ عبد القادر متولي، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الفكر ناشرون و موزعون،الأردن، 2010، صص195-196.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السياسة المالية

تطرقنا من خلال ما سبق إلى السياسة الاقتصادية بصفة عامة وبما أن السياسة المالية هي جزء من هذه السياسة بالإضافة إلى مجموعة من السياسات الأخرى كالسياسة النقدية والتجارية، وسنحاول من خلال هذا الجزء التطرق إلى السياسة المالية من خلال تبيان أهم المفاهيم المتعلقة بها.

المطلب الأول: تطور ومفهوم السياسة المالية وأنواعها

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق لتطور السياسة المالية عبر التاريخ وكذا المفهوم العام .

الفرع الأول: تطور السياسة المالية

يمكن القول أن الدولة في أي مجتمع حديث، هي المدير والمنظم لهذا المجتمع، وينطبق ذلك بالنسبة لجميع المجتمعات مع اختلاف في الدرجة والشكل والهدف، وحتى يتحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، لابد من وجود سياسة مالية لهذه الدولة، ومن هذا المنطلق فان دور الدولة قد تطور عبر مراحل تاريخية مختلفة على النحو التالي:

1- السياسة المالية المحايدة: ويطلق عليها مفهوم الدولة الحارسة ولقد ساد مفهوم السياسة المالية المحايدة في القرن السابع والثامن عشر عندما سادت أفكار النظرية الكلاسيكية التي كانت تقوم على أساس ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل الدولة.

2- السياسة المالية المتدخلة: اتضح مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة التخلص من مفهوم المالية المحايدة، وانتشر بدلا عنها مفهوم المالية المتدخلة خاة بعد أن سادت العالم الأزمة الاقتصادية الكبرى الكساد العالمي عام 1929 في نفس الوقت الذي برزت فيه نظرية اقتصادية تقوم على أساس تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإقامة بعض المشروعات التي تحرك النشاط الاقتصادي من الركود الاقتصادي الذي قد يحدث في أوقات معينة حيث يتم تحريك هذا النشاط من خلال الإنفاق العام باعتبارها محرك للنشاط الاقتصادي.

3- السياسة المالية الاشتراكية: ويطلق عليها السياسة المالية المنتجة حيث أنه مع ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفياتي السابق، وازدهار المفاهيم الاشتراكية والنزاعات نحو التأميم وغيرها، بدا ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية الذي لم يكتشف بمجرد التدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بل تعدى ذلك الى ملكية واسعة لوسائل الإنتاج، وأصبحت الدولة تنتج جنبا إلى جنب مع الأفراد وبدرجات مختلفة، حسب درجة الاقتراب من الاشتراكية، حتى أصبح النموذج للدولة الاشتراكية يقترب من السيطرة تكاد تكون كاملة على وسائل الإنتاج واختفى تقريبا دور الأفراد في النشاط الاقتصادي وامتلاك وسائل الإنتاج.¹

ونتيجة لكل ما سبق فإن السياسة المالية ومن خلال تطورها هذا أصبحت سياسة مالية تؤدي دورا وظيفيا وإيجابيا ومهما لم تعد مرتبطة بأداء مهام محددة ، بل أصبحت أداة أساسية في التأثير على النشاطات الاقتصادية،

¹ لطيفة كلاخي، اثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة بعض دول ، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2017، ص 227- 628¹

وعلى تطورها من خلال التأثير على الطلب الكلي الفعال. وقد تطورت السياسة المالية بعد ذلك ونتيجة التطورات التي حصلت في كافة الدول الرأسمالية منها، والاشتراكية سابقا، والنامية. والتي أدت إلى زيادة دور الدولة، ودرجة تدخلها، واتساع دور ماليها العامة ونشاطها المالي، وبالشكل الذي أدى في ظل المالية المعاصرة إلى أتت تمارس دورا هاما وإيجابيا في معظم جوانب عمل المجتمع والاقتصاد، وبالشكل الذي يتم فيه استخدام السياسة المالية كأداة سياسية هامة.¹

الفرع الثاني: مفهوم السياسة المالية

لا يوجد تعريف محدد للسياسة المالية، لأن مثل هذا التعريف يتم وفقا للوظائف والأهداف التي تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها، والتي تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطور الاقتصاد، وارتباطه بظروفه وأوضاعه وموارده واحتياجاته، والتي تقود بالنتيجة إلى تعدد المفاهيم التي بموجبها تحديد ماهية السياسة المالية، حيث يتم تعريف السياسة المالية في كونها السياسة التي تقوم بموجبها الحكومة استخدام نفقاتها وإيراداتها من أجل تحقيق التأثيرات المرغوبة واستبعاد التأثيرات غير المرغوبة على الدخل والإنتاج، والاستخدام، وبهذا يتم تحديد وظائف السياسة المالية وأهدافها بحيث تسهم إيجابيا في إطار عمل الاقتصاد ككل، ومن خلال التأثير على أداء نشاطاته والتي يؤشرها كل من الناتج، والدخل، والاستخدام.²

نظرا للدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاديات المعاصرة تعددت المفاهيم للسياسة المالية واليك البعض منها على سبيل المثال:

- العملية التي تهدف إلى تنظيم الإنفاق والإيرادات في الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- مجموعة الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم مختلف الإيرادات والنفقات وإحداث التوازن في ميزانية الدولة.

استخدم Keynes في كتابه النظرية العامة للاستخدام، الفائدة والنقود مصطلح السياسة المالية fiscal policy عند الإشارة إلى تأثير الضرائب على الادخار والإنفاق الاستثماري الحكومي الممول من خلال القروض المقدمة من طرف الجمهور.³

وهناك من عرفها على أنها: "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار

¹ فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، 2008، ص340.

² المرجع نفسه، ص335.

³ معط هلال آمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1997-2002، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2015، ص13

المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناجح القوميين، ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية¹.

من التعاريف السابقة الذكر نخلص إلى أن السياسة المالية آلية مهمة تستخدمها الاقتصاديات المعاصرة لمراقبة الإيرادات والنفقات بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كزيادة حجم الإنتاج، وتخفيض مستويات البطالة إلى أدنى حدى ممكن، تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان ثبات المستوى العام للأسعار عند مستويات معقولة لجميع شرائح المجتمع، ومن هنا تقف السياسة النقدية كحجز أمام كل التقلبات الاقتصادية.

- يقصد بها تدخل الدولة لتنشيط الاقتصاد من خلال سياسة ضريبية أساسها تخفيض معدلات الضرائب، وترشيد الإنفاق الحكومي.

إذن فهي دراسة تحليلية للنشاط المالي وما يتبع هذا النشاط من آثار على مختلف القطاعات. وهي تتضمن تكييفاً كميًا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق العام والإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة².

السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة من خلال الميزانية العامة للدولة بقصد تحقيق أهداف اقتصادية وغير اقتصادية معينة. ومن خلال التعريفات السابقة يتضح ان السياسة المالية تمر عبر قنوات ثلاث هي:

- الإيرادات العامة من عوائد الأملاك العامة للأمة وخراج وضرائب وزكاة وغيرها.

- الإنفاق العام ويشمل ذلك جميع النفقات العامة للحكومة وأجهزتها وهيئاتها سواء أكانت نفقات عادية أم إنمائية.

- إدارة العجز الفائض في الميزانية وكيفية تمويله ومصادر ذلك التمويل.

وبناء على هذه التعاريف والمفاهيم ، فإنه بإمكان تحديد بعض المفاهيم لسياسة العامة والمتمثلة في:

- أنها تتضمن الأعمال الموجهة نحو هدف أو أهداف مقصودة ولا تقوم على ممارسات عشوائية.

- أنها تمثل برامج وأعمال وخطط متسقة وتصدر عن جهات حكومية.

- تشمل جميع القرارات المتعلقة بتنظيم ورقابة الأمور المتعلقة بالأعمال التجارية.

- السياسة العامة تكون شرعية وقانونية وبذلك تكون ملزمة للخاضعين لها، مثل سياسات دفع الضرائب والرسوم، حيث تصدر مثل هذه السياسات عن الجهات المخولة وعبر مراحل وخطوات تستند إلى الشرعية³.

¹ محمود حسين الوادي، أحمد عزام ، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 182.

² خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية مصر، 2009 ص 28 29.

³ لطيفة كلاخي، اثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة بعض دول ، مرجع سبق ذكره، ص 25 26.

توجد نوعان من السياسة المالية، وذلك بحسب تدخل الدولة، سواء كان التمويل بالعجز أو التمويل بالفائض. وهذا ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

أولاً: السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز: وتكون من خلال الطرق التالية:

أ- التوسع في النفقات العامة: وتتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدود أو العاطلين عن العمل أو الأطفال... إلخ. وتأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلاً نقدياً أو عينياً مثل الملابس، الحليب، خدمة الصحة... إلخ. وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة.

ب- التسريع في سداد جزء من القروض العامة: حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدراً على التوسع في الائتمان المصرفي.

ج- تخفيض الإيرادات الضريبية: والهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وهذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع لاستهلاكية والخدمات، ولا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدهم النقدية.

ومن هنا يتضح أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

ثانياً: السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض: يوجد عدة أساليب لتطبيق هذا النوع من السياسات المالية:

أ- زيادة الإيرادات الضريبية: ويستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، وقد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على تقليل الاستهلاك وهنا نفع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر هذه الزيادة في الإيرادات فئة الدخل المتدنية.

ب- التوسع في إصدار القروض العامة: ويعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، ويكون ذلك الاقتراض إما اختيارياً أو إجبارياً.

ج- الحد من الائتمان المصرفي: ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة الخصم، وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار.¹

¹ سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي-رسالة ماجستير في التسيير -الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011 ص 14.

عرفنا فيما سبق أن السياسة المالية أداة من أدوات الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي مستخدمة إيراداتها وموازنتها العامة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أي أنه بإمكان الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وتؤثر فيه عن طريق الأدوات الأساسية للسياسة المالية المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة للدولة. وسيتم التطرق إليها كل على حدى.

الفرع الأول: النفقات العامة

الحياة الاقتصادية ازداد حجم النفقات العامة وتعددت أنواعها وانتقل دورها من الحيادي إلى الدور الإيجابي والفعال في النشاط الاقتصادي وأصبحت تحتل مكانة هامة وبارزة في اقتصاديات الدول وستتطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة وتقسيماتها وآثارها على النشاط الاقتصادي ضمن النقاط التالية:

أولاً: مفهوم النفقات العامة: ثمة تعريفات عدة وضعت لتحديد ماهية النفقة العامة إذ يعرفها البعض بأنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بغرض تحقيق نفع عام.¹ وتعرف أيضاً بأنها المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة.²

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن النفقة العامة لها ثلاثة أركان أساسية وهي:

1- النفقة العامة مبلغ نقدي: تأخذ النفقة العامة الشكل النقدي حيث تدفع الدولة أو أحد هيئاتها العامة مبالغ نقدية من أجل الحصول على السلع والخدمات بغرض إشباع الحاجات العامة، واستناداً إلى ذلك لا تعتبر الوسائل غير النقدية التي قد تقوم الدولة بدفعها للحصول على ما تحتاجه منتجات أو منح للمساعدات من باب النفقات العامة كما لا تعتبر نفقات عامة المزايا العينية مثل السكن المجاني أو النقدية كالإعفاء من الضرائب أو منح الألقاب والأوسمة التي تقدمها الدولة لبعض الأفراد وأخذت النفقة العامة الصورة النقدية لسهولة تداولها واستخدامها حسابياً وتسهيل الرقابة عليها.³

2- صدور النفقة العامة من قبل شخص عام: يعتبر شرط الطبيعة القانونية للقائم بالنفقة أحد الشروط الأساسية لكي تكتسب النفقة صفة النفقة العامة إذ يتعين لاعتبار النفقة من قبيل النفقات العامة أن تتم ، وعلى هذا الأساس عن طريق شخص معنوي عام قد يكون الحكومة أو إحدى الوحدات التابعة لها فإنه لا تعتبر نفقة عامة الأموال التي يصرفها الأفراد أو الهيئات والمؤسسات الخاصة حتى ولو كان هدفهم تحقيق منفعة عامة مثل توفير الكهرباء والماء الصالح للشرب وشق الطرق.

3- الغرض من النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة: يجب أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق المنفعة العامة أو المصلحة العامة، وبالتالي لا يمكننا اعتبار مبلغ نقدي كنفقة عامة تم صرفه

¹ عاطف وليم أند روس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة) تطور الدور الاقتصادي الحكومي – الضرائب – الإنفاق العام – الموازنة العامة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص 99.

² محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 278.

³ محمد ساحل، المالية العامة، دار جسر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017، ص 51.

لإشباع حاجة خاصة أو تحقيق منفعة خاصة، وتبرير ذلك يعود إلى سيادة مبدأ العدالة والمساواة داخل المجتمع إذ أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة. كالضرائب ومن ثم فيجب أن يتساووا كذلك في الاستفادة من النفقات العامة للدولة.

ثانياً: تقسيمات النفقات العامة: نتيجة لزيادة حجم النفقات العامة وتعدد أنواعها وأغراضها والدور الذي أصبحت تلعبه في النشاط الاقتصادي تبعاً لزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي دعت الحاجة إلى تقسيم النفقات العامة إلى أقسام مميزة حسب معايير محددة، ونستعرض أهم تقسيمات النفقات العامة فيما يلي¹:

1- التقسيم النظري (العلمي) للنفقات العامة: وهي التقسيمات التي تستند إلى معايير اقتصادية وتوجد عدة أنواع من التقسيمات النظرية للنفقات العامة ومن أهمها ما يلي:

تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها: أي تقسيم النفقات العامة حسب انتظامها وتكرارها السنوي وتقسم إلى نوعين نفقات عادية ونفقات غير عادية.

تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها: أي تقسيم النفقات العامة حسب آثارها الاقتصادية على الدخل الوطني وتقسم إلى نوعين نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.

تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها: يهدف هذا التقسيم إلى إبراز الغرض الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه من وراء صرف النفقة ونوجزها كما يلي -نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي - نفقات الخدمات العامة التي تقدمها الدولة في مجالات الصحة والتعليم والمواصلات - النفقات الاجتماعية التي تصرف بغرض تحقيق أغراض اجتماعية معينة، مثل المساعدات الاجتماعية، ونفقات إعادة توزيع الدخل - النفقات الاستثمارية الموجهة لتكوين رؤوس الأموال العينية، من أهمها نفقات الإنشاء والتعمير، ونفقات الاستثمارات العامة الموجهة من الدولة.

التقسيم الوضعي (العملي) للنفقات العامة: ويطلق على هذا التقسيم أحياناً مسمى تبويب النفقات العامة وهي تتناول بالبحث تقسيمات النفقات حسب ظهورها في وثائق موازنات الدول إذ أن كل دولة .

من دول العالم ترتب نفقاتها في وثيقة موازنتها بطريقة ما تحكمها اعتبارات سياسية أو إدارية أو وظيفية، نما بشكل تفصيلي لتسهيل تنفيذها والرقابة ومما يجدر ذكره أن النفقات لا تظهر بشكل أرقام إجمالية وأعلى تنفيذها، وتقسم النفقات عادة إلى فئات متجانسة، ويجري تبويب أنواع النفقات بطريقة تبين أهمية كل نوع منها وتسهل مقارنة بعضها ببعض وتتبع كل دولة التبويب الذي تراه مناسباً لأوضاعها وتوجد عدة أنواع للتقسيمات الوضعية أهمها التبويب الإداري والتبويب النوعي والتبويب الوظيفي.

ثالثاً: ظاهرة تزايد النفقات العامة: من بين الظواهر الاقتصادية التي جلبت اهتمام الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة وهذا مع زيادة حجم الدخل الوطني بغض النظر عن درجة نمو الدولة الاقتصادي والنظام السياسي السائد فيها، وأول من قام بدراسة هذه الظاهرة هو الاقتصادي لما تطرق في دراسة له تتعلق بالنفقات العامة وتزايدها خرج بنتيجة فحواها وجود علاقة طردية بين ازدياد الدور المالي للدولة مع تطورها، ولابد من الإشارة إلى أن

¹ طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص141.

زيادة الإنفاق الحكومي لا تعني زيادة المنفعة المترتبة عليه الاقتصادي فزيادة الإنفاق الحكومي ترجع إلى أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية.¹

1- الأسباب الظاهرية: يقصد بها زيادة النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من كمية السلع والخدمات وتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

- انخفاض قيمة النقد: والذي يرجع إلى ارتفاع الأسعار، مما يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما زاد انخفاض قيمة النقود للحصول على نفس القدر من السلع والخدمات .

- اختلاف طرق المحاسبة الحكومية: أي طريقة القيد في الحسابات .

- زيادة السكان: الذي يؤدي إلى زيادة النفقات العامة في مجال الخدمات كالصحة والتعليم والأمن، وعلى هذا فإن زيادة حجم النفقات العامة بنفس نسبة التزايد السكاني يعني أن زيادة النفقات العامة ليست سوى زيادة ظاهرية فقط .

التوسع الإقليمي: وهو يشبه إلى حد كبير أثر زيادة السكان لأن الزيادة تطرأ على مساهمة الدولة التي تؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم النفقات العامة وهذه الزيادة ظاهرية لأنها لم تؤد إلى زيادة النفع العام .

الأسباب الحقيقية: ويقصد بها زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات بالإضافة إلى: ازدياد الأعباء العامة بنسبة ما وترجع هذه الأسباب إلى:²

- الأسباب الاقتصادية: وهي ناتجة عن تخلي الدولة عن حيادها وتوسعها في المشروعات العامة وزيادة تدخلها لمعالجة التقلبات الاقتصادية، خاصة في فترات الكساد، فضلا عن المنافسة بين مختلف الاقتصاديات .

- الأسباب السياسية: وتتعلق هذه الأسباب بالتطورات الحاصلة في الحياة السياسية مثل زيادة ديمقراطية الحكم، التوسع في اللامركزية، زيادة التزام الدولة تجاه القضايا الدولية ، زيادة الانضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية .

- الأسباب الاجتماعية: وهي نتيجة عدة عوامل من بينها زيادة تركز السكان في العواصم والمدن الكبرى مما ينتج عنه زيادة النفقات المرتبطة بتقديم الخدمات الأساسية، كما أن ارتفاع المستوى الثقافي أدى إلى ارتفاع درجة المطالبة الاجتماعية وهذا ما أدى إلى زيادة تدخل الدولة ومنه زيادة النفقات العامة .

- الأسباب الإدارية: ويتعلق الأمر بإعادة النظر المستمر في التقسيم الإداري (رفع عدد الولايات مثلا) مما ينجر عنه زيادة في الهياكل الإدارية وعدد الموظفين.

رابعا: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة: تحدث النفقات العامة أثارا هامة على الاقتصاد، لذلك تعتبر دراسة هذه الآثار أمر في غاية الأهمية لأنها تسمح لنا بالتعرف على النتائج المترتبة عن تغيرات حجم الإنفاق وأثره على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وهذه الآثار قد تكون مباشرة وقد تكون غير مباشرة.

¹ هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 2010، ص 18 .

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: مرجع سابق، ص 144.

1- الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة: وتتمثل هذه الآثار فيما يلي¹:

- أثر النفقات العامة على الناتج الوطني: وتتوقف درجة تأثيره على مدى كفاءة استخدامه وتؤثر النفقات العامة على الناتج الوطني من خلال-: إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج من خلال التعليم والصحة زيادة القدرة الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري، وبالتالي يكون له أثر إيجابي على الإنتاج. والثقافة مما يزيد من الناتج الوطني.

- أثر النفقات العامة على الاستهلاك: تحدث النفقات العامة آثارا مباشرة على الاستهلاك الوطني: من خلال مايلي دخول أكبر عليهم فهذا العمل يعد نوعا من تمويل الاستهلاك بدلا من قيام الأفراد بهذه المهمة، أو شراء قيام الدولة باقتناء سلع استهلاكية معينة لبعض فئات المجتمع كأفراد الجيش مثلا، بدلا من توزيع أثاث وسيارات مجانية من أجل السير الحسن للمرافق العامة، أو تقديم الخدمات الصحية والمدرسية المجانية. قيام الدولة بتوزيع الدخل من مرتبات ومعاشات ومكافآت للعمال مقابل ما يقدمونه من أعمال، فإن الجزء الأكبر منها يخصص للاستهلاك ويزيد من درجة الإشباع مما يرفع من مستوى الاستهلاك.

- أثر النفقات العامة على الادخار الوطني: تؤدي النفقات العامة بصفة عامة إلى زيادة الادخار الوطني، فبالنسبة للنفقات العامة الإنتاجية فإنها تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بما تنطوي عليه من زيادة في الادخار الوطني (بفرض ثبات الميل للادخار) أما بالنسبة للنفقات العامة الاستهلاكية أو الإعانات الحكومية (النفقات العامة التحويلية) فإنها تؤدي إلى ميل المستفيدين إلى الادخار سواء. اتخذت هذه النفقات صورة خدمات مجانية أو إعانات اقتصادية أو اجتماعية.

- أثر النفقات العامة على العمالة: تستخدم الدولة النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية لمواجهة حالة الكساد ومحاربة البطالة، فلأجل زيادة فرص العمل تقوم الدولة بزيادة إنفاقها وتتبع بعض الدول سياسة المشروعات العامة ذات النفع العام كالطرق والمباني الحكومية وغيرها لأجل تنفيذ برنامج استثماري مما يوفر فرص العمل.

- أثر النفقات العامة على توزيع الدخل: تؤثر النفقات العامة في توزيع الدخل على الأفراد المشاركين فيه بصفتهم منتجين وهو ما يعرف بمرحلة التوزيع الأولي كما تؤثر على الدخل على الأفراد بصفتهم مستهلكين وهو ما يعرف بمرحلة التوزيع النهائي. قصد خلق دخول جديدة لعوامل الإنتاج، وتوزيعها في شكل أجور وعلاوات وأرباح، كما تعتمد الدولة تؤثر الدولة بنفقاتها العامة على توزيع الدخل بين المنتجين من خلال اعتمادها على النفقات الحقيقية على تحديد مكافآت عوامل الإنتاج، سواء في صورة أجور أو أرباح كما تقوم بتحديد أسعار السلع والخدمات. على الضرائب المباشرة المقتطعة من أصحاب الدخل الكبير، ثم تعيد توزيع الناتج على طبقات المجتمع تتدخل الدولة في إعادة توزيع الدخل وذلك باعتماد تعديلات على التوزيع الأول.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص60.

- الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة: تحدث النفقات العامة آثاراً غير مباشرة على الاستهلاك والإنتاج من خلال الأثر الخاص بعوامل المضاعف والمعجل.¹

- أثر المضاعف: تهدف فكرة المضاعف عند كينز إلى بيان أثر الاستثمار في الدخل الوطني ومؤدى أفكار كينز أن زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقادير مضاعفة يمكن تحديدها في ضوء ما تؤدي إلى الزيادة في الاستثمار من توالي الإنفاق على الاستهلاك، ويمكن تعميم فكرة المضاعف وتحليل أثره ليشمل الظواهر الاقتصادية الأخرى مثل الاستهلاك والإنفاق العام.

- أثر المعجل: يشير اصطلاح المعجل إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، فزيادة الإنفاق على السلع وزيادة حجم الدخل الوطني والتشغيل خلال عمليات الاستهلاك المتتالية عن زيادة الإنفاق الأولي (أثر المضاعف) تؤدي بدورها بالمنتجين إلى توسيع طاقتهم الإنتاجية بزيادة طلبهم على الاستثمار، وعلى ذلك يلتقي أثر المضاعف بأثر المعجل ويرتبط به من حيث زيادة حجم الإنتاج نتيجة للإنفاق على السلع الاستهلاكية بنسبة أكبر من الإنفاق الأولي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار.

الفرع الثاني: الإيرادات العامة

لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام، فلا بد أن تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، أي أن الوسائل التمويلية وتمثل هذه الأخيرة دخولا للدولة يطلق عليها الإيرادات العامة. وإذا كان الإيراد العام يختلف من حيث المصدر ومن حيث شكله، فإنه يمكن التمييز بين مختلف الإيرادات العامة من حيث عنصر الإيجار في الحصول عليها، ومهما يكن من أمر فإن، وعليه فإن الإيرادات العامة لا تخرج على أن تكون إما اقتصادية أو سيادية أو ائتمانية.

أولاً: الإيرادات الاقتصادية: تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفقتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الإيرادات، الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات بهذا الوصف يمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين اثنتين هما: إيرادات الدومين، الثمن العام.

1- إيرادات أملاك الدولة: يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أي كانت طبيعتها؛ عقارية أو منقولة، وأيا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أم خاصة، وتنقسم ممتلكات الدولة (الدومين) إلى قسمين دومين عام ودومين خاص.²

أ- الدومين العام: يتكون هذا النوع من كل ما تمتلكه الدولة ويخضع للقانون العام، ويختص أيضاً بتلبية الحاجات العامة مثل الطرق والمطارات والموانئ والحدائق العامة... الخ والغاية من الدومين العام تقديم خدمات عامة وليس على أموال للخزينة العامة، وهذا لا يمنع من إمكان تحقيق إيراد كما هو الحال عند دخول الحدائق أو المطارات... الخ.

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص 12.

² عيسى خليفي، هيكل الموازنة العامة للدولة في ظل الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 45.

ب-الدومين الخاص: يقصد بالدومين الخاص كلما تملكه الدولة ملكية خاصة وهي التي تخضع لأحكام القانون الخاص، شأنها في ذلك شأن الأفراد والمشروعات الخاصة، ويقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أقسام وهي: الدومين الزراعي، الدومين الصناعي والتجاري، الدومين المالي.

2- الثمن العام : يعتبر الثمن العام مصدر من مصادر إيرادات الدولة ويمكن تعريفه بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة. بمعنى آخر هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة،¹ حيث يمكن تحديد المنتفع بها مثل خدمات البريد، الكهرباء، المياه... الخ. إن الثمن العام يدفع اختياريًا حيث لا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة العامة عكس الضريبة التي تدفع جبرًا.

ثانياً: الإيرادات السيادية: تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبراً من الأفراد لمالها من حق السيادة وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية التي تفرضها المحاكم وتذهب إلى خزينة الدولة، وفي التعويضات المدفوعة للدولة تعويضاً عن أضرار لحقت بها سواء من الداخل أو من دولة أخرى، وفي القرض الإجباري الذي يلتزم الدولة بسداده في المستقبل سواء دفعت عنه فائدة أم لم تدفع، كما تتمثل في إتاوة التحسين، وسوف نقتصر في دراستنا على لضرائب والرسوم.

1- الرسوم: كانت الرسوم تحتل في الماضي أهمية كبيرة كمصدر من مصادر الإيرادات، وكانت تأتي مباشرة بعد الدومين، ومع مرور الزمن، تضاءلت أهمية الرسوم كمصدر للإيرادات العامة تاركة مكان الصدارة للضرائب، ومع ذلك فلا زالت الرسوم تلعب دوراً هاماً في مالية الهيئات المحلية في معظم الدول الحديثة، يمكن تعريف الرسوم بأنها مبالغ تحصلها من بعض الأفراد مقابل خدمات نوعية من نوع خاص تؤديها لها لهم أو مزايا تمنحها لهم². والرسوم عدة أنواع نذكر منها على سبيل المثال الرسوم القضائية، الرسوم الجامعية رسم تسجيل الملكية العقارية، الرسوم المفروضة على بعض النشاطات كالصيد والذبح والحفلات... إلخ. من التعريف السابق، يتضح أن الرسم يتميز بخصائص ثلاث هي:³

أ- الصفة النقدية للرسم: أن الفرد له حرية الاختيار في طلب خدمة معينة وعند حصوله على الخدمة المطلوبة من إحدى الهيئات العامة يدفع مبلغ نقدي مقابل ذلك.

ب- الصفة الإجبارية: يقوم الفرد المستفيد من الخدمة بدفع قيمة الرسم جبراً للهيئة التي تؤدي به الخدمة، ويبدو عنصر الجبر واضحاً في استقلال تلك الهيئة في وضع النظام القانوني للرسم من حيث تحديد مقداره وطريقة تحصيله.

¹ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص 104-107.

² المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 34.

³ عبد الناصر نور وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 13.

ج- تحقيق النفع الخاص إلى جانب النفع العام: يدفع الرسم مقابل الخدمة الخاصة التي يحصل عليها الفرد من جانب إحدى الهيئات العامة، وتتميز هذه الخدمة بوجه عام بأن النفع الذي يعود من أداؤها لا ينحصر على الفرد وإنما يتعدى ذلك لصالح المجتمع بأكمله.

2- الضرائب: تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، لهذا تحتل مكان الصدارة بين مصادر الإيرادات العامة. ولكن لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية، وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية .

1- ماهية الضريبة وخصائصها عندما نشأت الضريبة في بداية الأمر كانت منحة أو مساعدة يقدمها المحكومون للحاكم، وبالتالي أصبحت تمثل موردا من موارد الدولة، ثم تزايدت أهمية الضرائب إلى أن أصبحت المورد الرئيسي الذي تعتمد عليه الدولة في الحصول على ما يلزمها من إيرادات لتغطية نفقاتها المتزايدة، إلى أن أصبحت الضرائب اليوم تمثل وسيلة فعالة في يد الدولة تستخدمها بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إليها. مما سبق يمكن أن نخلص إلى تعريف الضريبة على أنها مبلغ من النقود تجبر الدول أو الهيئات العامة المحلية الأشخاص الخاضعين لسلطاتها طبيعيين كانوا أو معنويين على دفعه إليها بصفة نهائية ودون مقابل خاص بغية تمويل ما تقوم به (الدولة) من إنفاق عام أي بغرض الوفاء بمقتضيات السياسة العامة للدولة ومن هذا التعريف يمكننا التعرف على أركان الضريبة التي تميزها عناصر الإيرادات العامة وهي:¹

- الضريبة اقتطاع نقدي: فالضريبة في العصر الحديث اقتطاع نقدي من ثروة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين عكس الماضي أين كانت تدفع عينا.

- الضريبة تدفع بصفة نهائية: أي ما يدفع من ضريبة في حدود القانون لا يرد لمؤدبها بأي حال من الأحوال ولا يدفع عنه أية فائدة، وهذا العنصر يميز الضريبة عن القرض الإجباري .

ج- الضريبة تفرض وتدفع جبرا: أنها تفرض من قبل الدولة على الأشخاص لمالها من سلطة السيادة أي أن العلاقة بين الدولة والمكلفين بدفع الضريبة هي علاقة قانونية وليست تعاقدية، ويترتب على ذلك أن الدولة تنفرد بوضع النظام القانوني للضريبة من ناحية تحديد السعر وكيفية تحصيلها، وفي حالة امتناع أحد الخاضعين عن دفعها حق للدولة الرجوع إلى وسائل التنفيذ الجبري للحصول على الضريبة

د- الضريبة فريضة بدون مقابل: الضريبة ليس لها مقابل معين يحصل عليه دافعها من الدولة، إذ الأصل فيها أن تسدد منها تكاليف الخدمات العامة غير القابلة للتجزئة .

هـ- الغرض من الفريضة تحقيق نفع عام: لا تلتزم الدولة بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى دافع الضريبة، بل أنها تحصل على حصيلة الضرائب بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى من أجل استخدامها في أوجه الإنفاق العام ومن ثم تحقيق منافع عامة للمجتمع.

¹ عادل فليح العلي، طلال محمود الكفراوي، اقتصاديات المالية العامة، ج 2 الإيرادات العامة للدولة والموازنة العامة للدولة، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، ص43.

القواعد الأساسية للضريبة: يقصد بقواعد الضريبة المبادئ التي يستحسن أن يسترشد بها الشرع المالي وتهدف هذه القواعد إلى تحقيق مصلحة أفراد المجتمع من جهة ومصلحة الخزينة العامة من جهة أخرى وهذه القواعد هي: قاعدة العدالة، مبدأ اليقين، قاعدة الملائمة في الدفع، قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية.

2- مفهوم النظام الضريبة: يقصد بالنظام الضريبي أنواع الضرائب التي تفرض في دولة معينة في وقت معين، ويختلف النظام الضريبي من دولة لأخرى حسب النظام السياسي والاقتصادي السائد في كل منها. ويتوقف نجاح الدولة في اختيار النظام الضريبي الأمثل على معرفة كاملة بإيديولوجيات المجتمع وكافة أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وعلى تفهم متعمق بالأسس العلمية لرسم السياسة الضريبة.

وعلى هذا الأساس نحاول أن نستعرض في هذه النقطة أهم أنواع الضرائب مع محاولة الإحاطة بالخصائص الرئيسية لكل منها. لقد جرت عادة علماء الاقتصاد وفقهاء المالية العامة على تقسيم الضرائب إلى المجموعات التالية:¹

-الضرائب المفروضة على الأشخاص والضرائب على الأموال: فبالنسبة لضرائب الأفراد فهي التي تفرض على المواطنين أنفسهم،. تمتاز هذه الضرائب وفرتها وسهولة جبايتها وتحديد سعرها، أما الانتقادات الموجهة إليها عدم عدالتها لأنها تصيب جميع المواطنين بالإستثناء سواء الأغنياء أو الفقراء ، أما بالنسبة لضرائب الأموال تصيب ما يملكه الشخص من أموال داخل المجتمع ممثلة في رأسماله أو دخله، وتمتاز بعدالتها لأنها تصيب حجم الأموال التي يملكها المكلف. ويعب البعض عليها بصعوبة حصر أموال الشخص لاحتساب الضريبة وإمكانية التهرب الضريبي

- الضرائب الواحدة والضرائب المتعمدة: إذ كانت الدولة تفرض ضريبة واحدة فقط، وأول من طبق هذه الضريبة (الفيزوقراطيون) حيث نادوا بفرض ضريبة وحيدة على الناتج الصافي من الزراعة، فالزراعة هي العمل المنتج الوحيد، إلا أن الضريبة الوحيدة تعرضت لانتقادات شديدة من يمتاز هذا النوع من الضرائب بأنه يتسم بالمرونة ويناسب المفهوم العصري للضريبة كما يحد من ظاهرة التهرب الضريبي .

- الضرائب المباشرة وغير المباشرة: يعتبر هذا التصنيف من أقدم التصنيفات وأشهرها انتشارا وذيوعا في مؤلفات المالية العامة والاقتصاد. ومما سبق يمكن القول أن الضرائب المباشرة تصيب الثروة في ذاتها، سواء متحققة أو قيد

التحقيق والضرائب غير المباشرة تصب الأعمال المرتبطة بحركة الثروة واستخدامها.²

ثالثا: الإيرادات الائتمانية

عندما لا تكفي الإيرادات الأخرى لتغطية النفقات العامة تلجأ الدولة إلى القروض العامة من أجل تسيير أمورها المالية وبخاصة عندما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى أو يكون للضرائب ردود عنيفة لدى المكلفين بها أو لمعالجة وضع اقتصادي معين.

¹ خياطة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سبق ذكره ، ص144.

² محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثانية، 2010 ، ص58

1-تعريف القرض العام وخصائصه: يعرف القرض العام بأنه عقد تبرمه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض وفوائده عند حلول موعد السداد وذلك طبقاً لإذن يصدر من السلطة المختصة¹، ومن التعريف السابق يمكن استنتاج أهم خصائص القرض العام:

-القرض العام عبارة عن عقد كبقية العقود الأخرى نجد فيه طرفان الأول هي الدولة أو إحدى هيئاتها العامة وهي الجانب المدين والطرف الثاني هو الجمهور أو دولة أخرى يتعهد الطرف الأول² بتسديد مبلغ القرض مع الفوائد عند حلول موعد السداد أما الطرف الثاني فيتعهد بتقديم مبلغ القرض إلى الطرف الأول.

-يتم إصدار القرض العام عن طريق قانون فيجب أن يصدر طبقاً لإذن من السلطة التشريعية.

-يدفع القرض بشكل مبلغ من المال فهو يصل إلى الخزينة بصورة نقدية.

2-أنواع القروض العامة: تصنف القروض العامة إلى عدة أنواع حسب المعيار المعتمد وهي³:

1-2حسب معيار الحرية: تقسم إلى قروض اختيارية وقروض إجبارية، القروض الاختيارية هي التي تعلن الدولة عن شروطها وتترك للجمهور حرية اقراضها أما القروض الإجبارية فالدولة تعلن عن شروط القرض وتجبر الأفراد على اقراضها وتلجأ إلى ذلك في الظروف غير الاعتيادية.

2-2حسب معيار الإقليم: وتقسم حسب هذا المعيار إلى قروض داخلية وقروض خارجية فالقروض الداخلية هي التي يكون مصدرها رعايا الدولة أو المقيمين داخل أراضها وعادة ما تكون بالعملة المحلية، أما القروض الخارجية فهي التي يكون مصدرها من خارج الدولة كأن تكون دول أو منظمات أو مصارف أجنبية وعادة ما تكون بالعملة الأجنبية.

3-2حسب معيار مدة القرض: حيث تصنف حسب هذا المعيار إلى:

- قروض قصيرة الأجل مدتها أقل من سنة

-قروض متوسطة الأجل مدتها تكون أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات.

-قروض طويلة الأجل تكون مدتها أكثر من خمس سنوات.

الفرع الثالث: الموازنة العامة

أولاً: نشأة وتعريف الموازنة العامة: لقد مرت الموازنة العامة المعروفة في الوقت الحالي بعدة تطورات، حيث كانت قديماً الدولة تقوم بجباية الأموال وتنفقها دون أن يكون هناك قواعد وأسس محددة كما هو الآن، وقد بدأت عملية ضبط الأجزاء المكونة للموازنة العامة وهي الإيرادات العامة والنفقات العامة في بريطانيا عام 1733 ؛ بقي الوضع على هذه الحالة فترة طويلة من الزمن امتدت إلى مائة سنة، ثم طلب البرلمان بعد ذلك من السلطة التنفيذية أن تحصل منه على اعتماد للنفقات العامة، وأصبح يقوم بعملية المراقبة والمحاسبة على المال العام، وامتد العمل بهذا المبدأ

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2005، ص39

² عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص266

³ سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان، 2011، مرجع سابق، ص16.

فترة طويلة من الزمن، إلى أن أصبح البرلمان يعتمد الإيرادات العامة والنفقات العامة مجتمعة بشكل دوري. هذا الأمر الذي أدى إلى ظهور الشكل العلمي والأكاديمي و العملي للموازنة العامة المعروفة حالياً.

تعرف الموازنة العامة بأنها " تقدير مفصل و معتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مستقبلية غالباً ما تكون سنة . "

من التعريف يتضح أن الموازنة العامة تركز على عنصرين أساسيين هما : التقدير والاعتماد . فأما التقدير فيخص الإيرادات العامة التي ينتظر الحصول عليها من طرف السلطة التنفيذية ، وكذا النفقات العامة التي ينتظر أن تقوم بها الدولة لإشباع الحاجات.

ثانياً: قواعد الموازنة العامة :

1- قاعدة وحدة الموازنة: يقصد بقاعدة وحدة الموازنة بأن تدرج جميع الإيرادات العامة للدولة و نفقاتها العامة في وثيقة واحدة . و تستند هذه القاعدة التقليدية إلى هدفان أساسيان هدف سياسي: من خلال تسهيل عملية الرقابة على الميزانية من طرف السلطة التشريعية و هدف مالي: من خلال مساعدة الدولة على بيان واضح لمركزها المالي، وذلك من خلال المقارنة بين الإيرادات و النفقات و بالتالي تحديد العجز أو الفائض في ميزانية الدولة و طرق علاجهما .

2- قاعدة سنوية الموازنة: تعني بسنوية الموازنة أن يتم التحضير و الإعداد والتصديق على نفقات الدولة وإيراداتها بصفة دورية والمقدرة بسنة واحدة. أما إذا ما كانت الفترة أكثر من سنة فإن هذا من شأنه أن يضعف عملية الرقابة على السلطة التنفيذية، كما يصعب عملية تقدير الإيرادات والنفقات بسبب التغيرات الغير المتوقعة.

3- قاعدة عمومية (شمولية) الموازنة: و يقصد لا يجوز تخصيص إيراد معين لنفقة معينة . و تحقق هذه القاعدة ميزتين أساسيتين من جهة تحد هذه القاعدة من الإسراف في الإنفاق العام، لأن إدراج جميع النفقات العامة و الإيرادات العامة مهما كانت صغيرة في الميزانية يمثل نوعاً من الرقابة الداخلية الفعالة عند التنفيذ، كما أنه يسهل مهمة الرقابة .

4- قاعدة عدم التخصيص : و يعني وجوب عدم تخصيص إيراد معين لسد نفقة معينة، فمثلاً لا يجوز تخصيص حصيلة الضرائب الجمركية على السيارات لإنشاء الطرق أو صيانتها. ولعل الحكمة من وضع هذه القاعدة هو تفادي الإسراف في حالة زيادة الإيرادات العامة على ما يجب سده من إنفاق، أو حالة العكس في حالة انخفاض حصيلة الإيرادات العامة قد يؤدي إلى عدم تقديم الخدمات العامة .

5- قاعدة توازن الموازنة: تعتبر مؤشر على حسن استخدام المال العام و كضمان لاستمرار الثقة في مالية الحكومة و المحافظة على الاستقرار المالي و الاقتصادي و السياسي للدولة . و يعني توازن الموازنة أن تتساوى جملة الإيرادات العامة والنفقات العامة .

ثالثاً: هيكل الموازنة العامة يختلف هيكل الموازنة من دولة لأخرى و من مرحلة تاريخية لأخرى، ويمكن القول إن تبويب و تقسيم الموازنة العامة يتوقف على معايير عديدة لعل من أهمها:¹

1- قد يكون هناك تقسيم حسب الأساس الإداري، وبالتالي يتم ترتيب بنود الموازنة حسب الوزارات و المصالح والمؤسسات، وهذا التقسيم يستمد أهميته من تنفيذ الموازنة وما يرتبط به من مراقبة إدارية داخل الحكومة

2- وقد يكون التقسيم حسب الوظيفة، و ينطبق على النفقات أكثر، فتقسم الوظائف المختلفة التي يخدمها مثل التعليم و الصحة والأنشطة الأخرى، ويعتبر هذا التقسيم ذا أهمية كبيرة لتحقيق التوازن بين البنود المختلفة في الموازنة من زاوية تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة - .ومن زاوية تقييم آثار الموازنة العامة على الاقتصاد الوطني.

يجب أن يكون هناك تقسيم حسب النوع أي يقسم الإنفاق مثلاً إلى مجموعات مثل تحويلات المستهلكين، شراء و خدمات لأغراض استهلاكية، شراء سلع و خدمات لأغراض استثمارية، ويمكن أن يساعد ذلك على التعرف على الآثار الاقتصادية الكلية لموازنة معينة.

رابعاً: مراحل دورة الموازنة العامة: و يقصد بدورة الموازنة العامة مجموع المراحل التي تمر بها الموازنة من إعداد وتنفيذ و مراقبة وإعادة إعدادها مرة ثانية لفترة مستقبلية . وتمثل هذه المراحل في : هيكل الموازنة العامة للدولة الموازنة الجارية للجهاز الإداري و وحدات الإدارة المحلية و الهيئات الخدمية الموازنة الرأسمالية للجهاز الإداري و وحدات الإدارة المحلية و الهيئات الخدمية موازنة الخزنة العامة للدولة لإظهار عجز الموازنة و مصادر تمويله و تعرض نتائج التمويل للموازنات و الالتزامات الخاصة بالخزنة العامة و أي إجراءات تتعلق بتحقيق التوازن المالي للموازنة العامة للدولة²

1- مرحلة التقدير : و يقصد بهذه المرحلة تحضير الميزانية عن طريق تقدير النفقات و كذا الإيرادات ، ولأن هذه المرحلة تعتمد على مبدأ التقدير فإنه قد تحدث زيادة أو نقصان في فقرة من الفقرات .

2- مرحلة الاعتماد: و المقصود بالاعتماد هو المصادقة على برنامج السلطة التنفيذية بعد عرضها على السلطة التشريعية لمناقشتها و فحص أوجه الإنفاق وأوجه الإيرادات. وبالتالي إعطاء الشرعية للموازنة العامة .

3- مرحلة التنفيذ : تتحمل السلطة التنفيذية في الدولة مسؤولية تنفيذ الموازنة من خلال الوزارات و الهيئات و المؤسسات العامة. ويقصد بتنفيذ الموازنة العامة تحصيل الإيرادات العامة و صرف النفقات العامة كم حدد في قانون الموازنة. ويمكن شرح عملية تنفيذ الموازنة العامة على النحو التالي : حيث يتم تحديد صرف المال العام بمقدار اعتماد الصرف لكل بند من بنود النفقات العامة، و تستند في ذلك السلطة التنفيذية إلى اعتماد مبدأ " تخصيص الاعتماد " ، حيث لا يمكن صرف مبلغ معين من غرض خصص له إلى غرض آخر لم يخصص له. و إن استلزم الأمر و جب حصول السلطة التنفيذية على موافقة السلطة التشريعية.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مرجع سبق ذكره، ص54.

² خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق، ص178.

1- صرف النفقات العامة: ليس بالأمر السهل حيث تمر بمراحل متتالية : عقد النفقة وتحديد النفقة أو تصفية النفقة: و صرف النفقة : و هو دفع المبلغ الصادر عن الأمر بالصرف من صندوق الجهة المعنية، إم ا في شكل نقدي أو في شكل شيك. ويتولى التوقيع على الصرف إلى جانب الوزير المدير المسؤول و موظف وزارة المالية.

2- تحصيل الإيرادات العامة: تتم عملية تحصيل الإيرادات العامة للدولة من خلال الجهات الحكومية المختلفة، من وزارات، وهيئات... كل حسب اختصاصه و ذلك في إطار ما نصت عليه القوانين والأنظمة الصادرة بهذا الخصوص، و تعتمد عملية جباية الإيرادات على قاعدة " عدم تخصيص الإيرادات العامة. و يتم توريد الأموال العامة إلى خزنة الدولة، كما أنه ليس شرطاً أن تتساوى الإيرادات العامة و النفقات العامة . أثناء تنفيذ الموازنة العامة قد يحصل طارئ يتطلب نوعاً جديداً من الإنفاق، لذلك تلجأ السلطة التشريعية للموافقة على فتح " اعتمادات إضافية " .

5- مرحلة الرقابة: بعد إتمام المراحل الثلاثة السابقة (إعداد، اعتماد، و تنفيذ الموازنة) تأتي مرحلة الرقابة، و ذلك للتأكد من حسن إدارة الأموال العامة و من مدى تطابق تقديرات الموازنة مع الموازنة الفعلية. و تتعدد أوجه الرقابة فنجد من حيث التوقيت: رقابة سابقة و رقابة لاحقة. و من حيث المصدر: رقابة إدارية (ذاتية) و رقابة برلمانية (تشريعية) و رقابة مستقلة.¹

ا- الرقابة السابقة: حيث تتمثل في إجراء عمليات المراجعة (التدقيق) قبل الصرف، و قد يتولى هذا النوع من الرقابة نفس الجهة التي تتولى عملية الإنفاق، و قد تتم من قبل جهة خارجية عنها .

ب- الرقابة اللاحقة: من خلال تسميتها فإنها رقابة تبتدئ عند انتهاء السنة المالية و استخراج الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، و ذلك للتأكد من قيام الجهات المختصة بتحصيل الإيرادات و إيداعها فعلاً للخزينة.

ت- الرقابة الإدارية: وهي رقابة تمارسها السلطة التنفيذية على نفسها بذلك يقال لها رقابة ذاتية، كم أنها قد تكون سابقة أو لاحقة، أو قد تجمع بينهما.

ث - الرقابة البرلمانية (التشريعية): لا ينتهي دور السلطة التشريعية بمجرد التصديق على الموازنة العامة و إقرارها بل يتعداه إلى الرقابة على تنفيذها، و ذلك للتحقق من مدى التزام السلطة التنفيذية بالاعتماد المخصصة في الموازنة.

ج - الرقابة المستقلة : يقوم بهذه الرقابة أجهزة مستقلة عن السلطة التنفيذية.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية والية عملها

الفرع الأول: أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية لتحقيق جملة من الأهداف من بينها مايلي :

1- تحقيق العدالة الاجتماعية: ويقصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية في حدود إمكانياته، والتي ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على ألف

¹ عادل فليح العلي، مالية الدولة، دارزهران للنشر والتوزيع، العراق، 2008، ص 518.

2- تحقيق التوازن العام: وهو التوازن بين مجموع الإنفاق العمومي (نفقات ألف ارد لاستهلاك، والاستثمار، بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني. ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من الطرق من بينها: الضرائب، والقروض، وإعانات، والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها 3. - تحقيق التوازن المالي: ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، كأن تستخدم القروض إلا لأغراض الإنتاجية، وأن يتسم النظام الضريبي بالصفقات التي تجعله يلاءم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والغزارة، وبالتالي في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية.

4- تحقيق التوازن الاقتصادي: ومعنى التوازن الاقتصادي هو الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، ولذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع لخاص و القطاع العام معا للوصول إلى أقصى نتاج ممكن. ويتحقق التوازن بين القطاعين الخاص والعام عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة، والعامه معا إلى أقصى حد مستطاع. أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل¹.

الفرع الثاني: آلية عمل السياسة المالية

اسنادها بسياسة مالية تقوم على تخفيض معدلات الضرائب و زيادة مستويات الإنفاق العام أي سياسة مالية توسعية هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن تحقيق هدف معالجة الكساد الذي يرتبط بتشجيع الطلب الكلي من خلال سياسة الانفاق العام الموسع ورفع اليد عن الكثير من الضرائب، قد يصطدم بسياسة نقدية انكماشية تعتمد على رفع سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني .

إن المتفحص للأزمات الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الرأسمالي، يجد أن هناك تقاسم للأدوار في كيفية معالجة هذه الأزمات، حيث تمت معالجة أزمة الكساد باستعمال أدوات السياسة المالية وتمت معالجة أزمة التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية، أما فيما يخص مواجهة أزمة الركود التضخمي، فقد تمت بواسطة تكامل السياستين المالية و النقدية على مرحلتين و ذلك بتطبيق سياسة). تحرك (حيث يتم تحويل الأزمة إلى جانب واحد) إما تضخم أو بطالة (بمعنى تركيز جهود السياستين معا نحو معالجة إحدى الجوانب، و هنا عادة ما يميل أصحاب القرار إلى معالجة البطالة أولا، نظرا لتكاليفها الاقتصادية والاجتماعية التي تكون نسبيا أكثر من التضخم، ثم تأتي معالجة ظاهرة التضخم في المرحلة الثانية عن طريق تكامل أدوات السياستين المالية و النقدية و هكذا تتم معالجة الركود التضخمي بتكامل السياستين و ليس بتناقضهما².

أولا: أوجه التعارض بين السياستين المالية والنقدية: يمكن عرض ثلاث بدائل عن حالات التعارض بين السياستين المالية والنقدية، والتي يتم تحليلها فيما يلي:

¹ سالكي سعاد ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2010-2011، ص20

² عمروش شريف، طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري، مجلة الأبحاث الاقتصادية الجامعية، البلدة، الجزائر، 2016، ص 188.

1- هيمنة السلطة النقدية: (نجد فيه هيمنة كاملة للبنك المركزي على السياسة النقدية، فهو يقوم بتحديد النمو في القاعدة النقدية مستقلا عن الاحتياجات النقدية للحكومة وإمكانيات تمويلها في أسواق المال المحلية والأجنبية.

وهذا الأمر يدفع الحكومة إلى تخفيض عجز ميزانيتها إلى مستوى التمويل المتاح من أسواق المال المحلية والخارجية مع خطورة عدم سداد ما تقتضيه من هذه الأسواق، لأن عدم استهلاك هذه الديون يفقد المتعاملين في الأسواق المالية ثقتهم في السندات الحكومية.

2- هيمنة السلطة المالية: نجد فيه هيمنة لوزارة المالية، حيث تستطيع تحديد حجم عجز الميزانية بدون استشارة السلطة النقدية، فإذا تعدى تمويل العجز حدود التوسع في الطلب على القاعدة النقدية الحقيقية عند مستوى الأسعار المستهدف، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط على التضخم والاحتياطيات الدولية، حيث يؤدي ارتفاع مستويات الأسعار في الأسواق المحلية إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجة كما يولد عدم الاستقرار تضخما عاليا قد يضر بنمو الأسواق المحلية الحقيقية والمالية.

3- استقلال كل سلطة بنفسها: (نجد فيه كل من البنك المركزي ووزارة المالية يعملان بطريقة مستقلة، و نتيجة لذلك فإن السلطات النقدية والمالية قد يصيغان قرارات متضاربة مع أهدافهما بالنسبة للقاعدة النقدية و حجم عجز الميزانية، حيث تمول السلطة النقدية الجزء غير المغطى من عجز الميزانية من أسواق السندات المحلية والأجنبية، فإذا لم يكن سوق رأس المال قد تم تطويره بعد فسوف يكون في حالة لا تسمح بتقديم تمويل جوهري، أما إذا كان قد تم تطويره وكانت أهداف السياسة المالية متضاربة مع أهداف السياسة النقدية، فإن معدلات الفائدة في سوق السندات المحلية قد ترتفع لأعلى مستوياتها.¹

المبحث الثالث: نظرة عامة حول السياسة النقدية

بعد تعرفنا في المبحث الأول على السياسة المالية، وسنتناول في هذا المبحث كل ما يتعلق بالسياسة النقدية من جميع الجوانب، بدءا بتعريفها وتطورها وأهم الأسس، كما خصصنا المطلب الثاني لتقديم أهداف السياسة النقدية التي تبدأ بالأهداف الأولية، فالوسيلة ثم الأهداف النهائية، أما المطلب الأخير فقد خصص لأدوات السياسة النقدية.

المطلب الأول: تطور السياسة النقدية ومفهومها

الفرع الأول: تطور السياسة النقدية²

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديثا نسبيا فقد ظهر في القرن التاسع عشر، إلا أن الذين كتبوا عن السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكان هاذ التطور يعود إلى الفكر الاقتصادي، وان الأحداث الاقتصادية هي المحرك في ذلك، وقد كان التضخم الذي انتشر في اسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر سببا في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية، كما أن المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والتضارب بين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة

¹ المرجع السابق، ص 189.

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2005، ص 99-102.

الأمريكية في نهاية القرن السابع عشر من الدوافع الأخرى لبحث دور السياسة النقدية في تلك البلاد، أما في القرن التاسع عشر فان التضخم والمشاكل النقدية الأخرى من العوامل الهامة التي أدت إلى ظهور الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية في القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة، ويمكن تلخيص مراحل تطور دراسة السياسة النقدية في ما يلي:

- المرحلة الأولى: تميزت النظرة السياسية النقدية في بداية القرن العشرين بطابع النظرة الحيادية للنقود التي كان ينظر إليها على أنها عنصر محايد لا اثر له في الحياة الاقتصادية وكان الشائع أن النقود هي مجرد أداة للمبادلات ولا شيء في الاقتصاد أتفه من النقود كما قال جون باتيست ساي. وكانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929 الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، إلا أن حدوث هذه الأزمة اثبت للعالم عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها، وينظر أنها عاجزة عن تقديم حلول خلال تلك الفترة.

المرحلة الثانية: تميزت هذه المرحلة بظهور الفكر الكينيزي على يد الاقتصادي البريطاني جون ماينرد كينز الذي كان ينظر إلى النقود حركية وليست ستاتيكية، ولكن بسبب عجز السياسة النقدية عن الخروج من الأزمة ، بدا كينز يدعو للاهتمام بالسياسة المالية للخروج من ذلك في الفترة ما بين الحربين، وهكذا بدا لكينز أن السياسة المالية تأتي في المرتبة الأولى قبل السياسة النقدية، وتم إعطاء دور كبير للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية أولا ثم السياسة النقدية، عن طريق الإنفاق بالعجز الذي يسنده الإصدار النقدي أو الدين العام.

المرحلة الثالثة: إن التطور الاقتصادي أظهر بعض النقائص في السياسة المالية مما أدى إلى تراجع أهميتها فهي تتميز بعدم المرونة وتؤكد من عدم جدواها في مكافحة التضخم، رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 أن عليها الرجوع الى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الوطني. وبالتالي بدأت تعود السياسة النقدية لتأخذ مكانتها الأولى، إلا أن جاءت مدرسة شيكاغو التي حركت الفكر للوراء مرة أخرى إلى فكر النظرية الكمية للنقد، والدعوة إلى التحكم في عرض النقود هو السبيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك حتى يزداد عرض النقود بصورة عامة بمعدل مساوي لمعدل النمو في الناتج القومي وتكون هذه الزيادة مستقلة عن الدورة التجارية، ويزداد عرض النقود بنفس المعدل في سنوات الكساد كما في سنوات الرخاء.

المرحلة الرابعة: احتدم الجدل بين أنصار كل من السياسة المالية والسياسة النقدية خاصة بعد ظهور نواقص كل منها فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف.

فهناك عودة في التسعينات خصوصا في أمريكا على يد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لإعادة فكر الثلاثينات الكينيزي إلى السياسة الاقتصادية، ويبقى أنصار الفكر النقدي يصرون على جدوى السياسة النقدية وفعاليتها وعدم فعالية السياسة المالية. ومن الطبيعي ان يظهر أنصار السياسة المالية دفاعا عما يدي عليهم النقديون ومازالوا يقدمون امتيازات السياسات المالية عن النقدية وقدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي، فهم يعترفون بضرورة السياسة النقدية وأنها مكتملة للسياسة المالية.

1- مفهوم السياسة النقدية¹

إن اصطلاح السياسة النقدية هو اصطلاح حيث نسبيا لم يظهر في كتابات الاقتصاديين إلا في القرن التاسع عشر، وكانت الأسباب التي أشعلت المدارس الفكرية الاقتصادية بالبحث عن هذا الاصطلاح هو التضخم الذي حدث في اسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر فضلا عن ذلك المشاكل المالية والاقتصادية التي واجهتها بريطانيا، وأخيرا التضارب بين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة خاصة في القرن التاسع عشر كل ذلك خلق حاجة ملحة لبحث السياسة النقدية. وبعد القرن التاسع عشر أصبحت السياسة النقدية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة. وفي الوقت نفسه فهي تعد أداة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة تستخدمها الدولة إلى جانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية، والسياسة السعرية، والسياسة التجارية، وسياسة الأجور التي تهدف إلى التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات الأساسية لهذا النشاط كالمستوى العام للأسعار والاستهلاك والاستثمار والإنتاج والدخل.

يتحدد معنى السياسة النقدية ضمن إطارين أولهما ضيق ويقصد به – الإجراءات المباشرة التي يمكن بواسطتها تنظم عرض النقود في التداول- وثانئهما: المعنى الواسع- الذي يجعل منها مفهوما يشمل التنظيم النقدي والصيرفي والتثيير في عرض النقد وبذلك تكون السياسة النقدية متضمنة كل من السياسة الائتمانية وسياسة الدين العام وسياسة التحويل الخارجي-

للسياسة النقدية عند الاقتصاديين تعريفات كثيرة منها:

- هي مجموعة الإجراءات والأدوات التي تستخدمها البنك المركزي باعتباره ممثلا للسلطة النقدية للتأثير في عرض النقد وحجم الائتمان، أي التأثير في السيولة النقدية في الاقتصاد.

- وعرفت كذلك – التدخل المعتمد المباشر من قبل السلطة النقدية لغرض التأثير في الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقد وتوجيهه، وذلك باستخدام وسائل السياسة النقدية.

-عرفها الاقتصادي G.L Bash على أنها – ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية- كما عرفت السياسة النقدية بأنها- العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق السياسة الاقتصادية.²

¹ محمود عبيد صالح ،علوي السهاني، النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي تجربة السودان ،دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 47- 48 .

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، سبق ذكره ص98.

عرفها **Einzig** بأنها تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عرفها عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك هي جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي.¹

عرفها **Kent** بأنها "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل". ويتضمن هذا المعنى التوسع والانكماش بحجم النقد المتداول بقصد بلوغ أهداف محددة؛² ومن كل ما سبق من مفاهيم وتعريفات للسياسة النقدية فإن طبيعة عملها تهدف إلى معالجة المشاكل الاقتصادية مثل التضخم والبطالة والركود، وكل ذلك يتم من خلال البنك المركزي، لغرض التحكم في المعروض النقدي أو مكوناته بحسب الوضع الاقتصادي للدولة، إذ يتم التقليل عرض النقود في فترات التضخم، ويكون العكس في حالات الكساد لغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية الرئيسية.

2- أسس السياسة النقدية:³

تختلف أسس السياسة النقدية تبعاً لاختلاف مستويات التقدم والتطور والنظم الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المختلفة. ففي الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تتركز هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي وفي مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتتبع هذه الدول في هذا الصدد بعض السياسات النقدية الكمية كحتمية السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي لدى البنوك وغيرها كالتأثير في الائتمان الاستهلاكي أو الائتمان لأغراض المضاربة وغيرها، إلا أن السياسات النقدية لا تعد كافية في تحقيق هذه الأهداف مما قلل من أهميتها وزاد من الاعتماد على السياسات المالية في هذا الصدد ذلك لأن هناك حدود لا تتجاوزها الدولة في مجال خفض أسعار الفائدة أو زيادة عرض النقود وغيرها من الوسائل الأخرى.

أما الدولة السائرة في طريق النمو فإن أسس السياسة النقدية لديها تكمن في الأهداف الأساسية لسياساتها الاقتصادية ومنها السياسة النقدية التي تنحصر في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، ويحد من دور السياسات النقدية في توفير الموارد المالية واختلال الهيكل الإنتاجي لتلك الدول خصوصاً عنصر العمل الفتي.

¹ زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص

² أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص 1.

³ أحمد ولد بني، أهمية السياسات النقدية وعوامل نجاحها - حالة موريتانيا-، مذكرة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2011، ص 3.

هناك نوعان من السياسة النقدية التي يمكن أن يتبعها البنك المركزي هي:¹

أولاً: السياسة النقدية التوسعية :

يهدف هذا النوع من السياسة إلى زيادة عرض النقود لتحقيق مستويات أعلى من الدخل والعمالة خاصة عندما يسود الركود أو الانكماش في الاقتصاد من أجل القضاء على الفجوة بين الطلب الكلي المنخفض والعرض الكلي الذي يفوقه. أي بمعنى (AD>AS) وهذا يعني أن التدفق الحقيقي السلعي أكبر من التدفق النقدي. ومن الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي في حالة السياسة النقدية التوسعية هي ماياتي:²

تخفيض سعر إعادة الخصم: يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم الذي يكون بينه وبين المصارف التجارية وهذا يقود إلى خفض سعر الفائدة في التعامل بين المصارف التجارية وطالبي التمويل لأغراض المختلفة مما يؤدي إلى زيادة في منح الائتمان، ومن ثم زيادة القدرة الشرائية وزيادة الطلب الكلي، ومن ثم زيادة الاستخدام والتقليل البطالة.

ب- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني: وفي هذه الحالة يتمكن المصرف التجاري من الاحتفاظ باحتياطات نقدية فائضة قابلة للإقراض إلى الجمهور لغرض زيادة حجم النقود في التداول - زيادة عرض النقود- .

ج- عمليات السوق المفتوحة يدخل البنك المركزي سوق الأوراق المالية مشترياً يساهم في زيادة عرض النقود، ومن ثم زيادة السيولة النقدية لدى الأفراد والمصارف التجارية مما يمكن من زيادة الطلب وزيادة منح الائتمان وهذا يساهم في زيادة الطلب وزيادة الاستخدام وتقليل البطالة.

ثانياً: السياسة النقدية الانكماشية:

تهدف هذه السياسة إلى معالجة الحالة التي يكون فيها التدفق النقدي أكبر من التدفق السلعي وهذه الحالة تسمى الفجوة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد ما، ويكون الهدف الأساسي من هذه السياسة هو تخفيض حجم عرض النقود، ومن ثم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات ومن ثم خفض الطلب الكلي يتوافق مع العرض الكلي.³

ويتبع هذه السياسة إجراءات معاكسة وفق لما يتخذ في حالة السياسة النقدية التوسعية ومن أهم هذه الإجراءات :

أ- رفع سعر إعادة الخصم: إن رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي يؤدي إلى رفع كلفة اقتراض المصارف التجارية من البنك المركزي، مما يؤدي إلى انخفاض طلبها للائتمان من البنك المركزي وكذلك انخفاض طلب الائتمان

¹ محمود عبيد صالح عليوي السهاني، النقود والسياسات النقدية في الاقتصاد الإسلامي- تجربة السودان أنموذجاً- ط1، دار غيدات للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص61-62-63.

² أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص 25.

³ حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، عمان الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014 ص162 .

من قبل الأفراد والمنشآت من المصارف التجارية بسبب ارتفاع سعر الفائدة المفروض على القروض، وبذلك يقل عرض النقود مما يساهم في خفض الطلب الفعال الاستهلاكي والاستثماري ومن ثم خفض المستوى العام للأسعار.

ب- رفع نسبة الاحتياطي القانوني: إن رفع نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي إلى تقليل إمكانية المصارف التجارية في منح الائتمان لطالبيه، بسبب انخفاض ما لديها من سيولة وهذا يؤدي إلى تقليل عرض النقود في الاقتصاد مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي ومن ثم خفض المستوى العام للأسعار.

ج- عمليات السوق المفتوحة: يدخل البنك المركزي في سوق الأوراق المالية بائعاً للأوراق المالية الحكومية والسندات، لغرض تقليل أو خفض عرض النقود الموجودة لدى المستهلكين والمستثمرين - الجمهور - نتيجة لشراء الأفراد لهذه السندات المباعة عن طريق البنك المركزي ومن ثم تقليل كمية النقود في التداول من خلال انخفاض الطلب الكلي، الذي بدوره يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

لتحقيق أهداف السياسة النقدية لابد من إستراتيجية يتبعها البنك المركزي، ولقد اتبع البنك المركزي عدة استراتيجيات قديمة، ثم ظهرت بعد ذلك استراتيجيات حديثة للسياسة النقدية هذا ما سنتعرض إليه.

الفرع الأول: إستراتيجية السياسة النقدية

يتبع البنك المركزي إستراتيجية من أجل بلوغ أهداف السياسة النقدية التي سنناقشها ، فهو يتبنى إستراتيجية ابتداء باختيار أداة من أدوات السياسة النقدية ثم الهدف الأولي، فالوسيط إلى الهدف النهائي، ولكن هذا يتطلب من البنك المركزي استخدام أهداف نقدية متصلة ببعضها البعض حتى الوصول إلى الهدف النهائي المنشود، وإلا اعتبرت الإستراتيجية غير كاملة.

✓ الاستراتيجيات السابقة للسياسة النقدية: لقد عرف البنك المركزي استراتيجيات غير كاملة منذ نشأته، فالإستراتيجية الكاملة هي التي تحتوي على أهداف أولية ووسيط مع أدوات متناسبة لتلك الأهداف للوصول إلى الأهداف النهائية، كما يمكن رقبته والتنبؤ عليها بمؤشرات، وتصحيح انحرافاتهما، وقد استخدم البنك عدة استراتيجيات غير كاملة وهي:

1- نظرية القرض التجاري:

2- مبدأ الاحتياطات الحرة:

3- أسعار الفائدة:

✓ استراتيجيات السياسة النقدية الحديثة: كانت في البداية تتمثل في اختيار هدف وسيط جديد هو هدف النمو النقدي خلال السنة، ومحاولة تصحيح وضبط الفروقات بين التقديرات والواقع واتبعت هذه العملية بتنظيم هذا النمو في إجمالي الاحتياطات حتى يتوافق مع هدف نمو المجاميع النقدية، وبالتحكم في نمو عرض النقود يقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصد النقدية لدى البنوك. والشكل التالي يبين إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة:

تمثل الأهداف الأولية كحلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية، ولهذا فالأهداف الأولية ماهي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة.

وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى وهي مجمعات الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية، ومجموع احتياطات البنوك، واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة وغيرها.

- مجمعات الاحتياطات النقدية: من المفاهيم المفيدة في التحليل النقدي، مفهوم القاعدة النقدية أو النقد قوي الأثر أو ببساطة النقد الاحتياطي.¹ ويمكن تقسيم الاحتياطات الكلية لدى البنك المركزي إلى موارد واستخدامات. إذ يقوم البنك المركزي بتوفير احتياطات غير مقترضة RU-- لذا نستطيع أن نقول بان القاعدة النقدية هي بمثابة المادة الأولية التي يتحكم بها البنك المركزي ويوفرها للجهاز المصرفي التجاري الذي يستخدمها لإغراض التوسع في عرض النقود الائتمانية.²

- ظروف سوق النقد: هذه المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية.³ تمثل الاحتياطات الحرة الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وقد تكون موجبة أو سالبة.

وبالتالي نرى أن الهدف الأولي الأفضل هو ذلك الذي يتصف بالتأثر وبالتجاوب بسرعة مع تغير الأدوات النقدية المستعملة ويسهل قيادة الاتجاه المرغوب للأهداف الوسيطة المستعملة.⁴

الفرع الثالث: الأهداف الوسيطة

أولاً: تعريف: هي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية مثل: مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية. وتستخدم السياسة النقدية الأهداف الوسيطة نظرا لفوائدها وهي:

1- يمكن للمصارف المركزية أن تؤثر في هذه المتغيرات وبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر على التقلبات المجمعات النقدية، على سعر الصرف، وعلى معدلات الفائدة.

2- تعتبر الأهداف الوسيطة بمثابة إعلان عن إستراتيجية للسياسة النقدية، فعندما يعلن البنك المركزي عن أهدافه الوسيطة فإنه يريد:

- إعطاء الأعوان الاقتصاديين إطارا مرجعيا لتركيز وتوجيه توقعاتهم.

¹ حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات للخدمات الجامعية، الجزائر، 2005، ص14

² السيد علي عبد المنعم، العيسى نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2004، ص79.

³ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 125.

⁴ عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، مصر، ص 79.

- الالتزام بالتحرك في حالة عدم بلوغ هذه الأهداف الوسيطة.

- عندما تنشر الأهداف الوسيطة فهي تمثل استقلالية لعمل السياسة النقدية، كما تشترط أن يكون الهدف الوسيط يعكس الهدف النهائي المنشود، وتكون الأهداف واضحة وسهلة الاستيعاب بين المتعاملين.

- مستوى المعدلات الأساسية للفائدة، سعر الصرف، المجمعات النقدية.

هناك ثلاث نماذج أساسية ممكنة من الأهداف الوسيطة: مستوى المعدلات الأساسية للفائدة، سعر الصرف، المجمعات النقدية الوسيطة. ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- معدل الفائدة كهدف وسيط.

- معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى.

- المجمعات النقدية.

الفرع الرابع: الأهداف النهائية

تبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأدوات الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة. وعموما هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام وللسياسة النقدية بالشكل خاص و هي: تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، العمالة الكاملة، تحقيق معدل عال من النمو، توازن ميزان المدفوعات.

جاءت هذه الأهداف الرئيسية لتطور معرفة دور السياسة النقدية، ففي البداية قبل الثورة الكينية كانت السياسة الوحيدة الموجودة بيد السلطات النقدية هي السياسة النقدية. وكان هدفها الوحيد هو تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم، وبعد أزمة 1929 جاءت الكينية بسياسة أخرى بديلة هي السياسة المالية وظهر هدف آخر لها وهو تحقيق العمالة الكاملة.

وفي منتصف الخمسينات أصبح هناك هدفاً آخر للسياسة النقدية هو تحقيق معدل عال من النمو، وفي السنوات الأخيرة ظهر هدف رابع للسياسة النقدية وهو توازن ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

لقد تبين أن إستراتيجية السياسة النقدية تقوم على مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها. ولكي يتم ذلك لابد من استخدام الأدوات المناسبة لذلك باختلاف أنواعها. فأدوات السياسة النقدية هي الأدوات المتاحة للبنك المركزي أن يستخدمها للتأثير على حجم وسائل الدفع في إطار سياسة نقدية وائتمانية معينة.

رغم أن مجموع الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي يعتبر محدوداً، إلا أن الباحثين في مجال النظرية النقدية اعتادوا تصنيف كل منها تحت مسميات مختلفة.

قد يتم تصنيف هذه الأدوات إلى أدوات كمية وأخرى نوعية. وقد يتم هذا التقسيم إلى أدوات إلزامية من قبل السلطات وأخرى خاضعة لقوى السوق، وأخيراً هناك تقسيم حديث لهذه الأدوات الذي يفرق بينها من حيث طبيعة كل منها فيقسمها إلى أدوات مباشرة وغير مباشرة وهذه أهم الأدوات التي تستخدمها البنوك مع إضافة أدوات أخرى مساعدة.

الفرع الأول: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

تتميز الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بأنها تمكن البنك المركزي من التحكم في حجم الائتمان على المستوى الكلي، وتسمى أيضاً بالوسائل التقليدية لأنها استعملت منذ عهد الكلاسيك ولا تزال مستخدمة من طرف البنوك المركزية إلى الآن على نطاق واسع في الدول المتقدمة لتوفر شروط استخدامها، وهي:

1- سياسة إعادة الخصم:¹

معدل إعادة الخصم هو عبارة عن السعر الذي يقرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية أو مالية قصيرة الأجل، أو عمليات إقراض قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة أو الائتمان قصير الأجل والعملية تقتضي بأن يحصل البنك التجاري على قيمة تقل عن القيمة الاسمية للورقة بمقدار المبلغ المحسوب على أساس معدل إعادة الخصم. يعتبر من أقدم الأدوات التي يلجأ إليها البنك المركزي في التأثير على السيولة والائتمان.

حيث استعملت في سنة 1839 م، ففي حالة التضخم يرفع البنك معدل إعادة الخصم (سعر البنك (ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان بغية مجابهة الأوضاع التضخمية ومن ثم يلجأ البنك المركزي إلى سياسة الحد من الائتمان لدى البنوك التجارية فيقوم برفع تكلفة الائتمان المتمثلة في معدل الفائدة فترتفع تكلفة التمويل، مما يدفع المستثمرون بالامتناع عن الاقتراض وقد يلجئون إلى استثمار أموالهم في السوق المالية بشرايتهم أسهم وسندات، هكذا تخرج الأموال من فح السيولة فيقلص حجم الكتلة النقدية وينكمش. أما في حالة إتباع البنك المركزي لسياسة توسعية فإنه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى يتيح للبنوك بخصم ما لديها من أوراق تجارية أو الاقتراض منه للتوسع في منح الائتمان فيقبل المستثمرون على البنوك التجارية للحصول على المزيد من الائتمان بتكلفة منخفضة.

2- سياسة السوق المفتوحة:

تعتبر أداة عمليات السوق المفتوحة أهم أدوات السياسة النقدية في كثير من دول العالم وخصوصاً المتقدمة منها وتمثل عمليات السوق المفتوحة بمعناها الضيق، في قيام البنوك المركزية ببيع وشراء السندات الحكومية وأذونات الخزينة، أما عمليات السوق المفتوحة بمعناها الواسع فإنها تعمل بشراء وبيع الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية بالإضافة إلى شراء وبيع السندات الحكومية وأذونات الخزينة.²

تستخدم أدوات عمليات السوق المفتوحة كأداة من أدوات السياسة النقدية بغرض التأثير على حجم الائتمان وقد ظهرت أهمية أداة عمليات السوق المفتوحة في أعقاب عام 1930 م بعد اكتشاف محدودية أداة سعر إعادة الخصم

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2006، ص122

² بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ، ص125.

وبعد استخدامها من قبل إنجلترا والولايات المتحدة في السنة المذكورة، وبعد 1930 استخدمت كثير من دول العالم وخاصة المتقدمة هذه الأداة بدرجة كبيرة، ويرجع السبب في تركيز كثير من البنوك المركزية علي استخدام عمليات السوق المفتوحة كأهم أداة من أدوات السياسة النقدية وخاصة بالمقارنة بسعر إعادة الخصم، لكونها أكثر توجهها وشمولا للسيطرة علي الائتمان وذلك لكونها ذات تأثير مباشر وأني علي حجم النقود والائتمان وكذلك علي أسعار الفائدة عموما، في حين أن سعر إعادة الخصم ذات تأثير غير مباشر علي النقود والائتمان من خلال التغيرات الأولية التي تحدثها في أسعار النقد والنتائج الثانوية التي تنعكس علي أسعار الفائدة طويلة الأجل. يؤدي استخدام البنوك المركزية لأداة عمليات السوق المفتوحة إلي تغيير حجم النقد المتداول

ويؤثر علي قدرة المصارف التجارية علي خلق الائتمان. إن قيام البنوك المركزية بشراء أو بيع السندات الحكومية أو اذونات الخزينة من قبل البنوك المركزية من خلال السوق المفتوحة سوف يؤدي إلي زيادة النقد المتداول في حالة الشراء وإلي خفض كمية النقد المتداولة في حالة البيع وفي الحالة الأولى) الشراء (سوف تزداد قدرة المصارف التجارية علي خلق الائتمان وفي الحالة الثانية) البيع (سوف تنخفض قدرة المصارف التجارية علي الائتمان.

يستخدم البنك المركزي أداة عمليات السوق المفتوحة لعلاج أو تخفيض حدة المشاكل التي يواجهها الاقتصاد، ففي حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية وأذونات الخزينة لزيادة النقود المتداولة ومن ثم زيادة قدرة المصارف التجارية علي منح الائتمان وذلك بغرض زيادة حجم الاستثمار ومن ثم زيادة معدل التوظيف وزيادة الدخل القومي أما في الأوقات التي يعاني فيها الاقتصاد من معدلات تضخم مرتفعة فإن البنك

المركزي يقوم ببيع السندات الحكومية واذونات الخزينة للمصارف التجارية والجمهور مما يؤدي إلي خفض كمية النقود المتداولة ومن ثم تنخفض قدرة المصارف التجارية علي منح الائتمان مما يؤدي انخفاض الطلب الكلي وتنخفض مستويات الأسعار. من المفيد التأكيد هنا علي أن الهدف الذي يرمي إليه البنك المركزي من تدخله في السوق النقدية هو مراقبة تنظيم عرض النقد من خلال التأثير علي سيولة وقدرة المصارف التجارية¹.

3 سياسة الاحتياط الإجباري:

يتمثل الاحتياط الإجباري للبنوك التجارية فيما تودعه هذه البنوك كنسبة من ودائعها في شكل رصيد دائم لدي البنك المركزي دون أن يتقاضي علي ذلك أي سعر فائدة، يحدد معدل هذا الاحتياط بالنظر إلي نسبة الودائع أو القروض المقدمة، هذا الاحتياط يختلف معناه عن الرصيد السائل الذي تبقيه البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين، الغرض من هذا التنظيم في البداية هو حماية المودعين. ففي حالة التضخم يعمل البنك المركزي علي رفع نسبة الاحتياطيات النقدية لدي البنوك التجارية، مما يحد من قدرتها علي منح الائتمان، فهو يعتبر إجراء انكماشيا المقصود منه الإقلال من سيولة البنوك التجارية ليقبل بذلك حجم المعاملات ومن ثم الطلب الكلي، مما يؤدي إلي

¹ زكريا الدوري، د. يسري السامرائي البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية. للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2006،

انخفاض الأسعار بما يسمح من كبح جماح التضخم، يحدث العكس في حالة الكساد أي العمل على تخفيض نسبة الاحتياط القانوني فيرتفع حجم الاحتياطات النقدية لدي البنوك.¹

الفرع الثاني: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:

تنقسم الأدوات المباشرة للسياسة النقدية إلى قسمين:²

أولاً: الأدوات الكمية المباشرة: استعملت الحكومات عدة إجراءات مباشرة ذات طابع كمي تهدف إلى مراقبة حجم القروض وتتعلق هذه التقنيات بتحديد مختلف الحصص البنكية وشروط استعمال التسهيلات البنك المركزي والاحتياطات الإيجابية.

ثانياً: تحديد الحصص البنكية: يمكن لأجهزة الإشراف على القروض أن تتحكم في سيولة البنوك عن طريق إجبارها على احترام بعض الحصص البنكية، وهي عبارة عن معدلات بين بعض العناصر المكونة لأصول ميزانياتها وبعض العناصر المكونة لها، وهكذا تؤدي قرارات الرفع أو التخفيض من الحصص البنكية إلى النقص أو الزيادة في مقادير العملة المتداولة. وفي سيولة البنك

الفرع الثالث: الأدوات المساعدة للسياسة النقدية:³

تتمثل هذه الأساليب في بعض الأدوات التي لا يمكن تصنيفها ضمن السياسات السابقة للسياسة النقدية، والتي يمكن إتباعها زيادة فاعلية هذه السياسات في إحداث التأثير المطلوب. وهي مجموعة التدابير والإجراءات المباشرة التي يتخذها البنك المركزي، إزاء المؤسسات والأجهزة المالية والمصرفية بهدف تحقيق أهداف السياسة النقدية. وترتبط إجراءاته بمكانة المصرف المركزي ومدى تأثيره على مؤسسات الجهاز المصرفي وهي أساليب معنوية غالباً.

1- أسلوب العلانية وأسلوب الإقناع الأدبي وأسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة:

إن الرقابة المباشرة للبنك المركزي على الائتمان، تنصرف إلى التأثير الأدبي ، تنصرف إلى التأثير الأدبي للبنك المركزي على البنوك التجارية. أي مدى القدرة البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية لإتباع السياسات التي يقوم بوضعها لتحقيق أهداف معينة وذلك عن طريق الاجتماعات والمؤتمرات التي يعقدها مع هذه البنوك، وكذلك توجيه النصائح والمعونة في حل مشاكل هذه البنوك، كما تنصرف الرقابة المباشرة أيضاً إلى التعليمات والأوامر الملزمة التي يقوم البنك المركزي بإصدارها للبنوك، لتلتزم بها في مجال عملها وقروضها واستثماراتها.

¹ فريد بن طالبي، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحها في التغيرات الدولية، حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير 2002 ص4.

² أسامة كامل وعبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالدية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص139

³ عبد الرزاق بن عمرة، السياسة النقدية من خلال الانتقال والتأثير -دراسة تحليلية قياسية-، ط1، منشورات الفا للوثائق، 2020، ص 226-235.

2- أسلوب الرقابة وأسلوب العقوبات: يقوم البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر على عمليات البنوك بشكل دوري حسب الحاجة لمعرفة مدى تطبيق البنوك التعليمات والأوامر الموجة إليها من طرف البنك المركزي، كما يتلقى البنك المركزي تقارير عن أنشطة البنوك السنوية التي تبين حالة البنوك وسيولتها وحجم الودائع والقروض بها.

3- مرونة وفعالية أدوات السياسة النقدية: إن تصميم السياسة النقدية يجب أن يجول الهدف النهائي إلى أهداف محلية وتشغيلية – أهداف أولية- بأعلى مستوى كفاءة، الأمر الذي يستلزم توافر أكبر قدر من المرونة والفعالية لهذه الأدوات¹.

✓ مرونة أدوات السياسة النقدية: فالمرونة تعني إمكانية تعديل وتغيير الأدوات إذا ما طرأت حاجة لذلك، والبنك المركزي يجب أن يكون مستعداً لذلك في أي وقت، حتى لو استدعى الأمر ضرورة أن يتم التغيير في ذات اليوم. كذلك تستلزم أن يكون استخدام هذه الأدوات بناء على مبادرة من البنك المركزي بدلاً من أن تأتي من البنوك أو من غيرها. كما تستلزم إعطاء الاستقلالية الكافية والحرية في التصرف واتخاذ القرار بالسرعة وفي إطار معايير محددة سلفاً لسياسة النقدية التي تنتهجها.

✓ فعالية أدوات السياسة النقدية: تعني أن الأدوات يجب أن تكون قادرة على نقل آثار السياسة المنتهجة بسرعة وفعالية لكافة أركان النظام المالي والمصرفي والاقتصاد القومي ككل. كذلك تعني الفعالية ضرورة صياغة هذه الأدوات بصورة تمكن من تجنب حدوث أي اضطراب أو تشويه لعملية الوساطة المالية أو تجزئة للسوق أو توزيع غير كفاء للموارد.

¹ المرجع السابق، ص 238.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل نستنتج وانه بالرغم من تعدد مفاهيم السياسة الاقتصادية، إلا أن هناك اتفاق على أنها إستراتيجية تقرها الدولة لبلوغ أهدافها. والتي يمكن تلخيصها في المربع السحري لكالدو. لقد لاحظنا اختلاف أنواع السياسة الاقتصادية. فهناك السياسة الهيكلية والظرفية و بروز السياسة النقدية والمالية كأحد أهم الأدوات السياسة الاقتصادية المستعملة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للناتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات. تلعب السياسة المالية دورا هاما في تطور المجتمعات ولتطبيق السياسة المالية والوصول إلى الأهداف المسطرة تستخدم الدولة مجموعة من الأدوات والتي تعتبر المكونات الأساسية للسياسة المالية والمتمثلة في الإنفاق العام والإيرادات العامة والموازنة العامة. غير انه يمكن القول بصفة عامة أن أهداف السياسة المالية تتمحور في كيفية الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وتعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات التي يتم اللجوء إليها لمكافحة التضخم، وكذا حماية العملة الوطنية من التدهور ولتحقيق التوسع الاقتصادي القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية. تعمل السياسة النقدية في التحكم في السيولة اللازمة للتأثير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية وفي مقدمتها الإنتاج والأسعار.

ومن خلال عرضنا للسياسة المالية والنقدية واستعراض أهم الأدوات المتبعة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي يتضح أن السياسة المالية أكثر فعالية في مواجهة الركود الاقتصادي، والسياسة النقدية من خلال سلطة البنك المركزي تكون لها فعالية في مواجهة الضغوط التضخمية، إلا أن التنسيق بين السياسات من خلال البنوك التجارية عبر وجود آليات تتبعها الدولة في ذلك وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

أداء البنوك الجزائرية وعلاقتها

بالسياسات الاقتصادية

(2019-2000)

تمهيد:

لا شك في أن السياسة الاقتصادية تشمل علة مجموعة من السياسات ومن بين أهم هذه السياسات السياسة المالية لانهما يستطيعان تحقيق الأهداف المتعددة التي يهدف اليها الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال الاعتماد على الأدوات المتعددة التي تستطيع كل منهما تكييفها من تؤثر في كافة الجوانب و خاصة تأثيرهما على تقييم أداء البنوك التجارية.

ولهذا الغرض رأينا من الأهمية أن نسلط الضوء في هذا الفصل على دراسة حالة الجزائر و معرفة تطور كل من السياسة النقدية و المالية و أهم المؤثرات المعتمدة من قبل البنوك الجزائرية خلال الفترة من 2000 الى 2019 و معرفة العلاقة التي تربط كل منهم خلال الفترة 2005-2014 و ذلك من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي قمنا بتقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث كمايلي:

- ✓ المبحث الأول: الإصلاحات البنكية في الجزائر و اهم المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء البنوك الجزائرية خلال 2000-2019.
- ✓ المبحث الثاني: السياسة النقدية و المالية في الجزائر خلال 2000-2019.
- ✓ المبحث الثالث: علاقة مؤشرات تقييم أداء البنوك الجزائرية بالسياسة النقدية و المالية خلال 2005-2014.

المبحث الأول: الاصلاحات البنكية في الجزائر و أهم المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء البنوك الجزائرية.

يعد القطاع البنكي من أهم القطاعات استجابة للتغيرات الاقتصادية الدولية بإعتباره قناة التدفقات النقدية و أداء لدعم النظام المالي لتحقيق تكامله مع الأسواق و المؤسسات المالية و الدولية، و لقد انعكست هذه التغيرات الاقتصادية على اقتصاديات الدول و لم تكن الجزائر في منأى عن ذلك بحيث أصبح البحث عن خيارات بديلة تنعكس ايجابيا على توجهاتها التنموية و يتجلى ذلك في الاعتماد على عدة إصلاحات إقتصادية و من أبرزها ما عرفه القطاع البنكي الجزائري أواخر القرن العشرين بعد صدور قانون النقد و القرض 10/90 إذ يعد مثابة اللبنة الأساسية للإصلاحات البنكية و للحكم على مسار هذه الاصلاحات يمكن الاعتماد على تحليل مؤشرات تقييم الأداء لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة اللاحقة للإصلاحات.

المطلب الأول: لمحة عن الاصلاحات البنكية في الجزائر (2000-2017)

مر القطاع البنكي الجزائري بمجموعة من الإصلاحات و لقد تمثلت في صدور قانون النقد و القرض هذا الأخير مرى بالعديد من التعديلات.

الفرع الأول: تعديلات قانون النقد و القرض⁽¹⁾:

أولاً: الأمر 01/01: صدر الأمر 01/01 المعدل و المتمم و المكمل لأحكام القانون 10/90 و الصادر بتاريخ: 27 فيفري 2001 و المتعلق بإدارة و الجزائر و تعزيز استقلالية السلطة النقدية لبلوغ هدفين:

- التمكن من خلق انسجام بين السلطة التنفيذية و محافظ بنك الجزائر.

- الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر و السلطة النقدية قصد ارساء الاستقلالية النقدية، بحيث يتمثل مجلس الادارة في الهيئة التي تشرف على ادارة و تسيير شؤون البنك المركزي و أوكلت لها مهمة الرقابة.

و يتكون مجلس النقد و القرض يتكون من ثلاث شخصيات تختار حسب مرسوم رئاسي بحكم كفاءتهم في اتخاذ القرارات النقدية و الاقتصادية و كان الهدف من هذا التغيير ترسيخ مبدأ استقلالية البنك المركزي.

ثانياً: الأمر 11/03:

صدر قانون 11/03 في 26 أوت 2003 إثر أزمة الخليفة و البنك الصناعي التجاري من أجل الوقوف على الثغرات في النظام البنكي الجزائري و ظهور حجم الضعف الذي يعاني منه في ظل التطورات الاقتصادية.

و لقد جاء هذا القانون ليعمق الفصل بين مصالح الهيئات القائمة على تسيير الشؤون النقدية في الجزائر المتمثلة في مجلس الادارة و مجلس النقد و القرض في مجال سياسة الصرف و التنظيم و الاشراف و أنظمة الدفع و

(1) - طلحاوي فاطمة الزهراء، مدياني محمد، تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل الاصلاحات البنكية الجزائرية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 2، جوان 2019، ص ص 80-81

قد استحدث هذا القانون هيئة رقابية لمتابعة نشاطات ابك، يعد هذا القانون بمثابة نقطة تحول ذو بعد ايجابي في توضيح شروط و مقاييس اعتماد البنوك كما يصدر مجلس النقد و القرض نظام يحدد الحد الأدنى الجديد لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية⁽¹⁾.

ثالثا: الأمر 40/10:

لقد حاول التعديل الذي ادخل على قانون النقد و القرض الصادر في 26 أوت 2010 تعزيز وسائل البنوك في مواجهة المخاطر عبر تقوية أنظمة رقابتها الداخلية فقد نص التعديل الذي أدخل على نص المادة 97 التزاما على البنوك و المؤسسات المالية بوضع جهاز فعال للرقابة الداخلية⁽²⁾

رابعا: الأمر: 10/17:

بعد انخفاض أسعار المحروقات أسعار المحروقات في السوق العالمية شهدت الجزائر تراجع في إيراداتها لتمويل الموازنة العامة والتي تعتمد أساسا على المحروقات.

لجأت الجزائر الى سياسة التسيير الكمي و التي تسمح بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي من اجل تمويل الموازنة العامة للجزائر وهذا باصدار قانون النقد و القرض 10/17 المؤرخ في 10/11/2017 و الذي يحتوي على مادة وحيدة و هي المادة 45 التي تنص على أن يقوم البنك المركزي بشكل و لمدة خمس سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها الخزينة من اجل المساهمة على وجه الخصوص.

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.

- تمويل الدين العمومي الداخلي.

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تتخذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برامج الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية و الميزانية، و التي تنبغي أن تقضي في نهاية المذكورة أعلاه كأقصى تقدير الى توازنات خزينة الدولة⁽³⁾

المطلب الثاني: هيكل القطاع المصرفي الجزائري حاليا.

حقق القطاع المصرفي الجزائري تطورا كبيرا خلال الأعوام القليلة الماضية وواكب التطورات الاقتصادية و المالية و النقدية التي شهدتها الجزائر، و على الرغم من الانجازات الكبيرة التي حققها القطاع المصرفي الجزائري 4.9 % فقط من القطاع المصرفي العربي على الرغم من أن اقتصاد الجزائري يشكل نسبة 8.4 % من الاقتصاد العربي، و

(1) - حسني مبارك بعلي، امكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغييرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، دارالجزائر، 2011-2012.

(2) - بهناس العباسي بن أحمد لخضر، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 11/03، بنقد فالقرض و التحديات الراهنة له، جامعة الجلفة، ص 42

(3) - زواوي فضيلة، أثر تعديلات قانون النقد و القرض على مسار اصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البحوث و الدراسات التجارية، مجلد 05 عدد 01، مارس 2021، ص 85

يدل هذا الأمر على وجوب مواكبة القطاع المصرفي في الجزائر أهمية وحجم الاقتصاد الجزائري، وعلى الرغم من التطور الذي شهدته المصارف الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع المصارف العربية والاجنبية وتجدر الإشارة إلى أن المصارف الخاصة الموجودة في الجزائر هي فروع لبنوك أجنبية مما غياب المصارف الوطنية ذات الملكية الخاصة وهذا يؤثر على درجة المنافسة بين المصارف ومستوى الخدمات المقدمة وعلى تطوير المنتجات المصرفية ومن الضروري الاستمرار في عملية اصلاح القطاع المصرفي والمالي الجزائري من خلال معالجة أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع ومنها تطوير القوى العاملة، وتحسين ادارة المخاطر تطوير وتوسيع استعمال بطاقات الائتمان العمل على الحد من التفاوت الكبير في الحجم بين المصارف والتوسع في مجالات الإقراض للشركات الخاصة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة يتميز القطاع المصرفي في الجزائر بنسبة تركيز عالية حيث تدير أكبر 10 مصارف جزائرية نحو 77% من مجموع موجودات القطاع ولديها أكثر من 75% من الودائع ونحو 52% من القروض وتمثل هذه المصارف بالترتيب على النحو التالي⁽¹⁾.

بنك الجزائر الخارجي الوطني الجزائري، القرض الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية المحلية، بنك البركة الجزائري، بنك الخليجي الجزائر، بنك المؤسسة العربية المصرفية، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، ترست بنك الجزائر.

بلغت الحصة السوقية لأكبر ثلاثة مصارف جزائرية من حيث الموجودات نحو 57.3% من مجمل موجودات القطاع، فيما يلي بلغت الحصة السوقية لأكبر خمسة مصارف نحو 72.3% وبالنسبة للودائع بلغت حصة المصارف الثلاثة الأولى نحو 59.4% و المصارف الخمسة الأولى 75.3% أما بالنسبة إلى القروض فقد بلغت حصة أكبر ثلاثة مصارف حوالي 44.2% وحصة أكبر خمسة مصارف نحو 57.7%.

المطلب الثالث: أهم المؤشرات المعتمدة لتقييم أداء البنوك الجزائرية خلال 2005-2017:

ان رفع مستوى الأداء يأتي على قيمة اهتمامات البنوك وهي في سبيل تحقيق ذلك تعتمد على قدراتها الذاتية إضافة إلى سياسات اصلاحية عامة تمس القطاع المصرفي وفي هذا السياق وصنعت البنوك الجزائرية من أولوياتها تحقيق مستويات عليا لأدائها المصرفي وقد اعتمدت على مجموعة من المؤشرات نذكر أهمها فيما يلي:

فرع الأول: مؤشر كفاءة رأس المال خلال 2005-2015.

منذ إصدار نسبة كفاية رأس المال ضمن التشريع والتنظيم المصرفي في القطاع المصرفي الجزائري سعت جميع البنوك والمؤسسات المالية الناشطة الالتزام بهذه النسبة في إطار مواصلة التقيد بماير لجنة بازل الثانية الصادرة سنة 2004 ويظهر الجدول أن البنوك والمؤسسات المالية قد نجحت في ذلك وبنسب أعلى من الحد الأدنى المحدد بـ 8% مع ملاحظة الفوارق المسجلة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

(1) - بناشهو فريدة، النظام المصرفي والمالي الجزائري، مطبوعة بيداغوجية لدروس، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016 - 2017، ص 64-65

جدول رقم:(1-3): نسبة الملاءة في البنوك العمومية و البنوك الخاصة(2005-2009)

السنوات	القطاع المصرفي	البنوك العمومية	البنوك الخاصة
2005	%12	%11.69	23.66
2006	%15.15	%14.37	21.59
2007	%12.94	%11.62	23.48
2008	%16.5	%15.97	20.24
2009	%21.78	%19.10	35.26

ونلاحظ من خلال الجدول أن البنوك الخاصة سجلت نسبة ملاءة خلال الفترة (2005-2009)

تجاوزت الـ 20% إن سجلت تذبذبا فهي أكبر من النسبة المسجلة بالبنوك العمومية خلال نفس الفترة وهي بدورها قد سجلت تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض مع الاشارة الى النسبة المسجلة في البنوك الخاصة سنة 2009 التي بلغت مستوى قياسي 35.26% الأمر الذي ساهم في رفع نسبة الملاءة في القطاع المصرفي فوق مستوى الـ 20% لنفس السنة و قد يعود تفوق البنوك الخاصة من جهة الى كفاءتها و قدرتها في التحكم في نشاطها المصرفي خصوصا اذا علمنا أنها تعود لرأس مال أجنبي أو عربي و من جهة أخرى نجد أن البنوك الخاصة لا تتعرض لحجم مخاطر كبير مقارنة لما تتعرض له البنوك العمومية المطالبة بتمويل الاقتصاد الوطني و منح قروض للمؤسسات العمومية⁽¹⁾.

أما بعد سنة 2009 الى غاية 2014 يتم توضيحها في الجدول التالي:

جدول (2-3): تطور معدل كفاية رأس المال خلال الفترة 2010-2014

المؤشر/ السنة	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة الملاءة الاجمالية	%23.64	%23.77	%23.26	%21.50	%16.02
نسبة الملاءة على الغير	%17.67	%17.00	17.48	%15.51	%13.31

المصدر: فالي نبيلة استراتيجيات تأهيل المؤسسات الجزائرية – دراسة حالة البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، السنة الجامعية: 2016-2017، ص 22.

الملاحظ أم معدل كفاية رأس المال للمصارف الجزائرية هو في ارتفاع منذ سنة 2010 رغم انخفاضه في سنة 2013 و 2014 حيث بلغ و على التوالي 21.5% و 16.02% و بالرغم من ذلك يعتبر هذا المعدل جيد أو أعلى من الحد الأدنى الذي يفرضه بنك الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية، حيث نص على رفع نسبة الملاءة من 08% الى 9.5% ابتداء من أول أكتوبر على يغطي رأس المال الأساسي (القاعدي) كل من مخاطر الإئتمان و السوق و التشغيل

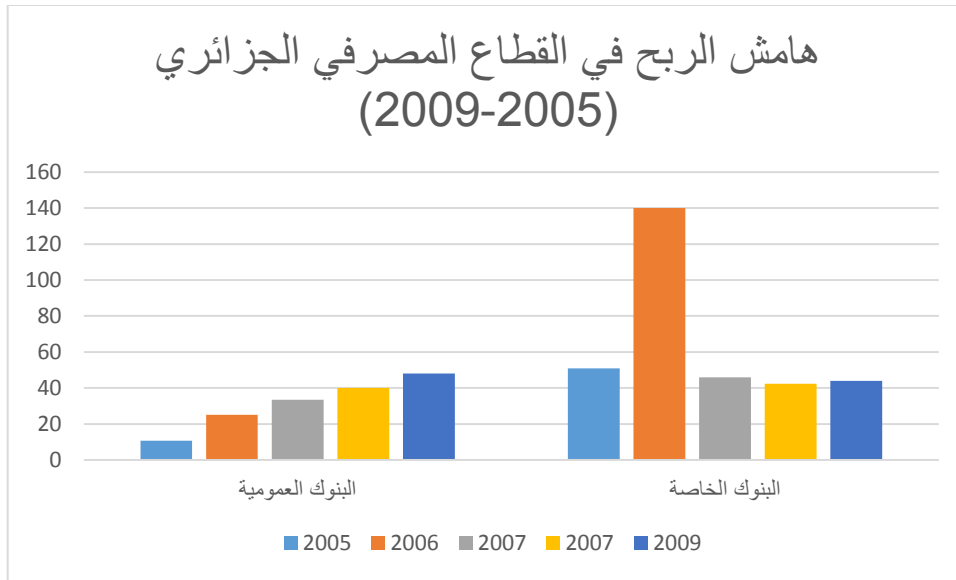
(1) – حيار عبد الرزاق، المرجع نفسه، ص – ص 37-38

بنسبة 7% على الأقل، إضافة إلى تكوين هامش بنسبة 2.5% سماه (وسادة أمان) وأعلى كذلك من الحد الذي تضعه لجنة بازل III (10.5% بحلول سنة 2019) و هذا مؤشر على ملاءة رأس المال للمصارف الجزائرية وقدرتها على امتصاص أية صدمات محتملة مما يعزز من درجة الثقة فيها⁽¹⁾.

الفرع الثاني: مؤشرات الربحية خلال 2005-2017

يبين الشكل أسفله تطور هامش الربح في البنوك العمومية الخاصة.

الشكل (3-1): هامش الربح في القطاع المصرفي الجزائري (2005-2009)



المصدر: جبار عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 38

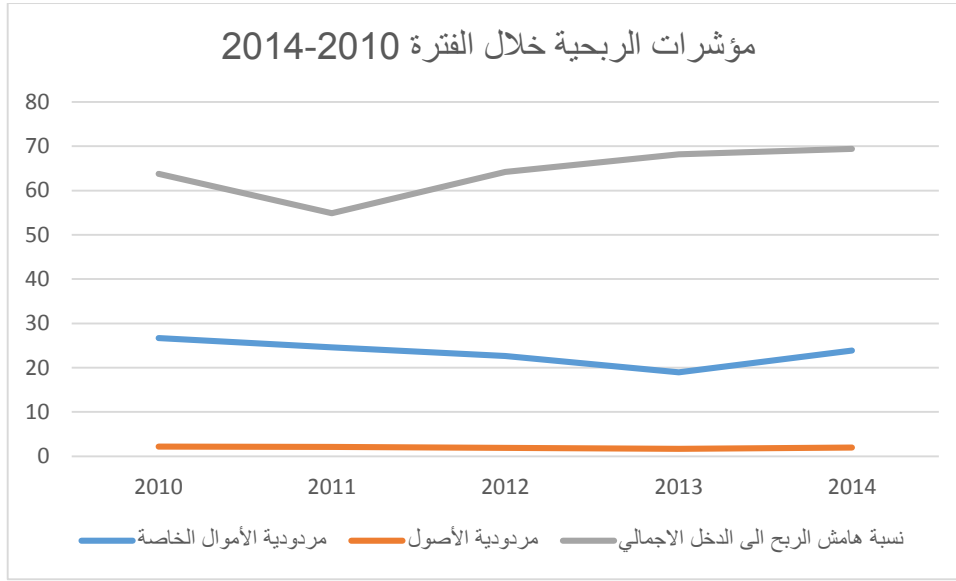
نلاحظ من الشكل أعلاه التطور الايجابي لهامش الربح في البنوك العمومية خلال الفترة (2005-2009)، أما البنوك الخاصة فقد شهد هامش الربح تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض من سنة الأخرى خلال نفس الفترة إلا أنه سجل معدلات أكبر من ما سجل في البنوك العمومية و هي الوضعية التي تفسر التسيير الجيد لمخاطر القروض بالبنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية، هذه الأخيرة التي سجلت قفزة نوعية في هامش ربحها خلال سنة 2009 حيث تراوح في حدود 48% يمكن إرجاعها لتحسين طرق التقييم و التسيير و المتابعة لمخاطر القروض، هذا من جانب، و من جانب آخر يرجع سبب ذلك في تشديد الرقابة على محافظ البنوك العمومية من طرف بنك الجزائر و اللجنة المصرفية⁽²⁾.

أما بعد سنة 2009 الى غاية 2014 يتم توضيح مؤشرات الربحية في الجدول التالي:

(1) - فالي نبيلة، المرجع نفسه، ص 83.

(2) - جبار عبد الرزاق، المرجع نفسه، ص 84.

الشكل رقم (2-3): مؤشرات الربحية خلال الفترة 2010-2014



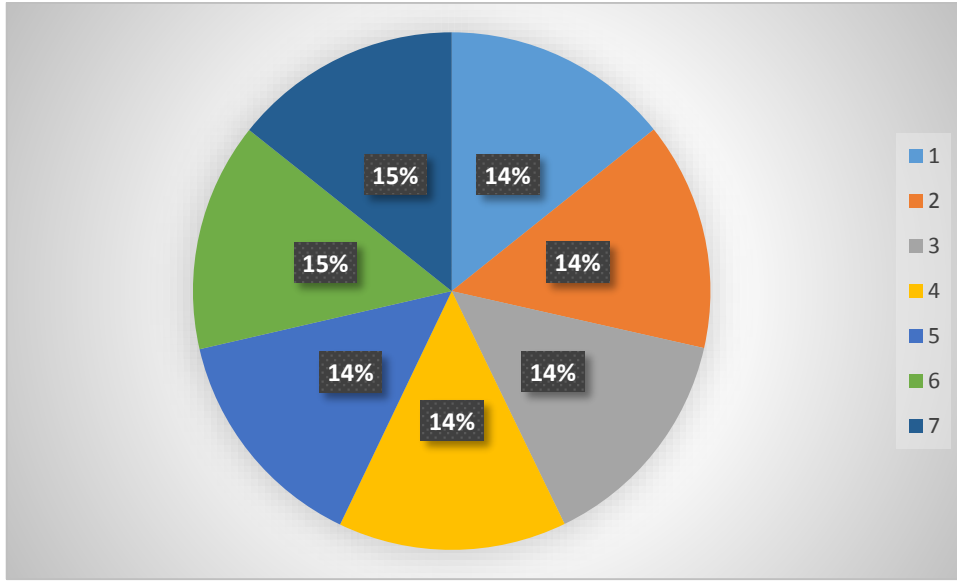
مصدر: فالي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص 27.

تعد مردودية المصارف العمومية و الخاصة في سنة 2014 مرضية حيث سجلت مردودية الأموال الخاصة (العائد على رأس المال) مقارنة بنسبة 2013 ارتفع بقدر 23.9% مقابل 19% كما ارتفع مؤشر العائد على الأصول من 1.7% سنة 2013 الى 2% سنة 2014 و هي نسبة جيدة تعكس تحسن كفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في استخدام أصوله، و عرف هامش الربح استقرا حيث بلغ نسبة 69.4% في سنة 2014 مقابل 68.2% في 2013 كما أن نسب الأعباء خارج الفوائد انخفضت قليلا عن سنة 2013 حيث بلغت 28.5% بعد ما كانت 35.6% و يمكن توضيح المؤشرات المختلفة لربحية الجهاز المصرفي في الجدول أعلاه.

الفرع الثالث: مؤشرات السيولة خلال 2011-2017

يبين الشكل الموضح أسفله قيم احتساب السيولة لكل سنة من سنوات البحث لهذه المؤشرات أهمية للقطاع المصرفي.

الشكل رقم (3-3): نسب السيولة للقطاع المصرفي خلال (2011-2017)



المصدر: لعراف زهية، فريد مصطفى، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة و الربحية، مجلة جزائرية للاقتصاد والتسيير، مجلد رقم 14، 2020، ص 43.

ويظهر أن هناك تباينا واضحا فيما بين هذه النسب من حيث الانخفاض والارتفاع، شاهد القطاع البنكي الجزائري تذبذبا واضحا بين الارتفاع والانخفاض في هذه النسبة خلال المدة المبحوثة حيث سجلت أعلى قيمتها سنة 2012 بمقدار 38.27% و أدناه سنة 2016 بمقدار 20.03% إلا أنها في المتوسط تكاد تكون قريبة إلى حد كبير حيث بلغ متوسط نسب السيولة في السنوات 31.75% و يلاحظ الانخفاض في النسبة الذي شهده عام 2014 ثم عامي 2016 و 2017 على التوالي وهذا قد يكون مؤشر جيد للبنوك الجزائرية بالنسبة للأرباح والعوائد ولكنه في نفس الوقت يشير الى تراجع قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية المستحقة وتراجع عام في حجم النقد والأرصدة لدى البنك المركزي مضافا إليها الاستثمارات والأوراق المخصوصة مقارنة بحجم الودائع⁽¹⁾.

(1) – لعراف زهية، فريد مصطفى، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل السيولة و الربحية، مجلة جزائرية للاقتصاد و التسيير، مجلد رقم 14، 2020، ص 44.

المبحث الثاني: السياسة النقدية و المالية في الجزائر خلال 2000-2019

للسياسات الاقتصادية المختلفة آثار فعالة على أداء البنوك التجارية و تعد السياسة النقدية و السياسية المالية من أبرز متغيرات البيئية الاقتصادية التي بنوك تجارية تعمل بشكل فعال و حيد مالم تكن البيئية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك البنوك سليمة و من خلال هذا المبحث سيتم عرض السياسة النقدية و المالية في الجزائري.

المطلب الأول: عرض السياسة النقدية في الجزائر خلال 2000 – 2019:

الفرع الأول: طبيعة السياسة النقدية في الجزائر خلال العشرية الأخيرة:

لقد تميز الاقتصاد الكلي الجزائري خلال العشرينية السابقة بالادخار لاسيما خلال الفترة من 2004 الى 2008 و التياتسمت بالصلابة المالية و القدرة على مقاومة الصدمات الخارجية لكن و بالرغم من الأزمة المالية الخانقة المسجلة في سنة 2009 و التي تسببت في انهيار إيرادات صادرات المحروقات بنسبة تقدر بـ 42.5% مقارنة بنسبة الأساس 2008 فقد استطاعت السلطات النقدية التصدي للأزمة نظرا للحجم الكبير الموجودات الخارجية و التي كانت تعتبر المصدر الرئيسي للتوسع النقدي في الاقتصاد الجزائري.

حيث عرفت الفترة ما بين 2009-2011 انخفاض في التوسع النقدي هذا من جهة و من جهة أخرى عرف الاقتصاد الجزائري تزايد معدلات التضخم الداخلي ما جعل السلطات النقدية و على رأسها بنك الجزائر الى اللجوء الى امتصاص فائض السيولة على مستوى السوق النقدية خلال سنة 2013 بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية غير مباشرة تبعا لاصلاح السياسة النقدية في أوت سنة 2010⁽¹⁾.

الفرع الثاني: تطور أدوات السياسة النقدية: 2000-2019

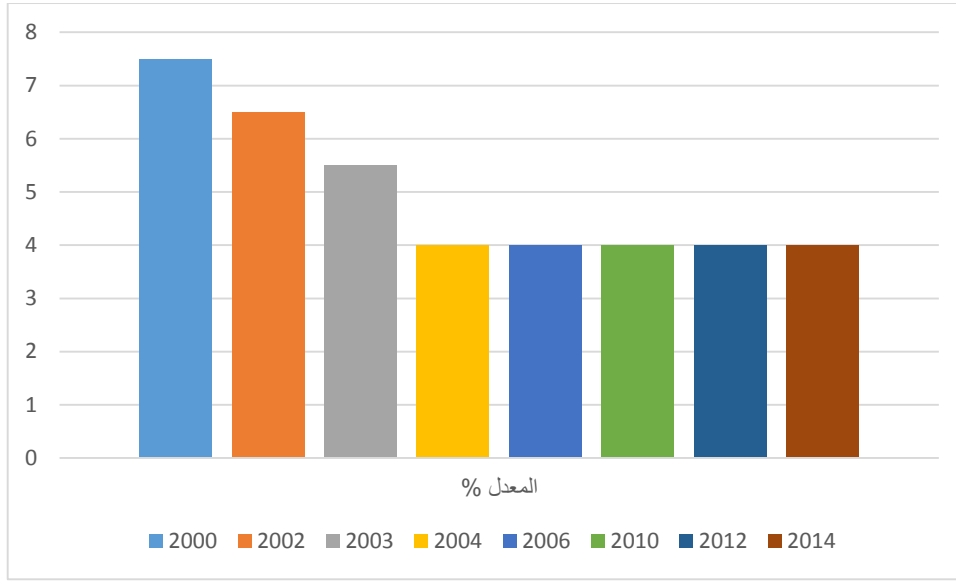
يستخدم بنك الجزائر أدوات، تتمثل معدل إعادة الخصم الاحتياطي القانوني و عمليات السوق المفتوحة

أولاً: معدل إعادة الخصم بعد 2000:

قبل صدور قانون النقد و القرض كان بنك الجزائر يتعامل على اساس المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل الخطم لكل قطاع بعد ذلك أصبح يتعامل الخصم الذي يتم تغييره كل سنة تقريبا و كان ذلك أصبح يتعامل الخصم الذي يتم تغييره كل سنة تقريبا و كان ذلك مع بداية سنة 1992 و يقوم مجلس النقد و القروض بتحديد كيفية و شروط ذلك و الجدول اموالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم بعد 2000

(1) – حدادي عبد اللطيف، دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في الجول النامية – دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي العباس، سيدي بلعباس، 2016-2017، ص 194

الشكل (3-4): تطور معدل اعادة الخصم بعد 2000



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات بنك الجزائر

من خلال الشكل نلاحظ أن معدل اعادة الخصم في الخصم في انخفاض تدريجي حيث كان في سنة 2000 يقدر بنسبة 7.5% لينخفض 6.5% سنة 2002 بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك التي خفضت مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر من 170 مليار دج سنة 2000 الى 102.9 مليار جوان 2001 ولقد ساهم هذا الوضع في كبح وتيرة نمو الكتلة النقدية و لكن هذا الانخفاض في معدل اعادة الخصم لم يشجع البنوك على اقتحام ميدان الاستثمار لتعادله مع معدل الفائدة المدين وفي سنة 2002 استمر معدل انخفاض الى أن استقر عند 4% خلال 2004-2014 وهذا بسبب فائض السيولة الذي جعل من معدل الفائدة المدين وفي سنة 2002 استمر معدل انخفاض الى أن استقر 4% خلال 2004 – 2014 وهذا بسبب فائض السيولة الذي جعل من معدل اعادة الخصم أداة غير نشطة و كذلك لتحسين الوضعية المالية للبنوك مما أدى بها الى الأحجام عن طلب اعادة التمويل لدى بنك الجزائر.

و في سنة 2015-2019 لم يسجل بنك الجزائر من خلال المعطيات التي يقوم بوضعها معدلات لاعادة الخصم وهذا يدل على تخليه على هذه الأداة من فائض السيولة.

ثانيا: نسبة الاحتياطي القانوني بعد 2000.

حسب المادة 93 من قانون النقد و القرض يتم إلزام البنوك التجارية بفتح حساب مجمد ينتج فوائد أولا ينتجها لتكوين احتياطي بحسب على مجموع ودائعها أو جزء منها و يدعى بالاحتياطي الاجباري أو القانوني و لا يتعدى 28% من المبلغ الذي اعتمد كأساس لحسابه و في حالة الضرورة يمكن لبنك الجزائر هذه النسبة ثم جاء الأمر (03-11) ألفي هذه المادة و أصبح القانون الجديد ينص على أدوات السياسة النقدية دون الاحتياطي القانوني الا أنه و نظرا لأهميته باعتباره الضمان الأول للمودع و أداة فعالة في يد السياسة النقدية ثم اعادة ادراجها حسب القانون

رقم (4-20) المؤرخ في: 2004/03/12 حدد معدل الاحتياطي الاجباري في التعليم الصادرة عن بنك الجزائر تحت رقم 94-73 تاريخ: 28 ديسمبر 1994 بنسبة 25% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليم و بعد ذلك رفعت نسبة الاحتياطي الى 4% وفق التعليم رقم 2001/01 بتاريخ: 11 فيفري 2001 عندما شعر البنك المركزي بتمادي المصارف التجارية في منح التسهيلات الائتمانية و بعد تطبيق هذه التعليم بحوالي عشرة أشهر فقط أصدر بنك الجزائر تعليمية أخرى (06-2001) برفع الاحتياطي الى 4.25% انطلاقا من 25 ديسمبر 2001 و هذا يدل على رغبة البنك المركزي الجزائري جعلها وسيلة هامة للتحكم في سيولة البنوك و استخدامها للحد من التضخم أو لمكافحة الانكماش و لازالت عند هذا المستوى حتى الوقت الحاضر لكي تتوافق مع حاجات التنمية الاقتصادية و السياسية العامة للدولة⁽¹⁾.

و تم توضيح الاطار العملي لهذه الأداة وفق التنظيم رقم 02-04 الصادر 04 مارس 2004 و المحدد لشروط تكوين الحد الأدنى من الاحتياطات الاجبارية و الجدول التالي يوضح من خلاله مدى تطور الاحتياطي الاجباري.

الشكل رقم (3-5): تطور معدل الاحتياطي القانوني



المصدر: من اعداد الطلبة: اعتماد على النشرة الاحصائية لبنك الجزائر – جوان 2015، ص 17.

اعتمادا على التقرير السنوي 2017 لبنك الاجباري تميز معاملها بالاستقرار في سنة 2004 بعد تعديله نحو الارتفاع في سنة 2008 حيث أصبح 8% بدلا من 6.5% و من جهة أخرى انتقل معدل وعا الاحتياطي الاجباري الى 9% سنة 2010 ليرتفع بعدها الى 11% سنة 2012 و بعدها ارتفع خلال سنتي 2013 و 2014 الى 12% و قد ساهمت هذه الأداة بشكل فعال في امتصاص فائض السيولة اذ يمثل الاحتياطات الالزامية بين 18% و 20% من السيولة البنكية لدى بنك الجزائر⁽²⁾.

(1) حواش محمد، أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات ماجستير أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، 2016-2017 ص 65.

(2) بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، ص 182.

وفي نسبة 2016 وبعدها قرر بنك الجزائر خفض الاحتياطي الاجباري من 12% الى 8% كمرحلة أولى في سياق حزمة من الاجراءات الخاصة بمواجهة الأزمة المالية الحادة التي تمر بها البلاد نتيجة التراجع الحاد في اسعار المحروقات في السوق العالمية (1).

ثالثا: السوق المفتوحة و استرجاع السيولة:

1- السوق المفتوحة:

حسب المادة 72 من القانون (90-10) تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع و شراء السندات العمومية و التي يكون تاريخ استحقاقها أقل من ستة أشهر ، و سندات خاصة قابلة للخصم أو بغرض منح القروض على أن لا تتجاوز سقف 20% من الايرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة الا أن السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم (03-11) المتعلق بالنقد و القرض في المادة رقم (54) منه كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة.

رغم أن فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبق الا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996 و شملت مبلغا يقدر بـ 04 مليون دج بمعدل فائدة متوسط 14.94% و منذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتنع السيولة الفائضة (2).

2- استرجاع السيولة:

تم دخول حيز التطبيق بموجب التعلية رقم 2002/02 الصادر في 11 أبريل 2002 و التي ادخل بموجبها أسلوب استرجاع السيولة لـ 07 أيام ضمن أساليب تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ليتم تدعيمها لاحقا بأسلوب استرجاع السيولة لثلاثة أشهر من أوت 2005.

و بموجب هذا الأسلوب يعلن بنك الجزائر عن رغبته في امتصاص السيولة عن السوق النقدية عن طريق المناقصة و ذلك بعرض المبلغ المراد سحبه بمعدل فائدة يعين من طرف بنك الجزائر نفسه.

علما أن هذه الوسيلة تعتبر هي الأكثر مرونة لأنها يمكن تعديلها يوميا مقارنة مع الأداة الاحتياطي الاجباري (3).

المطلب الثاني: معالم السياسة النقدية في الجزائر 2000-2019:

ان ادارة السياسة النقدية عن طريق الأدوات السابقة سمح بإمتصاص مبالغ معتبرة من فائض السيولة عن طريق الأدوات السابقة سمح بإمتصاص مبالغ معتبرة من فائض السيولة في السوق النقدية و هو ما انعكس على ظهور ملامح الاستقرار النقدي في الجزائر خلال هذه العشرينية يمكن ان نقرأ هذا الاستقرار من خلال الأرقام و المؤشرات المبنية لتطور الحالة النقدية في الجزائر طيلة هذه الفترة و التي نتبعها كمايلي:

(1) <https://www.aljazairalyoum.dz> تاريخ الزيارة: 2021/06/29

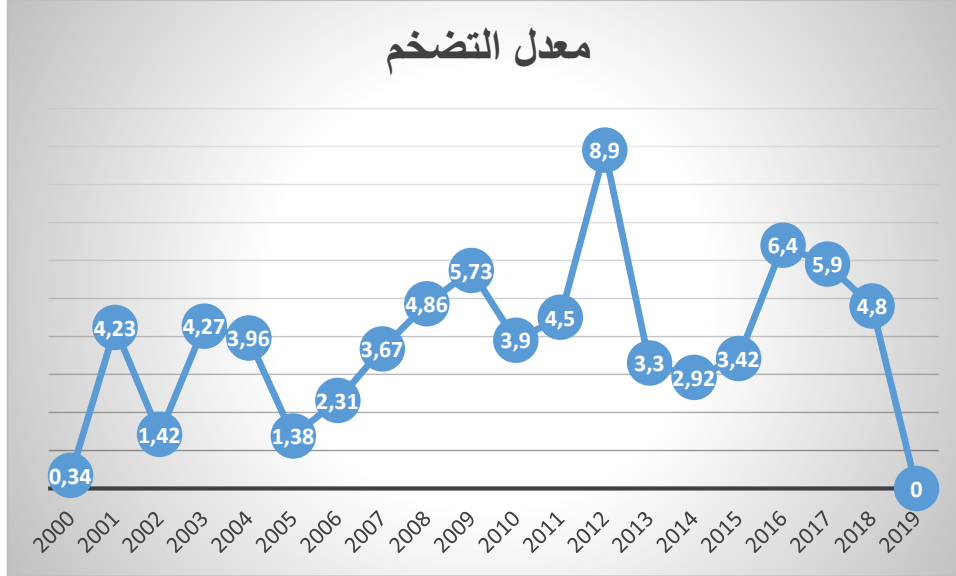
(2) حواش محدد، مرجع سبق ذكره، ص 73.

(3) بقيق ليلى اسمها.....السياسة النقدية في الجزائر و موقوفاتها الداخلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص 345

الفرع الأول: تطور معدل التضخم

يظهر هذا التطور من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-6): معدل التضخم (2000-2019)



مصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات بنك الجزائر.

يتضح من خلال الشكل انخفاض معدل التضخم الفعلي المستهدف الى غاية 2005 باستثناء سنوات 2001 - 2003 و 2004 التي ارتفعت فيها معدلات التضخم فوق 3% لكن مع تطبيق برنامج دعم النمو الأول في 2005 يلاحظ معدلات التضخم شهدت اتجاهها عاما في الارتفاع بالرغم من تذبذبها وبلغت ذروتها في 2012 ثم انخفض سنة 2013 ويرجع هذا الانخفاض الى أن التضخم في سنة 2012 أدى بينك الجزائر الى ادخال أداة جديد سنة 2013 لاسترجاع السيولة لستة أشهر ورفع معدلات الاحتياطات الاجبارية وهذا بهدف تدقيق إدارة السياسة النقدية وبالتالي أصبح معدل التضخم في حدود الهدف المسطر من طرف ادارة السياسة النقدية وبالتالي أصبح معدل التضخم في حدود الهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض، ولكن لم يعرف معدل التضخم نوع من الاستقرار حيث ارتفع و بشكل كبير من 2015 الى 2018، أما ما يؤكد الواقع هو أن الجزائر كانت تعيش بحبوحة مالية في مطلع الألفية الثالثة بسبب انخفاض اسعار البترول في الأسواق العالمية⁽¹⁾.

الفرع الثاني: تطور سعر الصرف خلال 2000-2019

أصبح بنك الجزائر ابتداء من سنة 1996 الى غاية الوقت الحالي هو المسير لنظام سعر الصرف وفقا لنظام التقييم وعن طريق سوق الصرف ما بين البنوك.

(1) - ناصر بوجلال، التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية، مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04 العدد 06، جوان 2019، ص 187.

جدول رقم(3-3): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

المتوسط السنوي لسعر الصرف	السنوات	المتوسط السنوي لسعر الصرف	السنوات
74.4	2010	75.3	2000
72.85	2011	77.3	2001
77.55	2012	79.7	2002
79.38	2013	77.4	2003
87.9	2014	72.61	2004
107.13	2015	73.4	2005
109.44	2016	72.9	2006
114.99	2017	69.36	2007
118.54	2018	64.56	2008
119.34	2019	72.73	2009

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات بنك الجزائر www.bank.of.algeria.dz

من خلال الجدول أعلاه أن سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ثابت نسبيا في حدود 75-80 خلال فترة 2000-2014 ولكن في سنة 2007 وصل حدود 66 دينار للدولار الواحد بسبب أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي و ارتفاع أسعار البترول و هو ما أثر على قيمة الدولار الأمريكي عالميا و لكن نتيجة الاجراءات التي قام بها بنك الجزائر و الزامية الى تخفيض قيمة العملة مقابل الدولار ليصل الى حوالي 109.51 دينار للدولار الواحد سنة 2016 و استمرار انخفاض قيمة الدينار الى غاية سنة 2019 و ذلك بسبب انخفاض اسعار البترول في الأسواق العالمية.

الفرع الثالث: تطور العرض النقدي خلال 2000-2019:

عرفت الكتلة النقدية في الجزائر تطورا خلال السنوات 2000-2019 و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3-4): تطور العرض النقدي M2

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المجموع M2	2022.5	2473.5	2901.5	3354.4	3738.0	4146.9	4933.7	5994.6	6955.9	7178.7
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المجموع M2	8162.8	9929.2	11015.1	11941.5	13673.2	13798	13716.3	19474.6	15638.1	16506.6

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على: معطيات بنك الجزائر www.bank.of.algeria.dz علاء أسماء، علام فاطمة، واقع السياسة النقدية خلال فترة 2010-2017، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 03، سبتمبر 2020، ص 465.

لقد عرفت الألفية الجديدة نموا متزايدا للكتلة النقدية التي النقدية من 2022.5 مليار دينار جزائري عام 2000 الى 2473 مليار دج عام 2001 بنسبة نمو تقدر بـ 22.3% ويعزي ذلك الى الزيادة في الأرصدة الخارجية و الانطلاق في تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ يقدر بحوالي 07 مليارات دولار أي حوالي 525 مليار دج لمدة متوسطة تمتد الى 03 سنوات من أفريل 2001 الى أفريل 2004 بالاضافة الى ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد الوطني و التي وصلت الى 68% من اجمالي الديون الداخلية حيث بلغت 107.72 مليار دج موزعة منها حوالي 74 مليار دج قروض للقطاع العام و الباقي قروض للقطاع الخاص سنة 2002 بلغت الكتلة النقدية 2901.5 مليار دج بنسبة زيادة قدرها 17.3% مقارنة بنسبة 2001 و يرجع هذا الارتفاع لقيمة الأرصدة الخارجية الصافية من 1310.8 مليار دج الى 1755.7 مليار دج سنة 2002 بنسبة تقدر بحوالي 34%.

المطلب الثاني: عرض السياسة المالية في الجزائر خلال 2000-2019:

لقد عرف أداء الاقتصاد الجزائري تطورا ملحوظا و هذا راجع الى ارتفاع أسعار البترول الأمر الذي سهل انطلاق الكثير من المشاريع التي تعتمد عليها السلطات العمومية و الخاصة بالفترة (2001-2014) لأحداث نمو اقتصادي مستدام طبقت الجزائر من خلال الاعتماد على السياسة المالية عدة استراتيجيات تجسدت في شكل برامج تنموية و سياسات إصلاحية اختلفت باختلاف أنظمة و ظروفها الاقتصادية و سيتم عرض هذا بشكل مختصر مع تحديد تطور الانفاق الحكومي و العجز الموازي في الجزائر.

الفرع الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر في ظل البرامج التنموية الاقتصادية 2000-2019.

في ظل الوفرة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار الصرف شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاز سياسة مالية توسعية و ذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها و الممتدة على طول الفترة 2001-2014 و تمثلت في:

أولاً: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي:

إن برنامج الانعاش الاقتصادي وجه أساساً للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الانتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في المجالات الكبرى كالري، النقل... الخ ضمن هذا الاطار يمكن تقسيم برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الى عدة قطاعات رئيسية وهي (1).

جدول رقم (3-5): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي.

النسبة	المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاع
40.1%	210.5	2	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى و هياكل قاعدية
38.8%	204.2	6.5	53.1	72.5	71.8	التنمية المحلية و البشرية
12.4%	65.4	12	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري
8.6%	45	-	-	15	30	دعم الاصلاحات
100%	525	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: نسيم بن يحيى، أحمد ضيف، المرجع نفسه، ص 169.

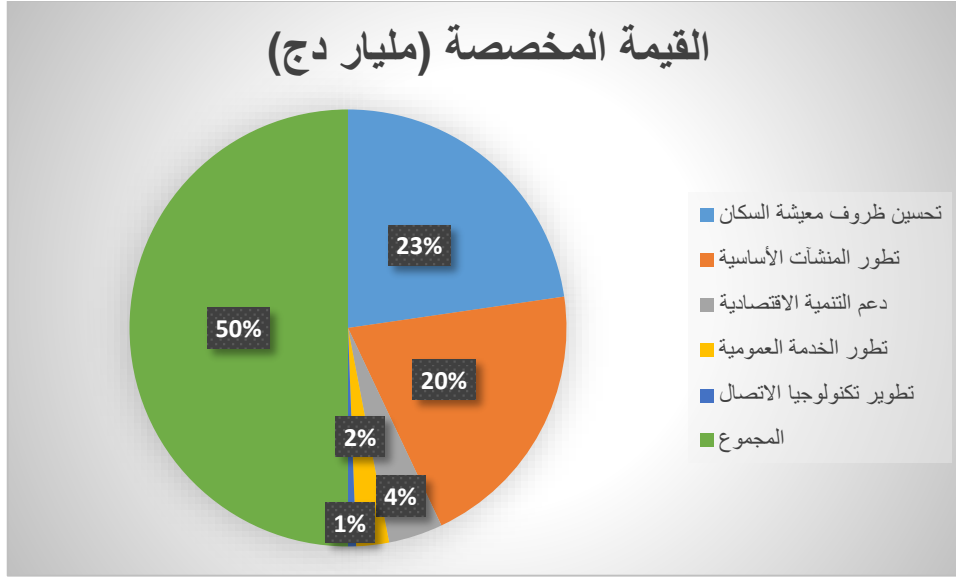
يتضح من خلال هذا الجدول أن قطاع الأشغال العمومية حاز على أكبر نسبة من اجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث خصص له غلafa ماليا قدره 210 مليار دج أي ما يعادل نسبة 40.1 % من اجمالي المخصصة للبرنامج وهذا راجع لكون الدولة تسعى من خلاله للنهوض بالاقتصاد الوطني و توسيع نشاط المؤسسات الانتاجية بهدف خلق فرص عمل جديدة و تقليص حجم البطالة، و اما قطاع التنمية المحلية و البشرية فقد استفاد من مبلغ قدره 204.2 مليار دج أي ما يعادل 38.8 % من اجمالي المخصصة للبرنامج، و تسعى الدولة من خلال هذا القطاع الى تحسين المستوى المعيشي خاصة في المناطق الريفية المعزولة أما بالنسبة لقطاع دعم الفلاحة و الاصلاحات فقد حاز على نسبة 12.4 % و 8.6 % على التوالي و الهدف منهما ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية.

(1) - نسيم بن يحيى، أحمد ضيف، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-1963، المجلة الجزائرية الاقتصادية و المالية، العدد 07، المجلد 02، أبريل 2017، ص، ص 168، 169.

ثالثا: برنامج دعم النمو 2005-2009:

جاء هذا البرنامج في اطار مواصلة البرامج و المشاريع التي سبق اقرارها و تنفيذها في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي يستهدف مواصلة مجهود إنعاش النمو و تكثيفه في جميع مجالات قطاعات النشاط و مرافقة أداة الانتاج الوطنية في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي، و يبين الجدول الموالي توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) (1)

الشكل رقم (3-7): توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)



المصدر: سليمة طبائية، ساسية عنابي، السياسة المالية في الجزائر و انعكاساتها على الأداء الاقتصادي، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 6،، العدد 03، جوان 2017، جامعة الأغواط، ص 188.

يتضح من الشكل أن قطاع التنمية البشرية و الاجتماعية الذي يهدف تحسين ظروف معيشة السكان استحوذ على أكبر نسبة من المبالغ المخصصة للبرنامج، حيث استفاد من مبلغ يقدر بـ 1908.5 مليار دينار ما يمثل 45.4% من اجمالي المبلغ المخصص للبرنامج و زرع هذا البرنامج على عدة قطاعات (قطاع السكن، التربية الوطنية، التعليم العالي و البحث العلمي، الصحة العمومية، الشباب و الرياضة) يليه قطاع الأشغال العمومية و المنشآت الأساسية بمبلغ يقدر بـ 1703.1 مليار دينار ما يمثل 40.5% من اجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، و هو ما يعكس الاهتمام الذي توليه الدولة لقطاع البنى التحتية و المنشآت الأساسية لدورها الهام في تشجيع الاستثمار و توالي باقي القطاعات و تشمل قطاعات دعم التنمية الاقتصادية قطاع الخدمة العمومية ثم قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسب تقدر بـ: 8%، 4.9%، 1.2% من اجمالي المبلغ المخصص للبرنامج.

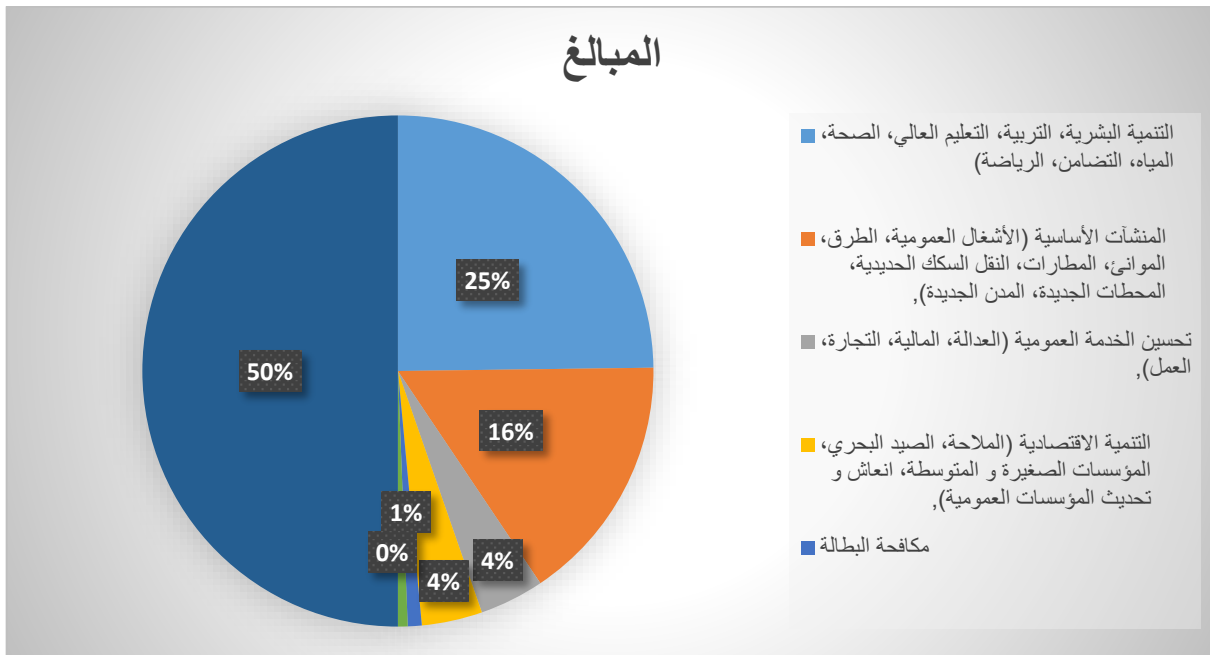
(1) – سليمة طبائية، ساسية عنابي، السياسة المالية في الجزائر و انعكاساتها على الأداء الاقتصادي، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 6،، العدد 03، جوان 2017، جامعة الأغواط، ص، ص 187، 188.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:

خصصت الجزائر خلال الفترة 2010-2014 غلafa ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصص حتى الآن و المقدر بحوالي 286 مليار دولار أي ما يعادل 21214 مليار دج و تمت دراسة هذا البرنامج و الموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد مجلس الوزراء و هو يشمل برنامجا جاريا الى نهاية 2009 بمبلغ 9680 مليا دينار يعادل 130 مليار دولار و برنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دينار أي 155 مليار دولار.

و الشكل التالي يبين توزيع مخصصات الغلاف المالي للبرامج الأساسية التي تضمنها برنامج توطيد النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2010 -2014.

الشكل رقم (3-8): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014



المصدر: محمد صلاح، اهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري كالدور – دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع اشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد 16، 2016، ص 274.

انطلاقا من الشكل نلاحظ أن السلطات الجزائرية فقد أولت أهمية كبيرة للتنمية البشرية على حساب باقي الأنشطة الأخرى و ذلك بنسبة بلغت 49.5% من اجمالي مخصصات البرنامج الخماسي و التي قدرت بمبلغ مالي يقدر بـ 10122 مليار دينار جزائري ليلمها قطاع البنية التحتية و الذي حظي بنسبة 31.5% و ذلك ما يقدر بـ 6448 مليار دينار جزائري و يمثل ما حظي به القطاعين 81% و ما تبقى من مخصصات البرنامج قد وزع بنسب متفاوتة بين كل من تحسين و تطوير الخدمات العمومية و التنمية الاقتصادية و الحد من البطالة و البحث العلمي و التكنولوجي على التوالي، اذن الحكومة في هذا البرنامج لم تهمل مجال البنية التحتية وواصلت في دعم هذا القطاع هذا القطاع لماله من أهمية في دعم التنمية الاقتصادية و بعث النمو الاقتصادي.

رابعاً: البرنامج الخماسي للنمو في الجزائر خلال الفترة 2015-2019:

في إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة الى تنفيذها مطلع 2001 بنت برنامجاً جديداً لانعاش القطاعات التي لازالت في 2001 بنت الحكومة برنامجاً جديداً لانعاش القطاعات لازالت في قيد الانجاز والعمل على تطبيق محلولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني حيث يشمل هذا المخطط مجموعة من الحالات و على العموم يمكن تلخيصها في⁽¹⁾:

- تم اقتراح استكمال المشاريع التي هي طور الانجاز بمبلغ 15100 مليار دج يصب مجملها في دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن الصحة التعليم و غيرها بالاضافة الى تخصيص غلاف مالي لاعادة تقييم المخطط الخماسي قدره 2500 مليار دينار سنوياً.

- تنوع الصادرات خارج المحروقات مثل العمل على تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الانتاج الزراعي و ايجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة.

- تكثيف الحكومة جهودها في البحث و التنقيب عن حقوق نفط و غاز جديدة و تطوير عمليات الانتاج الحالية و ذلك من أجل أن تضمن الحكومة موقعها في السوق العالمي و أمنها الطاقوي طويل المدى.

- انشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة.

و غير ذلك و في الأخير يمكن الإشارة الى انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية منتصف 2014 أدى الى عدة تخوفات على القدرة المالية للدولة الجزائرية التي يعتمد اقتصادها على المحروقات، خاصة عندما انهارت أسعار المحروقات أكثر في بداية 2015 الى دون 48 دولار للبرميل ما أدخل الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر في أزمة اقتصادية بموجها قامت الجزائر بتجميد العديد من برامج التنمية بنسبة كبيرة خاصة برنامج التنمية الخماسي للسنوات 2015-2019 و تطبيق سياسة ترشيد النفقات تحت مسمى التقشف.

الفرع الثاني: تحليل برنامج الانفاق العام في الجزائر 2000-2019:

تميز الأداء الاقتصادي و المالي للجزائر خلال الفترة 2000-2019 بقابلية الاستمرار في استقرار الاقتصاد الكلي ففي ظل الأداء القوي للنمو الاقتصادي خارج المحروقات الذي نجم عن برامج الانعاش و دعم النمو و في ظل تحسن وضعية المالية العامة، عكس تطور سياسة الانفاق العام بمختلف بنوده في الجزائر تطور مسؤولية الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و سمح بتحسين الوضع الاقتصادي و هو ما يمكن بيانه من خلال المؤشرات التالية⁽²⁾.

(1) - محرز نورالدين، الاستراتيجية الوطنية للتحوّل من الاقتصاد الريعي في الجزائر مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول " الاصلاح

الاقتصادي و الاداري و سياسات التكيف في الأردن و الوطن العربي، الأردن، 2019، ص 13-14

(2) - يحيوي عبد الحفيظ البرامج الاقتصادية التنموية و تطور سياسة الانفاق العام في الجزائر جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص 328

جدول (3-6): تطور بنود الميزانية الى الناتج الداخلي الخام p/B للجزائر للفترة 2000-2017

السنوات	2010	2009	2008	2007	2005	2004	2002	2000	
الإيرادات العامة	3056.7	3275.4	2822.8	1900.3	1719.8	1599.3	1570.3	1138.9	
النفقات العامة	4657.6	4199.7	4175.8	3143.4	2105.1	1860.0	1540.9	1199.9	
رصيد الميزانية	-	924.3-	1353	1243.1	385.3-	260.7-	29.4	60.9-	
الناتج الداخلي الاجمالي	- 119915	9968-	11043.7	9388.9	7539.8	6134.6-	4883.9-	4114.8-	
السنوات	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
الإيرادات العامة	5534.09	6313.95	5635.5	4943.7	4552.5	4218.18	4099.9	3469.1	13473.8
النفقات العامة	649.52	7899.06	8269.9	73836.6	7656.3	7656.16	60270	6844.1	5930.4
رصيد الميزانية	- 1664.32	- 2110.13	- 2110.13	2439.9-	- 3103.8	-	-	3375-	-
الناتج الداخلي الاجمالي				17494	17508	17731	16169.2	16115.4	14526.6

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على البيانات من 2014 – 2019 من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، تاريخ الاطلاع:

2021/07/02.

استنادا الى الجدول أعلاه و بالنظر الى تطور بنود الميزانية العامة خلال الفترة 2000-2019 يمكن القول بأن رصيد الميزانية عرف عجزا خلال الفترة محل الدراسة باستثناء 2002 وهذا نظرا الى النمو والتوسع الكبير فالعجز في الرصيد الميزاني ارتفع بنسب كبيرة جدا خلال الفترة 2000-2019 وهذا نظرا الى التوسع العام لدور الدولة من خلال قياسها بالخدمات المجانية كالتعليم، الصحة، تسيير المرافق العمومية... الخ وكذا تدعيم بعض السلع الاستهلاكية

كذلك يفسر هذا العجز بتراجع أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة و التي انخفضت الى أقل من 50 دولار للبرميل و هو ما انعكس سلبا على إيرادات الجباية البترولية و بالتالي أدى الى زيادة عجز الميزانية.

و إجمالاً فإن التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني يعاني من اختلال يتمثل في عدم التناسب بين الإيرادات العامة من جهة و النفقات العامة من جهة أخرى هذا فضلاً على نمو النفقات بمعدل أعلى من نمو الإيرادات حيث نجد ارتفاع و نمو النفقات العامة بنسبة 589.81 خلال نفس الفترة إضافة الى محدودية مصادر الإيرادات و ارتكازها أساساً على الجباية البترولية نسبة 60 على الأقل.

و بهذا فعجز الميزانية العامة الذي تطور تبعاً لتغيرات أسعار المحروقات و الذي يعتبر أحد العوامل الأساسية لاختلال أوضاع التوازن الاقتصادي المالي الداخلي، يؤدي بنا الى القول بأن المالية العامة تتأثر بمختلف التوازنات الخارجية لكون الإيرادات تخضع بدرجة كبيرة لما يطرأ على السوق النفطية و لكون الإيرادات تتركز بنسب عالية على الجباية البترولية.⁽¹⁾

أما في سنة 2009 فقد بلغ معدل نمو الكتلة النقدية أدنى مستوى له بمبلغ 7173.1 مليار دج بمعدل نمو قدره 3.1% مقارنة مع سنة 2008 و هذا بسبب التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية و انخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية و كذلك انخفاض الزدائع تحت الطلب أما سنة 2010 ارتفع معدل نمو الكتلة النقدية بنسبة 15.4% و هو ما يمثل قيمة 8280.7 مليار دج و هذا بعد أن سجل أدنى معدل نمو الكتلة النقدية في الألفية الجديدة يقدر بـ 3.1% بقيمة 7173.1 مليار دج سنة 2009 و يفسر هذا بارتفاع النقدية الصافية الناجمة عن تحسن احتياطات الصرف و احتياطات الذهب بالإضافة الى مباشرة تنفيذ برنامج التنمية المستدامة الذي يمتد على مدار أربع سنوات من 2009 الى 2014 و الذي خصص له مبلغ قدره حوالي 238 مليار دولار و لكن ما يلاحظ أن هناك نمو بطيء في الكتلة النقدية في السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة أين قدرت بـ 0.30% في عام 2015 و 1.76 بواحد دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة مالية.

(1) - يحيوي عبد الحفيظ البرامج الاقتصادية التنموية و تطور سياسة الانفاق العام في الجزائر جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص 330

المبحث الثالث: علاقة مؤشرات تقييم أداء البنوك الجزائرية بالسياسة النقدية المالية.

للسياسات الاقتصادية المختلفة آثار فعالة في أداء البنوك التجارية وتعد السياسة النقدية والمالية من أبرز متغيرات البيئة الاقتصادية و إحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة و المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل، فلا يمكن تصور إمكانية وجود قطاع مصرفي يتضمن بنوك تجارية تعمل بشكل فعال وحيد مالم تكن البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها تلك البنوك سليمة.

المطلب الأول: السياسة النقدية وعلاقتها بتقييم أداء البنوك الجزائرية.

الفرع الأول: علاقة الوسائل الكمية بالاحتياطات النقدية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2014

أولاً: علاقة معدل إعادة الخصم بتقييم أداء البنوك الجزائرية خلال 2005-2014.

يكون لسياسة إعادة الخصم تأثير معنوي في البنوك التجارية لأنها تعكس سياسة البنك المركزي ونظرته الى الأوضاع النقدية والائتمانية و الاقتصادية في البلد و كذلك تعكس موقف البنك المركزي من السياسة الائتمانية للبنوك و ما إذا كان يعدها توسعية أو إنكماشية أكثر مما هو ضروري و هل أن اتجاه البنك يميل نحو التوسع أو يميل نحو الانكماش في الائتمان المصرفي و في عرض النقد على السواء⁽¹⁾.

و الجدول التالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم مع مؤشر معدل كفاية رأس المال، الربحية و السيولة خلال الفترة (2005-2014).

جدول رقم (7-3): تطور معدل إعادة الخصم مع المؤشرات المعتمدة في البنوك الجزائرية خلال (2005-2014)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مؤشر الربحية %	0	30.47	82.57	39.61	41.19	46.4	63.76	54.76	54.89	64.23	68.17	69.4
مؤشر السيولة %								32.33	38.27	41.57	32.23	
مؤشر كفاية رأس المال %		12	15.15	12.94	16.5	21.78	23.64	23.77	23.62	21.50	16.02	
معدل إعادة الخصم %		4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	

المصدر: من اعداد الطالبتين إعتمادا على المعلومات السابقة.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل التضخم في استقرار خلال السنوات الممتدة من 2005 الى 2014 مقارنة بمؤشر كفاءة رأس المال، مؤشر الربحية، و مؤشر السيولة الذي عرف تطور كل منهم تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترات المحدودة وهذا راجع الى أن البنوك العمومية و البنوك الخاصة في الجزائر تعمل على تحسين وضعيتها المالية و النهوض بالاقتصاد الجزائري على الرغم من أن معدل إعادة الخصم خلال الفترة 2005-2014 كانت أداة غير نشطة الذي أدى بالبنوك الجزائرية الى الأحجام عن طلب إعادة التمويل لدى بنك الجزائر.

(1) -بشرى عبد البارى أحمد، تقدير أثر السياستين النقدية و المالية في أداء المصارف و الاقتصادية، المجلد 3- العدد 2، 2013، ص 155.

ثانيا: علاقة نسبة الاحتياطي القانوني بتقييم أداء البنوك الجزائرية خلال (2005-2014):

و تتمثل في نسبة الاحتياطي النقدي الواجب الاحتفاظ من لدى البنك المركزي، اذ يقوم البنك المركزي بتغيير هذه النسبة و بالزيادة و النقصان تبعا للأوضاع الاقتصادية السائدة و تعبر هذه النسبة بغير بدوره من قدرة البنك التجاري على منح الائتمان المصرفي و في الغال يخفض البنك المركزي من نسبة الاحتياطي القانوني المفروض على البنوك التجارية في أثناء أوقات الركود و الكساد الاقتصادي، بهدف تشجيعها على منح المزيد من الائتمان المصرفي، و على العكس من ذلك يعتمد البنك المركزي الى زيادة هذه النسبة أثناء أوقات التضخم الاقتصادي بهدف تقليص حجم الأئتمان المصرفي و بالتالي تخفيض كمية وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد⁽¹⁾.

و الجدول التالي يوضح تطور نسبة الاحتياطي القانوني مع مؤشر معدل كفاية رأس المال، الربحية و السيولة في الزائر خلال (2005-2014)

الجدول رقم (3-8): تطور نسبة الاحتياطي القانوني مع المؤشرات المعتمدة في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005-2014):

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مؤشر الربحية %	0	30.47	82.57	39.61	41.19	46.4	63.76	54.76	54.89	64.23	68.17	69.4
مؤشر السيولة %								32.33	38.27	41.57	32.23	
مؤشر كفاية رأس المال %		12	15.15	12.94	16.5	21.78	23.64	23.77	23.62	21.50	16.02	
معدل الإحتياطي القانوني %		6.5	6.5	6.5	8	8	9	9	11	12	12	

مصدر: من اعداد الطالبان إعتمادا على المعلومات السابقة

نلاحظ من خلال الجدول الموضح أعلاه إلى أن نسبة الاحتياطي القانوني خلال الفترة 2005-2007 عرفت ثبات عند مستوى 6.5% في المقابل كان مؤشر معدل كفاية رأس المال و مؤشر الربحية في حالة تذبذب و في سنة 2008 الى غاية سنة 2014 كان تطور نسبة الاحتياطي القانوني في حالة ارتفاع و استقرار مقارنة بمؤشرات المعتمدة في هذه الفترة التي عرفت تذبذب كذلك و هذا يدل على أن البنوك الجزائرية مازالت تحاول التطوير و أن هذه الأداة ساهمت بشكل فعال في امتصاص فائض السيولة.

ثالثا: علاقة سياسة السوق المفتوحة و استرجاع السيولة بتقييم أداء البنوك الجزائرية:

يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك التجارية هذا سيؤدي الى زيادة الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى تلك البنوك و يمددها بقدرة جديدة من الإقراض مما يؤدي عند منح الائتمان الى زيادة الأخيرة و بالتالي زيادة عرض النقد بالعكس فآثير المباشر لعمليات السوق المفتوحة بنصب على حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية و كذلك حجم الودائع لديها و سيكون هناك تأثير في النهاية في عرض النقد و لكن بشكل

(1) - بشري عبد الباري أحمد، تقدير أثر السياستين النقدية و المالية في أداء المصارف باستخدام طريقة الانحدار المتعدد المراحل، مجلة جامعي كركوك للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، 2013، ص 155.

الفصل الثالث: أداء البنوك الجزائرية وعلاقتها بالسياسات الإقتصادية (2000-2019)

غير مباشر وذلك أن هذه العمليات ستوفر في أسعار الأوراق المالية و أسعار الأوراق المالية و أسعار الفائدة و في استثمارات البنوك التجارية وقروضها أيضا⁽¹⁾.

إن أداء السياسة السوق المفتوحة على الرغم من فعاليتها على أداء البنوك الجزائرية تم تطبيقها من قبل بنك الجزائر مرة واحدة سنة 1996، و الأداة الأكثر استعمالا و التي لها علاقة بأداء البنوك الجزائرية هي أداة امتصاص و استرجاع السيولة فقد اعتبرها بنك الجزائر وسيلة أكثر مرونة لأنه يمكن تقديمها يوميا مقارنة مع الأداة الاحتياطي القانوني.

الفرع الثاني: علاقة الوسائل النوعية بتقييم أداء البنوك الجزائرية:

أولا: علاقة معدل التضخم بتقييم أداء البنوك الجزائرية:

تنسحب الآثار السلبية التي يولدها التضخم على مجمل فقرات الاقتصاد الوطني و على أداء البنوك التجارية فارتفاع مستويات التضخم سيؤدي بالأفراد الى تفضيل أساليب الاستثمار الأخرى ك شراء السلع و الموجودات دون الاستثمار من خلال تقديم الایداعات للبنوك التجارية، بوصفه هدف للمحافظة على قيمة ما بحوزتهم من رؤوس أموال، و بالتالي فإن البئنة الاقتصادية عندما يتضمن مستويات مرتفعة من التضخم سيكون معيقة أو محددة لأداء البنوك التجارية، و العكس في حالة بيئية اقتصادية تكون فيها معدلات التضخم منخفضة و مستقرة فإن ذلك سيوفر المناخ المناسب لتحقيق أداء متميز للبنوك التجارية⁽²⁾.

الجدول رقم (3-9): معدل تطور التضخم مع مؤشر معدل كفاية رأس المال

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مؤشر الربحية %	0	30.47	82.57	39.61	41.19	46.4	63.76	54.76	54.89	64.23	68.17	69.4
مؤشر السيولة %								32.33	38.27	41.57	32.23	
مؤشر كفاية رأس المال %		12	15.15	12.94	16.5	21.78	23.64	23.77	23.62	21.50	16.02	
معدل التضخم %		1.38	2.3	3,67	4,86	5.73	3.9	4.5	8.9	3.3	2.92	

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على المعلومات السابقة.

يوضح الجدول أعلاه أن الجزائر شهدت خلال الفترة 2005 الى غاية 2009 اتجاها عاما في ارتفاع معدلات التضخم في المقابل كان مؤشر معدل كفاية رأس المال و الربحية المعتمد من قبل البنوك الجزائرية في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض وهذا يعني أن المرتفعة من التضخم كانت معيقة و محددة لتقييم أداء البنوك التجارية في الجزائر خلال تلك الفترة.

(1) -نصر حمود مزيان فهد، مرجع سبق ذكره، ص 80.

(2) -سميرة العمري، أثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوك الاقتصادية جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016-2017.

-أما الفترة من 2009 الى 2012 شهد التضخم عدم استقرار بين الانخفاض و الارتفاع كما أن المؤشرات المعتمدة من قبل البنوك الجزائرية شهدت هي الأخرى عدم استقرار كذلك.

-أما سنتي 2013-2014 انخفض معدل التضخم بشكل كبير و في المقابل شهد معدل كفاية رأس المال و معدل السيولة انخفاض كذلك أما معدل الربحية شهد ارتفاع و هذا يدل أن في هذه الفترة قد توفر مناخ مناسب لتقييم أداء البنوك الجزائرية بشكل جيد (1).

ثانيا: علاقة سعر الصرف بتقييم أداء البنوك الجزائرية:

تؤثر طبيعة سعر الصرف للعملة المحلية بشكل مباشر و فعال في أداء البنوك التجارية من خلال تأثيره في حجم الودائع التي يمكن أن يقدمها الأفراد للبنوك التجارية من خلال تأثيره في حجم الودائع التي يمكن أن يقدمها الأفراد للبنوك التجارية ففي حالة عدم وجود نظام مستقر لسعر الصرف العملة المحلية فإن هذا سيساهم في ثقة الأفراد في إمكانية المحافظة على قيم مبالغهم المودعة في البنوك التجارية خصوصا في حالة وجود دلائل على إمكانية تدهور سعر الصرف بصورة أكبر في المستقبل.

و بذلك سيكون هذا السلوك لسعر صرف العملة المحلية غير المستقر و المتدهور عاملا مهما في منع الأفراد على إيداع مبالغهم التي بحوزتهم في البنوك التجارية و تفضيلهم الأساليب الأخرى في الاستثمار، و بالعكس في حالة سعر صرف مستقر للعملة المحلية ذلك سيساهم في زيادة الحافز لدى الأفراد لتقديم ما بحوزتهم من مبالغ لايداعها في البنوك التجارية مما يسمح بتحقيق أداء سليم لها (2).

الجدول رقم (3-10): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال (2005-2014)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مؤشر الربحية %	0	30.47	82.57	39.61	41.19	46.4	63.76	54.76	54.89	64.23	68.17	69.4
مؤشر السيولة %								32.33	38.27	41.57	32.23	
مؤشر كفاية رأس المال %		12	15.15	12.94	16.5	21.78	23.64	23.77	23.62	21.50	16.02	
معدل سعر الصرف %		73.4	72.9	69.36	64.56	72.73	74.4	72	75	80	84	

المصدر: من اعداد الطالبتان، اعتمادا على المعلومات السابقة.

يلاحظ من الجدول و المعلومات السابقة أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ثابت نسبيا في حدود 75-80 خلال الفترة 2005-2014 في المقابل كانت المؤشرات المعتمدة من قبل البنوك الجزائرية التي شهدت عدم استقرار خلال المدة السابقة الا أن ثبات سعر الصرف الجزائري يعتبر جيد في تلك الفترة لتقييم أداء البنوك الجزائرية.

(1)-من اعداد الطالبتين، اعتمادا على المعلومات السابقة.

(2)-سميرة العمري، المرجع السابق، ص 36.

ثالثا: علاقة عرض النقد بتقييم أداء البنوك الجزائرية:

يعد عرض النقد من العوامل الأساسية للسياسة النقدية التي لها دور أساسي في التأثير على المتغيرات الاقتصادية ويحدد نمط معاملة الدولة لعرض النقد نمط السياسة النقدية فيما إذا كانت توسعية أو انكماشية من خلال زيادة عرض النقد أو تخفيضه بالتالي فإن لهذا المتغير تأثيرا مباشرا على أداء البنوك التجارية بما له من تأثيرات إيجابية عند تمكن البلد من المحافظة على عرض النقد عند المستويات التي تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتأثيرات سلبية عند المبالغة من التوسع بغرض النقد مما سيعمل على التفريط بالاستقرار الاقتصادي و بالتالي سيترك آثاره الظاهرة على الأداء الاقتصادي العام و أداء البنوك التجارية بوصفها من الوحدات الأساسية للاقتصاد. (1).

ويلاحظ أن هناك نمو متزايد الكتلة النقدية خلال الفترة من 2005 الى 2014 و أسباب التزايد تم توضيحها في المعلومات السابقة في المقابل كانت مؤشرات السيولة، كفاية رأس المال و الربحية عرفت عدم استقرار خلال طول الفترة المحددة نتيجة سعي البنوك الجزائرية في التطوير والتغيير في الجهاز المصرفي الجزائري (2).

المطلب الثاني: السياسة المالية وعلاقتها بتقييم أداء البنوك الجزائرية:

لمعرفة علاقة السياسة المالية بالبنوك التجارية تم التركيز على عنصر العجز في الميزانية العامة أو ما يسمى بالعجز الموازي و الذي نقصد به لما يكون مجموع نفقات الدولة أكبر من الموارد المحصلة من الجباية العادية (الضريبة، و مداخل أملاك الدولة) و من ثم وجب تمويل هذا الفائض من خلال (3):

التمويل بالدين: و هو عبارة عن استخدام أموال مقترضة (اقتراض حكومي) لتمويل النفقات الحكومية و أولئك الذين يقرضون أموال للحكومة لغرض تمويل النفقات الحكومية عادة يقومون بذلك بمحض ارادتهم و تلتزم الحكومة برد المبالغ المقترضة مع الفائدة في تاريخ معين، و قد تكون هذه القروض داخلية أو خارجية.

الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي) بالإضافة إلى أنه يجب توازن الميزانية بعيدا عن إشكالات التضخم أو الانكماش كهدف أسى للسياسة المالية وفقا لهذا المنظور يظهر العجز الموازي بالخطر الأساسي و لا يقبل أبدا و ذلك لوجود خطرين:

1- خطر البنكوت.

2- خطر التضخم.

(1) -سميرة العمري، مرجع سبق ذكره، ص 38.

(2) -من اعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات السابقة.

(3) -منية عبد السلام، أثر السياسة المالية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل ماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017-2018، ص 70.

الفرع الأول: خطر البنكوت:

من أجل تغطية العجز تلجأ الدولة الى الاقتراض بنوعية (الداخلي و الخارجي) و باعتبار أن القروض العامة هي في الحقيقة ضرائب مؤجلة، فإنه يتطلب تسديدها، هذا النوع من الاقتراض يولد آثارا تراكمية على الإدارة المالية مما يرفع من معدلات الفائدة على الدين و الاهتلاك يعرقل مسبقا الميزانيات القادمة.

أولاً: أثر الاقتراض الداخلي على النشاط الاقتصادي:

في هذا المجال تلجأ الدولة لتمويل العجز إما عن طريق البنك المركزي (ودائع بنك مركزي، تسبيقات الخزينة) أو عن طريق البنوك التجارية، ففي من جهة تحرم الصناعة و التجارة من الاستثمارات التي كان يمكن القيام بها في حالة عدم زيادة الدين، حيث يولد هذا النوع من الاقتراض ارتفاع في أسعار الفائدة بسبب انخفاض مخزون الادخار.⁽¹⁾

ثانياً: أثر الاقتراض الخارجي على النشاط الاقتصادي:

من أجل تغطية العجز في الميزانية تلجأ الدولة الى الاقتراض الخارجي وهذا النوع من الاقتراض موجه أساسا الى تغطية النفقات الاستهلاكية للدولة التي تؤدي الى الرفع من الدخل الوطني على عكس من ذلك تزيد من النفقة الضريبية و تعرقل استثمارات الخواص بالإضافة الى ذلك تزداد التزامات الدولة اتجاه الخارج (تسديد القرض مضاف اليه الفوائد) و التمويل بالقروض مكلف بالنفقات العامة التي تمول يجب أن تدفع مرتين مرة عند مواجهة نفقات الفائدة و مرة عند استهلاك الدين، و بسبب التمويل الحكومي بالقروض سحب الأموال من التوظيف الإنتاجي الخاص ولهذا يجب تحقيق التوازن المحاسبي للميزانية (تساوي الإيرادات و النفقات العامة).

الفرع الثاني: خطر التضخم.

يتمثل الإصدار النقدي في خلق كمية إضافية من النقود الورقية تؤول الى الدولة، هذا الإصدار يؤدي الى رفع عدد وسائل الدفع دون ارتفاع مقابل لها في الإنتاج أو العملة الصعبة، يعني وجود حالة التضخم و عليه يؤدي الى خفض القيمة الحقيقية للنقود.

يؤدي ارتفاع الأسعار الناتج عن زيادة في وسائل الدفع المتاحة الى عدة آثار اقتصادية و اجتماعية سيئة أهمها:

- يضر ارتفاع الأسعار بأصحاب الدخل الثابتة.
- يؤدي التضخم الى التأثير سلبا على نوعية الاستثمار.
- يؤدي التضخم إلى عجز في الميزان التجاري.

و منه نستنتج أن التضخم الناجم عن عجز الميزانية يميل الى الازدياد من تلقاء نفسه ذلك أن ارتفاع الأسعار يؤدي الى الانفاق العام و من ثم زيادة العجز و هذا الإصدار يؤدي الى رفع الموجه التضخمية للامام و هذا يدور الاقتصاد في حلقة مفرغة من الإصدار النقدي و ارتفاع الأسعار.⁽²⁾

(1) -منية عبد السلام، المرجع نفسه، ص 71

(2) -نفس المرجع السابق، ص 72

خاتمة الفصل:

من خلال ما ورد في هذا الفصل يلاحظ أن أهم المؤشرات المعتمدة من قبل البنوك الجزائرية عرفت تذبذب ملحوظ خلال الفترة المدروسة خاصة مؤشر كفاية رأس المال، كما عرفت السياسات الاقتصادية عدة توجهات و تغييرات منذ استقلال الى حد الآن، كما تعرضنا الى وجود علاقة بين السياسة المالية و النقدية بتقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

الخاتمة

الخاتمة

يقصد بالسياسة الاقتصادية بأنها مجموعة الوسائل التي تنفذها الدولة لتحقيق الأهداف التي حددتها لنفسها بهدف تحسين الوضع الاقتصادي العام للبلاد، وتتضمن السياسة النقدية، والسياسة المالية.

فالسياسة النقدية هي واحدة من الأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية، يتم وضعها تحت مسؤولية البنوك المركزية، فهي الإجراء الذي تعمل من خلاله السلطة النقدية عادة البنك المركزي، على عرض النقود بهدف تحقيق أهدافها، من بينها استقرار أسعار الفائدة، واستقرار أسعار الصرف، والتغيرات، واستقرار الأسعار. كما تحاول تحقيق الأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية، الموصوفة بالمثلث الكينزي: النمو، والعمالة الكاملة، والتوازن الخارجي، كما أن السياسة المالية هي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية يعتمد على الإيرادات والنفقات ويعبر عن جهد دائم لتعبئة الموارد المالية، حيث تهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسعار، تكوين سلطة نقدية واحدة، سياسة سعر الفائدة، إعادة تمويل البنوك من قبل البنوك المركزية، نظام تسوية بين البنوك.

إن هذه السياسات تؤثر على الحياة والأعوان الإقتصاديين، فالنظام المصرفي حي عن تأثير السياسات على أداء البنوك التجارية، حيث أن الأدوات التي تستخدمها الدولة في سياستها الإقتصادية لها أثر مباشر على الأداء المالي للبنوك التجارية.

إثبات صحة الفرضيات:

من خلال ما سبق التطرق له في الجانب النظري والتطبيقي يمكننا تأكيد صحة فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: تتأثر مؤشرات تقييم الأداء لدى البنوك التجارية بمعدلات صرف العملة المحلية، من خلال حجم الودائع، كما أن أداء البنوك يتأثر بعرض النقود أو عرض النقود حيث يرتبط بالسياسة النقدية الإنكماشية أو التوسعية، بالإضافة لمعدلات التضخم التي توجه الأفراد نحو طرق أخرى للإستثمار دون الحاجة للإلتجاه نحو البنوك التجارية، كما أن معيار السيولة يحدد الأداء المالي للبنوك التجارية، حيث يجب على هذه الأخير الوفاء برغبات الزبائن في الإيداع أو السحب.

الفرضية الفرعية الأولى: يمثل الأداء المالي الوضع المالي للبنك التجاري، ويتمثل أهم مؤشرات في الربحية، السيولة، النمو، إدارة الأصول.

الفرضية الفرعية الثانية: يقصد بالسياسة النقدية جميع الوسائل التي تنفذها دولة أو سلطة نقدية للعمل في النشاط الاقتصادي من خلال تنظيم عملتها، أما السياسة المالية فهي تلك الجهود الدائمة لتعبئة الموارد المالية للدولة.

الفرضية الفرعية الثالثة: سعى السياسة الاقتصادية الى تنظيم أوضاع الاقتصاد و اعادته الى الوضع الأنسب من خلال تطبيق مجموعة من التدابير و الأدوات من بينها السياسة المالية و النقدية اللذان يعتبران أهم مكونات السياسة الاقتصادية.

الخاتمة

الفرضية الفرعية الرابعة: هناك علاقة تأثر لمؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك التجارية بالسياسة النقدية والمالية للدولة.

نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن إبراز أهم نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- يقصد بالأداء المالي قدرة البنوك على تحقيق الوضع المالي المرجو بكفاءة وفعالية؛
- تتجه المؤسسات البنكية نحو تقييم أدائها المالي للوقوف على مدى كفاءة القرارات وفعالية السياسات المتخذة؛
- قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك يعبر عن سلامة المركز المالي لهذه المؤسسات؛
- تعمل الدولة على تحقيق أهدافها العامة عن طريق تبني سياسات إقتصادية محددة تؤثر على الأنشطة والأعوان الإقتصاديين؛
- تعتبر السياسة المالية والنقدية من أبرز وأهم وسائل السياسة الإقتصادية؛
- هناك تأثير لمعدلات صرف العملة على مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية؛
- أن أداء البنوك يتأثر بعرض النقود وبالتالي القدرة على قبول الودائع أو تقديم القروض؛
- تؤثر بعض الأدوات الأخرى كالتضخم على أنشطة البنوك وتوجه الأفراد نحو طرق أخرى للإستثمار؛
- يعتبر معيار السيولة مؤشر هام للأداء المالي للبنوك التجارية، حيث يجب على هذه الأخير الوفاء برغبات الزبائن في الإيداع أو السحب؛
- توجد علاقة تأثر لمؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك التجارية بالسياسة النقدية والمالية.

مقترحات وتوصيات

من خلال ما تقدم به من نتائج يمكن تقديم المقترحات والتوصيات التالية من أجل رفع الأداء المالي للمؤسسات البنكية:

- العمل على وضع سياسات نقدية ومالية تحافظ على القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي تخصيص حزم من مداخلمهم للإستثمار؛
- تطوير قدرات المؤسسات البنكية وعصرنة عملياتها؛
- فتح فروع للبنوك الوطنية في بعض الدول الأجنبية التي لها علاقات إقتصادية مع الجزائر؛
- العمل على إصلاح النقد وإعادة التفكير في دور النقود في ظل إنهيار العملة؛
- تحفيز المؤسسات والأفراد على إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية لتأثير على المعروض من النقد.

الخاتمة

أفاق الدراسة

يمكن لنا تقديم عدة مواضيع نراها محل دراسة ومرتبطة بموضوع بحثنا:

- استخدام وسائل الدفع الإلكترونية كأداة لتنافسية في القطاع المصرفي؛
- أثر تحرير الخدمات المالية على البنوك العمومية؛
- أفاق الإستثمار المصرفي خارج الحدود.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- أسامة كامل وعبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالدية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006
- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2008
- أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2006
- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة، دار البازوري، عمان، 2011
- حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، عمان الأردن.. الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014
- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبأ بالفشل دار الوراق، عمان الأردن، ط2، 2000
- حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات للخدمات الجامعية، الجزائر ، 2005
- خالد توفيق الشمري، التحليل المالي و الاقتصادي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2010
- خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية مصر، 2009
- زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن.. 2006
- سارة محمد زايد التميمي، أثر ادارة رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية، ط1، دار أمجد لنشر، عمان، 2017
- سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات النقود والبنوك، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر، 2004
- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002
- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008
- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في برقيق التنمية الاقتصادية: التوزيع العادي لدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط النظم، دار النهضة العربية.. القاهرة، مصر، 1993

قائمة المراجع

- السيد علي عبد المنعم، العيسى نزار سعد الدين، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن 2004
- شاعر القزويني، محاضرات في اقتصادات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 1992
- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2005
- صلاح الدين حسن السببي، نظم المحاسبة و تقييم الأداء في المصارف و المؤسسات المالية، دار الميسر للنشر، ط1، عمان، 2000
- صلاح الدين حسن السبسي، الرقابة على أعمال البنوك و منظمات الأعمال، تقييم أداء البنوك و المخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث، مصر، ط1، 2011
- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر الجزائري، 1992
- طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2005
- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية، بيروت، 1992
- عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، . الأردن ، 2015
- عادل فليح العلي، طلال محمود الكفراوي، اقتصاديات المالية العامة، ج 2 الإيرادات العامة للدولة والموازنة العامة للدولة، دار الكتب للطباعة والنشر
- عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، العراق، 2008
- عاطف وليم أند ا روس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة (تطور الدور الاقتصادي الحكومي – الضرائب – الإنفاق العام – الموازنة العامة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، دون سنة نشر
- عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، مصر
- عبد الرزاق بن عمرة، السياسة النقدية من خلال الانتقال والتاثير –دراسة تحليلية قياسية-، ط1، منشورات الفا للوثائق، 2020
- عبد الغفار حنفي عبد السلام أبو قحف، تنظيم و ادارة البنوك، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية
- عبد الغفار الحنفي، تقييم الأداء المالي و دراسات الجدوى، الدار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009
- عبد القادر متولي، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الفكر ناشرون و موزعون،الأردن، 2010
- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي ، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2003
- عبد الناصر نور واخرون، الضرائب ومحاسبتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008

قائمة المراجع

- عدنان تايه النعيمي، التحليل و التخطيط المالي، دار اليسوري، 2008
- علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، الحكومة المؤسسية، ط1، دار صفاء للنشر، عمان، 2001
- عيسى خليفي، هيكل الموازنة العامة للدولة في ظل الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، عمان، الطبعة الأولى، 2011
- فلاح الحسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي و استراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000
- فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، 2008
- لطيفة كلاخي، اثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة بعض دول ، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2017
- مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار حامد، الأردن، ط1، 2000
- محمد الصيرفي، ادارة المصارف، دار الوفاء لدينا، ط1، الاسكندرية، 2008
- محمد شاکر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008
- محمد ساحل، المالية العامة، دار جسر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017
- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، بدون دار نشر، 2010
- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي، دار حامد للنشر، عمان، 2010
- محمود حسين الوادي، أحمد عزام ، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000
- محمود حسين الوادي، أحمد عزام ، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000
- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثانية، 2010
- محمود عبيد صالح ، علوي السهباني، النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي تجربة السودان ، دار غيداء للنشر والتوزيع، الاردن، 2010
- محمود عبيد صالح عليوي السهباني، النقود والسياسات النقدية في الاقتصاد الإسلامي- تجربة السودان أنموذجاً-، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2010
- مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، 2007
- المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 .
- مصطفى مصطفى محمد جاسم محمد السندي، اثر الاندماج على الأداء المالي، جامعة مؤتة، الأردن، 2015
- مصطفى يوسف الكافي، ادارة المشروعات الصغيرة و المتوسط، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، 2012
- نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف، دار صفاء للنشر

قائمة المراجع

- هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 2010
- وليد عبد المجيد عايب، الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق الحكومي- دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية-، مكتبة حسن العصرية، بيروت ط 1، 2010

ثانياً: المقالات

- إبتسام قويدر، حسين يحيوش، استخدام نموذج Camels في قياس الأداء المصرفي – دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي -، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2020
- أحمد عباس حسين، تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، العدد 39، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة ميسان
- حاضر صباح شعير، أحمد خيضر أحمد، أثر النظم الخبيرة في تحسين الأداء المالي لشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق المالي، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية و الادارية، العدد 40، المجلد 4، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة تكريت
- زواوي فضيلة، أثر تعديلات قانون النقد و القرض على مسار اصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البحوث و الدراسات التجارية، مجلد 05 عدد 01، مارس 2021
- سليمة طبائبية، ساسية عنابي، السياسة المالية في الجزائر و انعكاساتها على الأداء الاقتصادي، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 6، العدد 03، جوان 2017
- سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد، سوسن احمد، تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة و الربحية بالتطبيق على مصرف الموصل لتنمية و الاستثمار، مجلة تنمية الراقدين، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، العراق
- شعويبي محمود فوزي، أ التجاني إلهام، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، أبحاث اقتصادية و ادارية، العدد 17، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015
- طبيب بولحية، عمر بوجمعية، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الرابع عشر
- طلحاوي فاطمة الزهراء، مدياني محمد، تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل الاصلاحات البنكية الجزائرية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 2، جوان 2019
- عبد الباقي بضياف، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية، مجلة الباحث ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة
- عبد المليك مزهودة، مفهوم الأداء بين الكفاءة و الفعالية، مجلة الانسانية، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001

قائمة المراجع

- عزوزة أماني، تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية خلال (2008، 2013) دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 04، المجلد 01، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2017.
- علاء أحمد حسن، ميسون عبد الله أحمد، قياس جامعة الموصل و تقييمه باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 28، المجلد 7، 2011
- عمروش شريف، طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري، مجلة الأبحاث الاقتصادية الجامعية، البليدة، الجزائر، 2016،
- لعراف زهية، فريد مصطفى، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة و الربحية، مجلة جزائرية للاقتصاد و التسيير، مجلد رقم 14، 2020
- ماهر الأمين، لطيف زيود، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي، دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة الدراسات و البحوث العلمية، العدد 4، سوريا
- محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية، خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، العدد 03، 2004
- محمد صلاح، اهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري كالدور – دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع اشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد 16، 2016
- محمد عبد الوهاب العزاوي، نظام تقويم أداء المصارف باستخدام بطاقة الدرجات المتوازنة، مجلة الرشيد المصرفي، العدد 5
- ناصر بوجلال، التوجهات النقدية و المالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية و الدولية، مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات ، المجلد 04 العدد 06، جوان 2019
- نسرين قطاع، أثر نظم المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 22
- نسيمة بن يحي، أحمد ضيف، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019، المجلة الجزائرية الاقتصادية و المالية، العدد 07، المجلد 02، أبريل 2017
- نعمان محصول، سراح موصو، تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، العدد 3، المجلة 3

ثالثا: الرسائل والمذكرات

- أحمد ولد بني، أهمية السياسات النقدية وعوامل نجاحها – حالة موريتانيا-، مذكرة ماجيستر قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2011

قائمة المراجع

- آية خالد ابراهيم غريبة، تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية و التقليدية، مذكرة ماجستير في تخصص المحاسبة و التمويل، كلية الدراسات العليا في الجامعة الهاشمية، الأردن، 2019/12/22
- بان ماجد صادق صادق، حازم بد حافظ الخطيب، اثر استخدام بطاقة الاداء المتوازن على الربحية دراسة حالة بنك الاسكان للتجارة و التمويل، رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2015
- بقيق ليلى، .السياسية النقدية في الجزائر و معوقاتهما الداخلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014
- بودخد كريم، اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم الجزائر العاصمة، 2010
- حجاج نفيسة، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الأداء المالي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و محاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017
- حدادي عبد اللطيف، دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في الجول النامية – دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي العباس، سيدي بلعباس، 2016-2017
- حسني مبارك بعلي، امكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغييرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، دار الجزائر، 2011-2012.
- حواش محمد، أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، 2016-2017
- حورية حسني، أليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفقا ليتهاذ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك و تامينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005-2006
- زاهر صبيحي بشناق، علي عبد الله شاهين، تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية و التقليدية باستخدام المؤشرات المالية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و التمويل ، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2011
- سالكي سعاد ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة بعض دول المغرب العربي-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر ، 2010-2011

قائمة المراجع

- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي- رسالة ماجستير في التسيير - الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011
- سلامي تومي، ميزانية الدولة كوسيلة لتجسيد السياسة الاقتصادية و الاجتماعية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002
- سلمى سدايرية، كوشي مراد، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مذكرة مكملة ضمن متطلبات تمثيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية و بنوك جامعة أم البواقي، 2013-2014
- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم - دراسة حالة مؤسسة صناعية الكوابل - بسكرة- مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001، 2002
- عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005
- علي فاضل جابر، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء، بحث مقدم من متطلبات شهادة الماجستير، تخصص العلوم المحاسبية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2006
- فالي نبيلة استراتيجيات تأهيل المؤسسات الجزائرية - دراسة حالة البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، السنة الجامعية: 2016-2017
- فريد بن طالي، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحها في التغيرات الدولية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002
- فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية- دراسة حالة الجزائر واتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية- ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013
- معط هلا أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1997-2002 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد الكلي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، الجزائر ، 2014/2015

رابعاً: الملتقيات

- آسيا جنوحات، ياسمين لعلايبي، فعالية الحكومة في تحسين أداء المؤسسة و أثرها على الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي حول الحكومة في تحسين أداء المؤسسات، جامعة الوادي

قائمة المراجع

- محرز نورالدين، الاستراتيجية الوطنية للتحوّل من الاقتصاد الريعي في الجزائر مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول " الاصلاح الاقتصادي و الاداري و سياسات التكيف في الأردن و الوطن العربي، الأردن، 2019

خامسا: المطبوعات الجامعية

- بن اشهو فريدة، النظام المصرفي و المالي الجزائري، مطبوعة بيداغوجية لدروس، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017

سادسا: التقارير والدوريات

- هاني عبد الرحمن العمري، منهجية تطبيق بطاقة قياس الأداء المتوازن في المؤسسات السعودية المؤتمر الدولي للتنمية الادارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الادارة العامة "المملكة العربية السعودية، 2009
- بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى عرض كيفية تأثر مؤشرات تقييم أداء البنوك التجارية في الجزائر بالسياسة النقدية والمالية للدولة، حيث تم التطرق للجوانب الأدبية للموضوع من خلال تقييم الأداء المالي وكذا السياسات النقدية والمالية، حيث شملت الدراسة الفترة الزمنية من 2005 إلى غاية 2014، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: تتأثر مؤشرات تقييم الأداء لدى البنوك التجارية بمعدلات صرف العملة المحلية، من خلال حجم الودائع، كما أن أداء البنوك يتأثر بعرض النقود أو عرض النقود حيث يرتبط بالسياسة النقدية الإنكماشية أو التوسعية، بالإضافة لمعدلات التضخم التي توجه الأفراد نحو طرق أخرى للإستثمار دون الحاجة للإلتجاء نحو البنوك التجارية، كما أن معيار السيولة يحدد الأداء المالي للبنوك التجارية، حيث يجب على هذه الأخير الوفاء برغبات الزبائن في الإيداع أو السحب، كما أن هناك علاقة تأثر لمؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك التجارية بالسياسة النقدية والمالية للدولة.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الأداء، السياسة النقدية، السياسة المالية، البنوك التجارية

Abstract : This study aimed to present how the indicators of evaluating the performance of commercial banks in Algeria are affected by the monetary and financial policy of the state, The study covered the time period from 2005 to 2014.

The study concluded the following results: The performance evaluation indicators of commercial banks are affected by the exchange rates of the local currency, through the volume of deposits, and the performance of banks is affected by the money supply or money supply as it is linked to contractionary or expansionary monetary policy, in addition to inflation rates that direct individuals towards ways Others are to invest without the need to turn to commercial banks, and the liquidity criterion determines the financial performance of commercial banks, as the latter must fulfill the desires of customers to deposit or withdraw, and there is a relationship affected by the indicators of measuring the financial performance of commercial banks with the monetary and financial policy of the state.

Keywords: Performance indicators, monetary policy, financial policy, commercial banks